حاشية الحفناوي

حواشي على شرح العلامة الأشموني لألفية بن مالك

محمد بن سالم بن أحمد الحفني

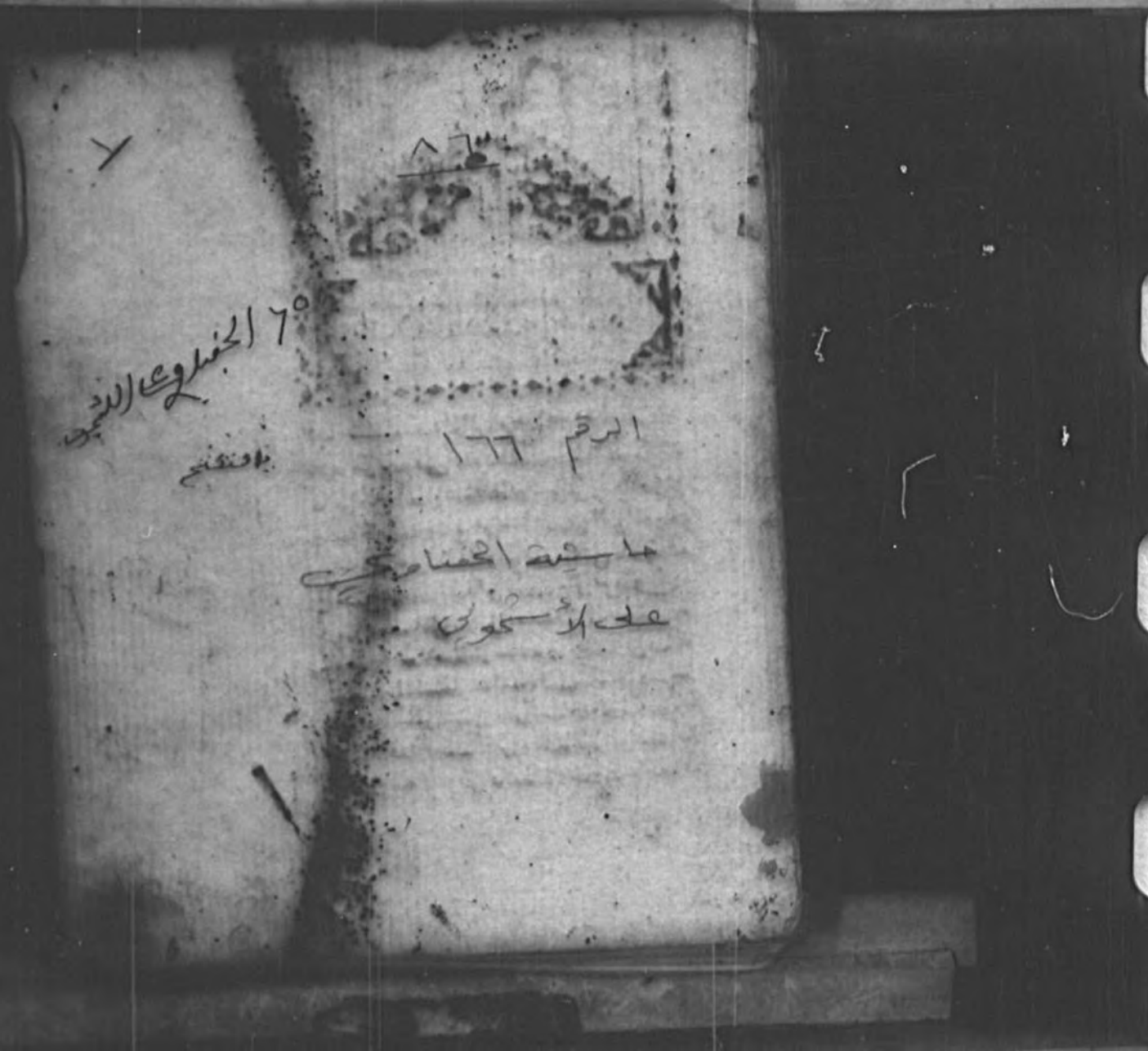

هذه حاشية الحفناوي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمد المن رفع مقام من انتصب لنفع العباد وحقق
بالبراهين الجازمة اعلام اهل الزيغ والعناد
وصلاة وسلاما عما من ميز بسنى افواله واحو
بين الهدى والضلال وعلى من انتمى بالاضافة
لاحنافيه الشريف من صحب وال وبعد
فهذه حواش شريفة ومقليقات منيفة
على شرح العلامة الاشمونى لالفية بن مالك
شغلت بالمشتغل به اوضح المسالك جرد نهنا
من نهامشى سنخة العلامة الاوحد والفهامة
الامجد قدوة السالكين ومحط نظر الواصلين
المشار اليه فى كل فن بالبنان والمبرز على الاقران

بكل

بكل فضيلة بالستر البيان الشيخ محمد الحفناوى
لازال نظيم النبوى. لكوم التلوى بداوى
ومتع الله المسلمين بحياته واعاد على وعليهم
من وابل نحائه امين اما بعد حمد الله
فقد قلت ربما يكون بهذه الحمد وبهولم يجد وانما
ذكر الله بقى منه الحمد قلت نعم فان الاخبار
عن الحمد حمد ولذا جوزوا ان تكون جملة الحمد
جزئية نقلة الاستفاضى عن شرح درة الغواص
للشهاب لكن هذا لا يتوجه فى الصلاة والسلام
لانه المخبر بهما ليس مصليا ومسلما فعلمه اى
بد تكلفا عما قالا نسلم انه الواقع من المضيف
اخبار لانه مفرد سلمنا انه اخبار باعتبار المتضمن
والمستلزم لكن لا نسلم انه كلا اخبار حمد انما يكون
كذلك اذا كان اخبارا بثبوت المحامد اما
الاخبار بوقوع حمد منه فيما مضى فلا يكون
حمدا كما يظهر بالتامل فيما قالوه نعم فى توجيه
كون الاخبار حمدا تامل

اما بعد حمد الله على ما ينبغى

من اسباب البيان وشتى

البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير
اى المنطوق به لا المعنى المصدرى لانه لا يوصف

بالفصاحة واسبابه كالمنظر والفهم من ابواب
البيان وهو ابلغ من البيان عما تقرر من ان زيادة
المبنى تؤذن بزيادة المعنى لانه بيان مع دليل ومن ههنا قال
الخطابي والقاضي فتح الثاني في البيان كالتكرار في الكسر
شاة والمراد بابوابه اصالات الادراكات القوية والمدركات
ففيه استعارة مصرحة او بالكناية في البيان على
من رفع نتازعه كرم الصلاة والسلام واعلم الثاني
لقربه هكذا قيل وفيه نظر لان التنازع لا يكون الا
في فعلين متصرفين او اسمين يشبههما كما سياتي
وما ذكر ليس كذلك بما مضى العزم العزم عقد
الضمير على الفعل والماضي الناقة او القاطع واضافته
من اضافة الصفة الى الموصوف قواعد الايمان
اذا اريد بالايمان التصديق القلبي على ما هو المتبادر
فقواعده براهينه الدالة على حقيقته لا بنائه
عليها واذا اريد به الاسلام لاتحادهما ما صدقا
فقواعده ما ابتني عليه من الامور الخمس وعليه
ففيه تلميح لحديث بني الاسلام على خمس
بما امر الجزم الجزم القطع وعامله البتة كالسيف
والبهتانة الكذب والمراد بكلمة الكفر المنتقب

الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله

كانت

بما مضى العزم الخ

مواضع الايمان وخصائصه

بعمل الجزم كلمة البتة

محمد المنتقب بكل خلة معد
ولبيب معد نان وعلى آله واصحابه

اي المختار والخلاصة واللباب بمعنى واحد في عبارته
تفنن وهمد وعد نان من اجداده صلى الله عليه
وسلم والى الثاني بتشبيهي شبه الشريف اللذين

الذين احرزوا قصبات السبق في مضمار الاحسان الخ

احرزوا اي حازوا والمضمار الميدان اي محل ركوض
الخيل وهو في الاصل الموضع الذي تضمر فيه الخيل
اي تعد فيه للسباق كان من عادة العرب ان تقرن
قصبة في آخر ميدان سباق الفرسان فمن اعدى
فرسه واخذه عد سابقا ففي الكلام استعارة تخييلية
حيث شبه حال الصحابة في علو رتبهم لمن قاوامهم
في الاحسان بحال المتسابقين على الخيل في الميدان
الى قضب ينصب امامهم ليفوز بالغلبة فمن سبق
اليه ووجه الشبه الظفر بما به العلو والشرف او
شبه الاحسان بساحة ذات ميدان على سبيل
الاستعارة المكنية واثبات المضمار تخييل واحراز
قصبات السبق ترشيح او شبه ها به الشرف والعلو
بقضبان السبق على سبيل الاستعارة المصرحة
الاصلية بجامع ان كلا يحصل السبق باحرازه والا
يصح اذا مراد به الانعام واذ يراد به معناه العرفي
وهو ما فسر به في حديث جبريل وابن زوا

حسان

وابن زوا اضمحل الفضة والشذر

ای اظهروا والمراد بهم المعتزلة والسنان کلمة التوحید
واطلق علیها ذلک لانها فسرت الضمیر المذکور فی نحو
قوله تعالی فاعلم انه لا اله الا الله وهو من اطلاق اسم
المفسر علی المفسر او فی الکلام مضاف محذوف ای معنی
ضمیر الخ وعلیه فلا تکلف بما تقدم بسنان
اللسان السنان نصل الرمح وفیه استعارة بالکنایة
حیث شبه اللسان بالرمح فی القوة والاعتدال
واثبت له السنان تخییلا والمراد بلسان السنان
طرفه الذی به التاثیر وفیه استعارة مصرحة فی
اللسان او مکنیة فی السنان کما لا یخفی وقد اشتمل
کلامه من انواع البدیع علی العکس وسیاتی تقدم
ما اخرت وتوخر ما قدمت کقولهم عادات السادات
سادات العادات وهذا الخ استخرج الالفاظ
والمعانی التی سیذکرها علی وجه الاجمال واورد
اسم الاشارة لبیانها واسمعا الاشارة ربما تستعمل
فی الامور المعقولة وان کان وضعها للامور المبصرة
الحاضرة فی مرای المخاطب لکن لا بد من نکتة وههنا
اما الاشارة الی اتقانه هذه المعانی حتی صارت
کالمرئی علمه بها کانها مبصرة عنده وتیسره علی الانشا
ره

الیها

الیها واما الاشارة الی کمال فطانة الطالب الی ان بلغ
مبلغا صارت المعانی معه کالمبصرات واستغنت
بیشار له الی المعقول بالاشارة الحسیة وفی ذلک
مبالغة فی حث الطالب علی تحصیل المعانی افاد ذلک
العصام بدیع فعیل بمعنی مفعول ای مخترع
لا علی مثال سابق فانه بالنسبة لهیئته الخصوصیة
لم یتسبق له مثال وبای بمعنی فاعل کقوله بدیع
السموات والارض علی الغیة بن مالک متعلق
بمحذوف خاص ای بعد الحکم بما ذکر او علی بمعنی
اللام متعلقة بشرح بمعنی شارح ای کاشف
مهذب المقاصد ای منقحها من اضافة الوصف الی
مرفوعه بعد تجویز الاسناد عنه الی ضمیر الموصوف
ونصبه علی التشبیه بالمفعول کما سیاتی بیانه فی
شرح قول الناظم وقد یضاف ذا الی اسم مرتفع الخ
امتزاج الروح الخ ای افتراجا مسرا بانیا کالافتراج
المذکور ویجل بضم الجاء مضارع حل بالمکان
ای نزل به واما حل مقابل لحرم فمضارعه یحل بکسر
الحا محل الشجاعة ای محل الجراة من الاسد
وههنا کالذی قبله کنایة عن وصف شرحه بجودة

بدیع

علی الغیة بن مالک

مهذب المقاصد واضح المسالک

یشرح بصدد امتزاج الروح بالجسد

ویجل منصدا

محل الشجاعة من الاسد

المسبك وحسن التركيب من الفاظ الممتن حتى صار كانه
سار في اجزايها غير هيئة عليها كما يدل عليه التركيب
الاول او بحيث تكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الاخر كما يدل عليه التركيب الثاني فحد نشر التحقيق
الخ النشر الرائحة الطيبة والتحقيق اثبات المسئلة
بدليلها وقيل وعلتها مع رد قواعدها والادراج بفتح
الهمزة جمع درج بسكون الراء وفتحها ما يكتب فيه
وقولهم انفقت بهذا في درج كتابي ايما طيبة كما في
المختار ويصح بفتح الباء مضارع عبق الطيب كمنع
عبقا من باب فرح ظهرت ريحه وفي كلامه استعارة
بالكناية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق في
نفاسته ونفعه بالمسك ونحوه والنشر تخييل وتحقيق
ترشيح وبدر التدقيق الخ البدر القمر ليلة كماله
والتدقيق اثبات دليل المسئلة بدليل اخر وقيل
اثبات المسئلة بدليلها مع وجه فيه دقة سواء
كانت الدقة لاثبات دليل المسئلة بدليل اخر او
غير ذلك والادراج جمع درج وهو محل سير الكواكب
وفيه ايضا مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه
التدقيق بالسماء من حيث الرفعة والعلو والمتانة

وعدم

تحبير نشر التحقيق بتدوين ادراج عبارته بتعبيق

بدر التدقيق باشراق اشارته بتشريق

وعدم نظرق الخلل واثبات البدر تخييل وبشرق ترشيح
وبين التحقيق والتدقيق والادراج والابراج الجناس
اللاحق وبهما ابدل من احدر كتبه حرفي مخرجه فهو
من مخرج الاول ومعنى قرب المخرج انه يجمعهما جنس
المخرج ويختلفان في شخصه ومعنى بعده انه يختلفا
في جنسي المخرج وفي السجعتين من انواع البديع التر
وهو مقابلة كلمة من صدر البيت او من فقرة النثر
بلفظة عما وزنها ورويها واعرابها غالبا من عجز البيت
او فقرة اخرى من النثر كقوله تعالى انه الينا ايابهم ثم
ان علينا حسابهم وكقول ابن النبيه

فخر بفجرة سيفه للمعتدي ورحيق حرة كميه للمتقي

خلا من الافراط الخ والافراط مجاوزة الحد واكمل
من الملل وهو السآمة والتفريط التقصير في اداء الصفة
حقها وبين خلا وعلا الجناس المضارع وقولها
ايما عدلا ولم الجهد الخ الزبد الهمزة من الالو
يجهد اذا يكون بمعنى اجتهد فيتعدى الى اثنين فحذف
احدهما للعلم فتعلق الغرض به والتقدير ولم
امنع احدا جهدا ايما اجتهاد او يحتمل ان يكون بمعنى
اقصر فيكون قاصرا وعليه فجهدا منصوب بنزع الخا

فضا

خلا عما هو في الكمال وعلا عن التقريط
المخل
وكل بين ذلك مفاد من لفظة
لمنهج السالك الى العينة الاولى
وليم الهمزة فيه تفيحه وتفرجه
وتو فيحه وتفريجه

او عن التمييز وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراق فقال
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وعن ابي البقا
انه لما كان من الافعال الناقصة تعبني لم ازل فيكون جهدا
خبر ا تعبني جاهدا والله اسأل الخ اسأل ان كان
تعبني استغلي كما هنا فقد عدي لمفعولين بنفسه فاسم
مفعولا اول تقدم لافادة الاهتمام اولافادة الحصر وان
يجعله مفعولا ثانيا وان كان تعبني استغرق فقد عدي لا
بنفسه وللشاني بعن نحو سيألونك عن الشهر الحرام
او ما بمعناها نحو فاسأل به خبيرا اي عنه والمراد با
الذات العلية وما توفيقي الا بالله التوفيق
جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لابد من تقييد
التوفيق بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل في جميع
اسباب الشر ولا يخفى ان فاعل التوفيق هو الله حقا
وقد استفتح اهل النسان نسبة الفعل الى الفاعل بالبا
لانه يوهم الالة فلا يحسن ضربي بزيد اذا كان
زيد ضاربا وانما يقال ضربي زيدا فالعربي وما توفيقي
الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف
في تفسير سوء الهود انه بتقدير مضاف حيث
قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه اتهاد

ذلك

ذلك بن قاسم عليه توكلت اي اعتمدت في جميع امور
كما يوخذ من حذف المعمول لاعلى عزم والاعتماد في جميع
الامور مختص بالله تعالى لان بعضها لا يكون الا به فلا
حاجة الى ما اطال به بعض الحواشي واليه اي ارجع
قال محمد فيه التفات من التكلم الى الغيبة وعاد
الجمهور انه روعي متعلق الجارة البسملة وعاد
السكاكي انهم يراعى جمال الدين لقبه لا يقال كما من
محمد وجمال الدين مشعر بالمدح فجعل احدهما اسما
والاخر لقبا تحكم لانا نقول اعتبار الاشعار والتقديم
باب اوام انما يكون بعد وضع ما يدل على الذات فقط
ابتدا والذي يظهر ان الموضوع للدلالة على الذات ابتدا
لفظ محمد تامل بي ما لك الكثير حذف الله خطا
لانه علم مشتهر كثير الاستعمال قال بعضهم واقتضاه تهجيد
واما مالك الخ البيت فلا يجوز حذف الله لانه صفة
وبينهما الجناس التام اللفظي والخطي كقوله
اذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبه
الجيباني بفتح الجيم وتشديد الياء نسبة الى جيان
بلدة من بلاد الاندلس دارا ووفاة رحمه الله كالذي
قبله نضب عما التمييز من الفاعل وفي بعض الحواشي انه من

عليه توكلت واليه انيب

قال محمد هو الامام العلامة ابو عبد الله جمال الدين بن مالك

ي مالك الكلابي نسبا الشاعر المعروف

الجيباني منشا الاندلسي اقليما الاشعري دارا ووفاته لاثنتين خلتا ليلة شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وعمره خمس وسبعين سنة

ما الله اسال ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به من تلقاه بالقبول بمنه وكرمه انه قريب مجيب

ولله

لوجه

وما توفيقي يعني ما بالاستعداد

فيتبين

تمييز المفرد وسياتي ان تمييز المفرد لا يكون محولا عن شئ
وفيه نظر لان فاعل الوهشتني مثلا هو المضمر وهو غير الدار
والدابة فليتأمل بقي انه اذا تميز المفرد عين مفسرع
في المعنى كقفيز برا فالظاهر انه تمييز نسبة على مذهب
ابن هشام ومن وافقه ممن لم يشترط في تمييز النسبة
التحويل عن شئ احمد الخ بفتح الميم مضارع حمد
بكسرها وكان مقتضى الظاهر ان يقول يحمد بيا الغيبة
كليد الالتفات من الغيبة الى التكلم كما في المغرب جلال
عظمته الخ من اضافة الصفة للموصوف كالذي يليه و
بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي بهذا التعلم اشرحني
اثارها لانه ليس اثر اللغة بمعنى المنعم به بل بهو
فرد من افراده واختار صيغة الخ اي على الاسمية
والماضوية لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددي
اي المناسب للمقام كما يشير اليه وكل من الاسمية والماضوية
لا تفيد ذلك فان الاولى واذا اشتركت بالاستمرار لكنى
لا تفيد التجدد والثانية واذا افادت التجدد لكن لا دلالة
لها على الاستمرار كما هو ظاهر او تقال اختارها لابلغيتها
اذ هي تصدق بالشاعي اسم جنس صفاته وبيعضها الاعم
بخلاف الاسمية فانها انما تفيد الشاعي اسمه بصفة واحدة

وهي

وهي ما لكنة الحمد واستحقاقه وانما ابتدى القرآن
بها لانه المقام المقام تعليم والمناسب له التعيين فليس
احدهما ابلغ على الاطلاق كما حققه بن قاسم
والمحمود عليه ربما يقتضي ان المضاف وقع جمعه في مقابلة
نعم مع انه لم يذكر ذلك ويمكن ان يقال المراد بقوله المحمود
عليه اي الذي يغلب وقوع الحمد في مقابلته نذهب
كذلك تأكيد عما افاده من قوله كما نحمده بحامد
الخ بجعل الجملة انشائية كما مر به بعد لا يظهر ما ذكر
لان احد الانشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فاين
التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى
وهو رجوع الى الاصل اي اختيار ما ذكر المفهوم من
اختيار وهذا وجه ثان لاختيار المضارعية على الا
فقط ودون الماضوية ثم عدل الى الرفع الخ وهذا يقتضي
انه لو لم يعدل الى الرفع لا تلقت الدلالة على الدوام والثبو
وهو كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدا الا بقا النصب
صريح في ملاحظة الفعل وتقويم وهو يدل على التجدد
فلا يستفاد الدوام الا بالمعدول المذكور ولا يكون وجوب
النصب كما قيل في افادته كما ذكره الرضي في باب المفعول
المطلق لما علمت والله علم على الذات الخ اي بالغلبة

والمحمود عليه اي كذا الله
تعالى لا زال قيد بحمده محمد

كذلك اي نحمده بحامد لا زال
تجدد

وايضا محمود جموع الاصل
اذ اصل الكلم ايضا وجد حمد
بمعنى الفعل الكفاءة بزيادة
سينية مصدر

ثم عدل الى الرفع لفوائد الاولى
على الدوام والثبوت الثانية
على التجدد الاستمراري الثالث
الملك

والله علم على الذات الواجب
الوجود له لانه المستحق لجميع
المحامد ولم يسم به سواه قال
تعالى هل تعلم له سميا اي هل تعلم احدا تسمو
اليه الاعظم ومذكر يرجع الى العظم والعظيم
بمعنى الكثير وهو ضد الحقير والقليل وهو موضعا
باعتبار مواضعها البقر والمعز وان يحمل على ما يليق
بكل منهما والله اعلم

الا انه قد حذف الميم الادغام غلبتة تخفيفية وهو
ذلك غلبتة تقديرية وفي توصيف الذات بالواجب
الوجود اشارة الى طريق احصار الذات المعينة اعني
اللازم المساوي له في نفس الامر وان كان كليا عند
العقل قال السعد وهي زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي اخص فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سبق الاذن
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق فمن غير
ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم
المعبود بالحق والواجب لذاته لا علما للفرد الموجود
منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة اوقع الماضي الخ اعلم ان الماضي في مثل
ذلك مستعمل في حقيقته وانما التجوز في التنزيل على
طريقة النحاة واما اهل البيان فالتجوز عندهم
في الفعل فقوله لم تنزل بلا الخ لا يصلح علة للابتداء المذكور
على شيء من الطريقتين لان هذا مذهب النحاة كما علمت
ان المجازية التنزيل ولا تجوز في الفعل وحينئذ فهو
واقع موقعه لا هو فقط المستقبل كما ادعى الشارح ومذهب
البيانيين لا تنزيل فيه بل فيه تشبيه احد المصدرين

تنبيه اوقع الماضي موقع
المستقبل تنزيلا للمعلوم منزلة
الحاصل اما لتنبيه بالحصول
على تحقق الحصول وقربه نحو اتى
امر الله فلا تستعجلوه

بالاخر

بالاخر واستغراق الفعل بتبعية ذلك التشبيه الذهن الا
ان يراد بالتنزيل التشبيه عامر بد من المسامحة وقوله
اما التفاء الخ لا يصح ايضا لانا لا نسلم التفاء المذكور لا يحتاج
معه الى التنزيل والعكس فكان الاولى ان يجعل مقابلا
للتنزيل علة ثانية للابتداء تامل وجملة هو بما
مالك قال في القرين وكان حق ابن ان يتبع محمدا على انه
بدل له ولكنه قطعه عنه وجعله خبر المبتدا وانما يجوز
ذلك اذا كان المتبوع معلوما بدون النعت حقيقة او
ادعاء وحيث قطع فان كان لمدح او ذم وجب حذف
العامل وان كان لتاكيد ذلك جاز قال الشاطبي وقول
النظم هو بن مالك بالقطع واظهار المبتدا اتى به
كذلك لان الصفة التي هي بن مالك صفة بيانية وذلك
فيها جايز وان كان قليلا معترضة فايدة الاعتراض
بها تميز المدح عن غيره لما في اسمه من الاشتراك ويصح
جعلها مستانفة وكانه قيل من محمد فقال هو بن مالك
ويصح جعلها حالا لازمة اي حال كونه منسوبا لمالك
بالبنوة خبر بالنصب ايضا بدلا اي هو من ربي او من الله
على مذهب عم الجمهور من جواز الابدال من البدل قال البعض
ولا فائدة فيه لان قضيه وعده باعتبار ربوبيته وذهب

وجملة هو ابن مالك

معترضة بين فاعل وضمير لا محل
لها من الاعراب والجملة بعدها نصب
تقديرا على المدح او الذم والاولى
الجر بالاضافة والاحد نصب بدل
من ربي او بيان
وجر نصب ايضا بدل

الجمهور الى منعه في غير بدا البدا او حالا اي لازمة
كما يوخذ مما قبله ويصح ان يكون منصوبا على المدح بفعل
لا يليق كاهدح لا اعني لاهتناع التقدير به عند المحققين
في غير نعت التخصيص وكل من بهذا بنا الاعرابين اولى من
الاول لان الغالب في الجمود على انه يوخذ من كلام ابن
بهشام وجوبه حيث قال في مقام بيان حد النعت
والمشتق والموول به مخرج لبقية التوابع فانها
لا تكون مشتقة ولا موولة بها ولا يصح ان يكون
بيانا ولا تاكيدا لان تكرار والمتبوع معرفة وموضع
الجملة اي مع ما عطف عليها من اجمل نظر المعنى لا كما
تقتضيه قواعد النحاة وبهذا لحظ قول بعض الحذاق
ملغزا احاجيكم معشر جمع نبلا المريبيا مفردا او جملا
ما العربيت غير شطر بيت بوتد منها رقيم للعلا
مفعول لقال اي معهود به على المختار لا مفعول مطلق
كما سياتي ايضاحه ويجوز ان يكون نصبه على الحالية
ومفعول القول الكلام وما يتالف منه لغ
يعني المغروفة بالتعظيم لان الرحمة اعم كما تقدم في قوله
تعالا اولئك عليهم صلاة من ربهم ورحمة
اي فيكون واويا واصله نبوو قلبت الواو ياء لاجتماعها

اوحال على حد عون الله
سميعا

وموضع الجملة نصب

مفعول القال او الكلام خبر موضعا
الانشاء اي انت الحمد المعلما
اي كما البدا الله صلاته
اي رحمة (على النبي يشتد حبدا
البدا من النبوة اخذ الرحمة

مع

مع الياء وسبق احدهما بالسكون وادغمت احدى الياءين
في الاخرى اي الرفعة هكذا في كثير من الكتب
والمنقول عن كتبة اللغة ان النبوة هي المكان المرتفع
لانه مخبر عن الله بهذا ظاهرا ان فسر النبي بانسان
اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه سواء كان له كتاب
او شرع لشرع من قبله اولا واما على مذهب من لم يعتبر
الامر بالتبليغ في مفهومه فلا يظهر لانه لم يوم بالتبليغ
لا يلزم كونه مخبرا فمناط التسمية غير موجود بهذا
قيل وقد يقال الاخبار لا ينحصر في الاخبار بالوحي على
لسان الملك او دونه بل يعم الاخبار عن الله بناء
والاخبار عن الله بمعصوم وقايعه في خلقه وغير ذلك
من الاغراض المحمودة فيكون مناط التسمية موجودا
افاده النجاري بمعنى مفعول ويصح ان يكون بمعنى
فاعل لحصول الرفعة به لاصحابه بل ولسيارة اهله الا
وعلى الثاني بمعنى فاعل ويصح ان يكون بمعنى مفعول
لانه مخبر عن الله على لسان الملك او دونه منوية
اي مقدرة كما في قوله تعالا لتدخلن المسجد الحرام ان شاء
الله الاية بالنسبة الى الحلق والتقصير لكن يلزم عليه ترك
الصلاة لان المقصود وجودها بالفعل لا تقديرها

اي الرفعة او عشرتها على ما
مر من الخلاف وبالجر على البدل من الضمير
الخبر لانه مخبر عن الله تعالا وهذا اولى
كما هو معلوم

بمعنى مفعول على الاول بمعنى
جانبة جاء على ما عليه حكم الواو اذا اعل
احمد

منوية لانشة خلافا لمن رجح الصلاة
بالحمد او بالاعلام على التقديم
النجه (المصطفى) بمعنى المختار احمد

فالاوجه حملها على المقارنة ومقارنة لفظ لاخر همزتها
البعدية قال ذكريا او حال تحقيقية بمعنى احمده بلسا
واصلي بقلبي وقد يقال اذا اشتغل اللسان بالحمد بتبعه
القلب فلا تنافي الصلاة قال سم قوله واصلي بقلبي
فيه ان الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيه وقو
وقد يقال الخ لعله باعتبار الغالب والا فقد يقو
بالقلب شيء وتلفظ اللسان بخلافه وحينئذ فما
ان يراد بكونها تحقيقية المعبر عنها في كلام بعضهم
بالمقارنة ان الصلاة عقبت الحمد اذ مقارنة لفظ
لاخر همزتها البعدية وهو الخلوص ذكر الضمير
لما قاله ابن الحاجب من ان كل لفظتين وضعا لشيء
واحد واحدهما مونث والاخر مذكر وتوسطتهما
ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره المجاورة الصاد اي التي
هي احد حروف الاطباق الاربعة التي ذكرها بن الجز
في قوله وصاد ضاد طاظا مطبقة والقاعدة ان
التاء متى وقعت بعد احد هما قلبت طاء قال بن مالك
طا افتعال رد اثر مطبق اي اقاربه الخ الاولى
تفسيرهم بالاتباع ليشمل سائر الاضمحلا اذ هي احد
معنيي الارتماز العصام وح فلا يلزم على المضارعتهما العجمة

وهو الخلوص عن الكدورة قلبت تاؤه طاء

لمجاورة الصاد والاصل فيه ان تتباع ما قبلها او بعدها مخفف (رومي)

اي افراده عن بعضها شم والمركب

بل

بل يكون فيه من انواع البديع التورية وبيانها ان يذكر لفظ
له هنا معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لقرينة والقرينة
بها هنا على ارادة البعيد وهو الاتباع عدم ذكر الصف
للمستكملين صفة كاشفة للازمة من استكملت الشيء استحق
والمعنى على ارادة الكاملين اي التامين في الشرف فالسين
ليست للطلب اذ لا يلزم من طلب الكمال حصوله وهو
حاصل لهم بل يقتضي عدم حصوله لانه الحاصل لا يطلب
وقد يقال يصح ان تكون للطلب بان يراد بالكمال الزايد على
ما حصل لهم اذ الكمال المقول بالتشكيك فالشرف على الاول
منصوب على التشبيه بالمفعول به كالحسن الوجه وعلى
الثاني منصوب على المفعولية ويعمهم ضبطه بضم
الشين جمع شريف فيكون وصفا ثابتا قصر للضرورة
ويكون هو المفعول للمستكملين محذوف اي كل مجد ونحوه وبهذا
الضبط اولى لما في الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام
المدح ثم قلبت الهمزة الفا ثم تعلب الها ابتدا الغالا
لم يجيء في موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشا
وان كان شاذا وقد صغروه الخ لقايل ان يقول اختصا
باولي الشرف مانع من التصغير ويجاب بان المستبر فيه الشرف
باعتبار المضاف اليه دون ذواتهم وبوسلم فالتحقير

المستكملين اي بانتهاء عدد الشرف اي العلو تنبيه اصل الباب اصل فيه الصفة هي ان الاصل اوصافهم هي او الاصل اوا

وهو ضعيف على اصل وهو ضعيف الاول

ثم قلبت الهمزة الفا الساكنة ما قبلها الكراهة اجتماع ساكنين وانفتاح ما قبلها لكونها الاصل فيه والياء هي المفروضة بسببه وقد الكسرة ايذانا بالاصل اول كمجيء ما والى الاصل حيث كتبوا واجتمعت ساكنة بعدها انقلبت الفا

باعتبار ما بيناه في الشرح باعتبار الخبر على ان الشرح يتفاوت
مراتبه بحسب الاضافات افاده الحفيد وهو
يشهد للاول ورد عليه ان الاكتفاء بما ذكر فيه دور
لتوقف المصغر على المكبر من جهة الفرعية وتوقف اصالة
الحرف في المكبر على اصالته في المصغر واجيب بان التوقف
الاول توقف وجود والتوقف الثاني توقف
علم فاختلفت الجهة وعلى الوجه الثاني يرتفع ما اورد
سيبويه من الثقات تصغيرهم على اويل فقول بعض المحققين
لانه لم يسمع اصلا اويل ويسمع اميل فلو لم يكن اصل
الا الاصل لسمع اويل رد بان الجملة مردود لان من حفظ
حجة على من لم يحفظ الاول شرق اي عرف ناطق

فلا يقال الاسكاف هو بكسر الهمزة واحد الاسكفين
وفي اللب الاسكاف بالكسر لعمل ما يمنع النعال فتفطن
والنحاس قال البخاري ليس في كلامهم ان الالف انما تستقر في الا
وذي الخطر والمنصوص عنه كما هو الظاهر لا الضمير والجواب
منع الحصر اذ حكم الضمير حكم مرجعه دلالة وعدما
واستغفر الله اي اطلب منه المغفرة واصله استغفور
بكسر الواو وتقليبها لسكونها وانفتاح ما قبلها فقلبت ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم لغة الجلالة على العامل

ليفيد

وعلى اويل هو يشهد للثاني
والرفاب

الاول شرق بخلاف
الاصل
ولك ان تقول الالف
والياء تتفقان بالاستقراء
شرحا باعتبار الترتيب
واختلفوا هل الالف
الخ المصغر منقلبة الكسرة
والياء اصل وزنه ابيدل الزيد
انه من محل العوارض والاصح
جواز كل فان الكلمات
والاصح الاول الاغلبية
وعلى هذا فالياء اصل

وجب

ليفيد احضر مع صحة الوزن للاهتمام بالاستقامة ونحو
هذا المقام كما قالوه في اقرا بسم على بعض التقادير
او القافية لا يقال كان ينبغي للمصرح ان يقول في الفسيتة لما
سياتي ان علامة التثنية والجمع تحذف للنسب كما ينبه عليه
الناظم بقوله وعلم التثنية احذف للنسب وشذ ذا في جمع تصحيح
من كامل الرجز او مشطوره الرجز بحر من بحور الشعر
المستعملة ووزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف
مرتين فيكون وزن البيت مستفعلن ثلاث مرات كلنه
يعد كونها من مشطوره كون كل شطر من عار وهو واحد
وهذا هو الجملة ايضا اي نظرا لما تقتضيه الصناعة
فلا ينافي كونه جزا مقول نظرا للمعنى والظاهر ان
في بمعنى على الخ اي وحينئذ ففي كلامه استعارة بتبعية
حيث شبه الاستدلال المطلق الذي هو متعلق معنى
الحرف بالظرفية المطلقة واستعار في بتبعية ذلك التشبيه
كما قيل به في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل او انه
ضمن استعين الخ اي تضمينا عن يا وهو اشرا به كلمة هو في
كلمة اخرى او نبيا بانه يقدر حال هو فاعل الفعل المذكور تنتدي بذلك الحرف اي مستجرا والاولى الوجهين
في كلام الشارح اولى لوجهين الاول انه الاستعارة تقتضي

والنحو هو ابه يعرف به الاستقامة
وما تعرف به بمنزلة الما هية
بعلى فعال تعالى وعدنه عليه فهم الغرض
والصدر المستفاد على ما تقرر

او انه ضمن استعين معنى استغيث وعدى
عا تعديته بها استغاث الله
به البينة او ضمن الصفاة معنى الاعتماد

التردد والمضجازم لشروعه في النعل على وجه خاص الثاني
انار تكاب الفوز في الحرف اخف منه في الفعل وجه بها
اشار بذلك الى ان في كلام المصنف مضافا محذوفا واراد بالمراد بها
المهمات لاما يتمها وغيرها وقصد بذلك دفع التنافي بين ما
هنا وبين قوله اخرا نظما عما جل المهمات استمل واتما اوكد
هنا لانه ما سيأتي هو المطابق للواقع لانه حذف من
المقاصد باب القسم وباب التقا الساكنين وغيرهما
اي فيها اشار به الى ان الباء بمعنى في الظرفية متعلقة بالمذكور
في الدالان للمقاصد همان والالفية اسم للالفاظ باعتبار
دلالتها على المعاني ويصح ان تكون الباء سببية وصلة محوية
محذوفة اي محوزم للمشتغل بها بسببها محوية اصلها
محووية قلبت الواو الثانية يا لاجتماعها مع الياء وسبقت
احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء الفي
في الاصل الخ اي تعريفه الرسمي هاذكر لان تعريف الادبا
كلها رسوم لاحدود كما بين في محله وبها احد الامور
التي يتوقف الشروع على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته
موضوعه الكلمة العربية من حيث تعرض لها احركات الاعراب
والبناء ثبوتا والحذف والاشباع والمحرو راما صفة بتقدير العامل
معرفا على ما يفهم من كلام السعد في بحث نزع المسند
او منكرا نظرا الى ان اللام في الغو للجنس والمعرف بلام
الجنس مطلقا في حكم النكرة واصاظ في لغو مختلف

العلم عن العوارض التي تلحق الكلم حال افرادها كصيغ
الماضي والمضارع والامر والمصادر والصفات والجموع و
المنسوب والمصغر ونحوها من التصاريف وكالاعلال
والادغام والحذف والابدال واصالة الحرف وزيادته
وشبه ذلك وعن العوارض التي تلحقها حال تركيبها
من الاعراب والبناء كالرفع والنصب والجر والجزم والفتح
والكسر والسكون وغايته الاستفادة على فهم كلام
الله ورسوله وغايته العصمة عن الخطا في الكلم مفردة
ومركبة وبهذا كله حيث علم ان المراد بالعلوم ما يشمل كلا من
الاعراب وفن الصرف كما هو مذهب القدماء وهذهب
المتاخرين ان النحو خاص بفن الاعراب والبناء وعليه
فيعرف بانه علم يبحث فيه عن احوال الكلم من حيث
التركيب المودي لاصل المعنى ويعرف بانه علم باصول
يعرف بها احوال اخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه
الكلمات العربية من حيث تعرض لها احركات الاعراب
والبناء ثبوتا والحذف والاشباع والمحرو راما صفة بتقدير العامل
معرفا على ما يفهم من كلام السعد في بحث نزع المسند
او منكرا نظرا الى ان اللام في الغو للجنس والمعرف بلام
الجنس مطلقا في حكم النكرة واصاظ في لغو مختلف

بمعنى النسبة التي تشتمل عليها الجملة واما حال عامل
بعض النحاة من مجيء الحال من المبتدا العلم المستخرج الخ
اعلم ان للعلم عند المحققين ثلاثة معان القواعد
وادراكها والملكة وهي الكيفية التي يقتدر بها على معرفة
جميع المسايل اما بالاستحضار لها كان معلوما مخزونا
منها او باستحضار ما كان مجهولا لا يجاد ان يراد واحد
منها لعدم استخراجه بالمقاييس المذكورة فتعين ان يراد
به فروع العقايا اي المسايل الجزئية المستخرجة منها
بالطريق المشهور وهو ان يجعل العقيمة الكلية كبرى
لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل والفاعل
مرفوع فزيد من قام زيد فاعل مرفوع وهو فالمراد من العلم
المعلوم اي ما من شانه ان يعلم لا ما ثبتت معلوميته
لان النحو له حقيقة في نفسه سواء علم او جهل وهو
جنس يشمل جميع العلوم نقليها وعقليها والمستخرج
بالمقاييس اي القواعد مخرج لغير النظري والمستنبطة
من استقراء كلام العرب مخرج للعلوم النظرية كعلم النحو
والعروض والموصولة وما بعده مخرج للعروض واطلاق
العلم على تلك الفروع مجاز عند محققي الفلاسفة لان علومهم
قواعد كلية لكنه حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب

كما

العلم المستخرج بالمقاييس
مستنبطة

كما صرح به الافاضل سري الدين في حاشيته على شرح تحفة
الفكر وبهذا كله علم ما جعل الباقي بالمقاييس للتقديرية
او للسببية متعلقة بالمستخرج فانه جعلنا للتصوير
كان العلم بمعنى القواعد الكلية اي القواعد المستخرجة
اي التي هي المقاييس من استقراء كلام العرب من اضافة
الصفة الى الموصوف اي هي من كلمات العرب المتتبعة ولا بد
من تقدير مضاف اي هي من احكامها كما يظهر بالتامل
الموصلة اي بالنسبة الى بعد الصدر الاول كما ان
استخراجها من تلك الاحكام بالنسبة الى الصدر الاول فما
الدور الذي اورده بعض المحققين الذي ابتلف منها
صفة للاجزاء والضمير به الصلة للكلام فكان الواجب ابراز
الضمير لكونها صلة جرت على غير من هي له هكذا قيل وقول
نقل الدواعي مبدا باب المبتدا والخبر كما افاده البهوتي ان
البصريين اختصوا في وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان
المتحمل للضمير وصفا او فعلا فاوجبوه في الاول دون الثاني
فعلم اي من قوله اي معرفة احكام اجزايه لان المراد
بالاحكام ما يشمل الذاتية كالاعلال والعارضة كالرفع
فالاول مدخل لفن الصرف والثاني لفن الاعراب ما المراد في
قولنا علم العربية فيدان علم العربية اسم لاثني عشر علما

كما استقراء كلام العرب

الموصلة الى معرفة احكام اجزايه
بدفع
الخ ابتلف منها قاله حاصب
المغرب

في
معلما المراد منه النحو

ما يراد من قولنا علم العربية

لا النحو والصرف فقط وعبارة البهوتي فيه نظر فقد صرح الروم
في الاساس والقسطاس بان علم العربية ينقسم الى اثنى
عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان
والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشا الخطب والرسائل
والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا فتسامحوا
فلعل ما قاله الشارح بناء منه على ان غلبة الاستعمال خصته
بذلك كما خصت علم النحو فليجرد وعلم العربية من اضافة
العام للخاص فتدبر لا قسيم الصرف الخ تقدم لك ان هذا
عرف المتاخرين وانهم هجروا الاحكام الافرادية من النحو بغير
الصرف والتركيبية منه بغير الاعراب وان اشتملوا على مباحث
البناء ايضا تقليلا وهو مصدر الخ قال البهوتي انظر هل
يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى المفعول كما استعملوا المصدر
كذلك اولا والاقرب الاول مع ان الجواز وكان عليه ان يقول بهل
وقع استعماله كذلك اولا وجاء في اللغة لمعان خمسة الخ عبارة
المرادي للنحو في اللغة اربعة معان الاول ان يكون مصدرا بمعنى
نحوت كذا نحوا اي قصدت قصده والثاني ان يكون ظرفا استشهد
ابو الحسن بجيد وبها كلى فبي بيتان وهو من نحو البيت عاهدات
قال ابو الفتح واصله المصدر وذكر الثالث بمعنى مثل والرابع
بمعنى القسم وظاهر ان المعنى الاول في كلامه هو المعنى الاول

هو مصدر اريد به اسم المفعول
اي المنحو كالخلق بمعنى المخلوق
وخصت غلبة الاستعمال الخ اذا
العلم وان كان كل علم نحوا الا ان
خصت اليفه بعلم الاحكام
رعية العربية واما كل علم
ما اي مقصودها اي مقصود
بالغلبة لعلمان ان خمسة اقصر
بالنحو من نحوك اي قصدت قصدك
والشارح مر رجل نحوي اشتهر
الجهة نحو وجهت نحو البيت
اي مقدارا لما قبله والقسم نحو هذا على كل بعته الماء اي اقسمك

في كلام الشارح وان الثاني هو الثالث لانه هو في وهو في
البيت عاهدات وهو من جهة البيت فلا يقال انه للمعنى المذكور
زاد بان عد الخمسة المذكورة ويجوز اي يبقى لا بل المجيء
وهيات صياح وهو هجو ورصفة لغتي والبيت الكميت
وهو من هيئة اجرى نحو البيت وعاهدات ضبب عن المحال
وقيل تمييز انتهى عيني قال بعض المحققين وهو من جعل
تمييزا فليس عنده من التمييز شيء لانه ليس عددا ولا
لا بهمية الخ انواع التمييز وهو احاط بمدارك التمييز لم يحط
تمييزا وزاد ركوبا على الخمسة المذكورة انه يطلق على البعض
كما كلت نحو السمكة وذكر ان اظهر معانيه واكثرها تداولا
القصد ولذا صوره الشارح وسبب تسمية بهذا
العلم بذلك اي اطلاق ذلك الاسم عليه وليس المراد بالتسمية
وضع الاسم للدلالة على المذكور علم بالغلبة كما
يوخذ من قول الشارح وخصته غلبة الاستعمال الخ ولو وضع
فيه الدليلي ضبط بعض المحققين بكسر الدال المشددة
وسكون الياء التحتية تقرب بهذه الالفية الخمسة القريبة
اليها مجازا عقلي من اسناد القرب الى سببه العادي لان الاسة
والاظهر بحقيقته بهوا بعد فعلا اي الاجد من المعاني زاد
بعضهم في البيعة اولى وقد يقال لا يلزم ذلك لانها قد تقرب

الابعد لشدة خفايه اتهاما به ولاقرب البعيد وبنى
الناظم اخرجه عن بابه حيث قال بمعنى القاضى قال محمشه
انما فعل ذلك لبعد على البعيد والابعد بالمطابقة اى لان
البعد مقول بالتشكيك الباء بمعنى مع يصح ان تكون
للسببية ايضا كما اشار لذلك بن الناظم وعدا الشارح عنه
لما قاله البرهوتى من ان وجازة اللفظ لا يظهر كونها سببا
لتقريب المعنى فتدبر مع وجازة اللفظ اشار بتقدير
المضاف لدفع اتحاد للصاحب والمصاحب كما ذكره بعض
ارباب الحواشى ونقل عن ابن قاسم ان المصاحب بكسر
الحاء الالفية والمصاحب بفتح الحاء اللفظ الذى هو جزء الالفية
وعليه فلا حاجة فى دفع الاتحاد الذى تقدم بذلك للمضاف
وتبسط البذل الخ قال بعضهم هو كناية عن الاتيان فيها
بالتراجم والمترجم لها او الاتيان فيها بالكلام المقصود من
غير تسويف ولا تشويق ويحتمل ان يكون فى الكلام استعارة
تمثيلية حيث شبه حال الالفية فى سرعة الاتيان فيها
بالمقاصد عقب الترجمة ببعارة عذبة ينزل منها
الى تلك المقاصد بسهولة بحال كريم يعد سائله ونوفيه
ولا يماطله او مكنية حيث شبه الالفية فى سرعة ايصالها
عند سماع الناظم لها الى فهم السامع باسناد ينبى بما يعد

بلوك سوغ الباء بمعنى مع
اى تبعا لذلك

مع وجازة اللفظ اى اختصاره
وتبسط اى توسع البذل بالمعجمة
اى العطاء وهو اشارة الى ما
منحه الله تعالى من كثرة العطايا

تشبيها

تشبيها مضمرا فى النفس عما جهة الاستعارة بالكناية
واثبت لها الوعد تخييلا والانجاز وما معه ترشيحا
هنجز بينه وبين الموجز الجناس الاحقا لبعد الخ
بين الواو والنون فما فى بعض الحواشى من ان الجناس مضارع
غير سديد لما علمت ووعد بالخير اى عند الاطلاق ايضا لما
ذكره العلامة السندوبى وتقتضى اى تطلب اسناد
الاقتضاء بمعنى الطلب اليها مجازا لانه الطالب حقيقة
ناظمها وصح انه يكون معنى تقتضى تستلزم لانه اشتهر
عن المحاسن يستلزم الرضى بمعنى اعتقاد كما لها فى الواقع
وقال البرهوتى الظاهر انه بمعنى تؤدى فهو من قبيل نطقت
الحال بكذا اى دلت على جهة الاستعارة التبعية او المجاز
المرسل البتى لما حققت فى محله قال بعضهم ويحتمل ان يكون
استعارة بالكناية حيث شبه الالفية بما قر تشبيها مضمرا
فى النفس واثبت له لازمه تخييل وحذف المفعول
اى من اسعاه او من قاربها رضى بكسر الراء مصدر رضى
على غير قياس والقياس فتح الراء بغير سخط صفة لرضى
او متعلق بتقتضى والباء للمصاحبة والسخط بضم فسكون
مصدر سخط كفرح على غير قياس اذ قياسه فتح السين
والخاء كفرح فرجاوه وتغيير النفس وانقباضها لاخذ الثار

رضى محفظ
بغير سخط وشب
ث

بر محدر بجز ايسم مهس ما تنب
ذا الجهر او عدد عدد بر
وعدد تقتضى اذ تقتضى
س الجاس
لها

فان اطلق في حق الله تعالى فالمراد لازمه وهو ارادته تعذيب
المسخوط عليه وفايدته احد يعني دفع توهم انها تطلب
رضي ما ولو من وجه ومثله قوله تعالى تعالى ولا ينفعهم من
قوله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم وفي كلامه من انواع
البديع المقابلة فايقة اسم فاعل من فاق اي علاه
بالشرف وادعا بدلينها بضعفه الاشتقاق وفي بعض النسخ
فائقة من فقاه يفقوه فقوا اي اتبعه وعلى النسخ وفي
كونها فائقة ما ذكر بانها من بحرين السريع والرجز وهذه
من بحر واحد وبكونه احكام الخلاصة اكثر من احكامها
الملقب زين الدين يوخذ هذا مع قوله في الديباجة
لقبته بمنهج السالك ان لقب يتعدى بنفسه تارة وبالجر
تارة اخرى لاقرا الادب هو لقب لاثني عشر علما فيكون مراد
لعلم العربية وقوله سنة الخ ان جعل المصدر الميمي بمعنى
الحدث فسنة منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف
وان جعل بمعنى زمان الولادة فسنة مرفوع على الخبرية
كما هو ظاهر خبر المبتدا محذوف اي والجملة في محل نصب
على الحال هو النعت بالجملة اي جنسها فتصدق بما زاد
على واحدة كما هنا واوجبه بعضهم فان قيل كيف يصح هذا
البعض من الاية لعله يجعل مبارك فيها خبر مبتدا محذوف

قوله

بنت هو الوصول الى الشي واصله التقدم في السير ثم
تجوز به عن كل تقدم واشار بهذه الجملة لامر شرعي بينه عليه
السلام بقوله من سن سنة حسنة كان له اجرها واجر من يعمل
بها الى يوم القيامة ولقول الشاعر لما راى حمامة تنوح في دوحها
ولو قبل مبكاها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفس قبل
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم
وح ففيه من انواع البديع التلميح حايز تفضيلا حايز اسم
فاعل حاز الشي اذا استولى عليه وضمه والتفضيل مصدر
فضلته على غيره اي حكمت له بالفضل او صيرته فاضلا والفضل
والفضيلة خلاف النقص والنقيصة فان قلت قد سبق البحث
التفضيل الذي هو الحكم بالفضل او نحوه كذلك وذلك صفة
للمفضل بكسر الضاد لا لابن معطي فلا يكون حايز التفضيل
لا يحوز صفة غيره ولئن سلمنا انه صفة له لا يلزم من استحقاق
التفضيل استحقاق المفضل الذي هو المدح قلت اذا اخذ المعنى
الذي هو التفضل من المبني للمفعول كان صفة له اي كونه مفضلا
على غيره افاده الشنواني او يقال هو مجاز من باب اطلاق المسبب
وارادة السبب لان الفضل في العادة سبب للتفضيل وقوله
ولئن سلم الخ قد يقال لا نسلم عدم اللزوم بل ملزوم عادة من
حصول النسبة الاولى حصول النسبة الثانية اذ المعتبر عند

التقدم

العقلا انما هو التفضيل عمن يعتد بتفضيله وهم لا يفضل
الا من اتصف بالعقل مستوجب السبي والتاثيم
اي صار يجب له على ثناي اجميل على احد استحق الطعن
اما صفة للمصدر اي كاشفة عما اظهم القولين هل ان الثنا
يختص بالخير او مخصصة عما هنا بله من الاشتراك واما
مفعول له اي صفة لمحوله المحذوف الذي هو مفعول لعطف
والتقدير بر ثناي الثنا الجميل او مفعول به بواسطة اسقا
الخافض اي ثناي باجميل لان ثني اسم مصدر اثنى وهو
يتعدى الى مفعولين بواسطة الحرف اي على في الاول والبا
في الثاني والاولا اولى لان الطعن يتعرض الخافض فيعضور
عما السماع بعد الطبقاتية من المراتب ظاهره سواء كانت
علية او دنية فهي اعم منها على تفسير ابي عبيدة وقول بعض
ارباب الحواشي بهذا يبان لما في الصحاح فان المراتب تقال في
العلو غير سديد اذ كما تقال في ما ذكر تقال في ضدها فيقال
مرتبة علية ومرتبة دنية كما هو ظاهر لان مراتب جمع قلة
اي للوفرة جمع سلامة وجموع السلامة عند سيبويه وابتاعه
من جموع القلة والافصح في جمع القلة الخ تقدم ذكر الاجهري
فقال وجمع كثرة لما لا يعقل الا لكثرة الافراد فيه يا فلان
وفي سواه الاكثر المطابقة نحو بهمات وافرات لا يقه

وانما كان الاكثر الافراد في الاول لان عدم الاعتنا بشان
لا يعقل اقتضى عدم النظر اليه فلم يطابق والعاقل اطلقا
منظور اليه فاعتني بشانه في المطابقة فان قيل يرد عما
ذكرته جمع القلة من غير العاقل فانه يطابق قلت لا يرد لانه
انما طوبق جمع القلة وليلا يتوهم لزلكه كونه مفردا قابل
مما لا يعقل اي من جموع ما لا يعقل وقال نقلا حكاية
لعلة انما لم يقل وقوله عطفا عما مجرور اللام للاشارة الى انه
ما ذكر لا يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وانما ذكر للاستيناس
لما عرفتا اي من ان ذكا به عين الافصح في وصف بهمات بوافرة
ولان التفهيم مطلوب اجابه عنه السندوبي باحتمال
انه عمم لفظا واسقط خطا

ما واقعة على الكلام والضمير في الصلة عايد على الكلام فكان
الواجب ابراز الضمير عند البصري لكونه صلة جرت على غير من
هي له ويجاب عنه بما نقلناه عن الداعي سابقا في هذا المقام
تعريف الفعل اختصر للوضوح اي حذف المبتدا من خبره اجيب
عنه شرح ثم شرح واجيب عنه الكلام ويقطع في حذف المضا
قوله فقلما فقبضت قبضة من اثر الرسول والاصل من اثر
حافر فرسه الرسول فعمل به ما ذكر وعلى التقديرين فيراد قبضة
واحدة والاولا اوقع في النفس والثاني اقل عملا افاده في

التمرتين وعلى الثاني فوقع الكلام عما ماذا فهل للنبائية عن
المبتدا لكونه اتم ملاحظة من البنيية او عن كل المحذوف
ويلزم بنائه مرفوع عن مرفوع ومجرور عما وهو مشكل و
حينيذ عن حكم رفعه ودخوله او تسليم قرائنه باجرايضا
حرج قاله البهوتي وقد يقال هو بالرفع ليس الا وحكمة
شرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فيكون اولى بالملاحظة
ايها النحاة اي حينية على الضم في محل انصب باخص
وجوبا وبها للتشبيه والنحاة نفت له عما للفظ كما سيا
تي
في بابه الاختصاص مشتمل على بعض الحروف في اشتمال
الكل على جزيه المادي لان اشتمال المطلق على المقيد او العام
على الخاص عكس ما توهمه بعض ادبا به الحواشي كما يظهر
ذلك بالتامل تحقيقا كن يد ومن ذلك المحذوف فانه
كالضمير المستتر فانه ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ اذا
عبر واعنه باستغراق لفظ المتصل له للتذريب وحينيذ
فليس في امر به هنا الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ
عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في جملة جزا الكلام المنطوق
ايضا لجعله جزا الكلام المعقول فهو لشبهه من معقولة معينة بل
قارة يكون واجبا وقارة يكون ممكنا جسما او عرضا وقارة
يكون من معقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم

كالجامي

كالجامي ليس من معقولة الصوت والحرف اصلا ليس عاما
ينبغي افاده المرام فاية يحسن السكوت عليها مراد الشارح
بذلك بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زايد
عما في المتن لبلا يلزم كون التقريف قاصرا قاهر والمراد بالسكوت
سكوت المتكلم وبحسنه عدم السامع اياه حسنا بان لا يحتاج
في استفادة المعنى من اللفظ مشتملا على المحكوم عليه وبه
فخرج بالمفظ غير الخ قال البهوتي فيه انه كغيره لم يخرج غير اللفظ
الا مفيدا مع انه كان الظاهر ان يقال خرج باللفظ غيره سوا
اطلق عليه كلام لغة كالدوال اولا فليتظر وما الحكمة فيه ولعله
لما اشتركا في مطلق الاطلاق كانوا به اشد اعتناما لم يطلق
عليه كلام وانما صح الاخراج بوان كانا جنسيا وشان الجنس
ان يخرج منه لابه لما تلوه من ان الجنسي اذا كان بينه
وبين فصله عموم وخصوص وجهي جاز ان يخرج بكل منهما
ما دخل في عموم الاخر كما ههنا اذ يجتمعان في زيد قايم ويتردد
اللفظ في زيد والمفيد في الاشارة من الدوال على ما يطلق
الخ من الاولى بيانية والثانية تبعيضية كما هو ظاهر والا
من عطف العام على الخاص لان الرمز الاشارة بالحاجب او الرمز
او الشفة خاصة كما في كتب اللغة المعلوم هو لوله بالعرفة
بهذا خلاف التحقيق والحق ان ما علم بالعرف كلام والا لزم

بخرج بالمعنى غيره

ان يكون التركيب الواحد كلاما وغير كلام فى اذ واحد اذا خوطب
به من يعلمه ومن يجهله ويخرج المقصود هنه باشتراط
القصد فى الكلام واحتخلافه قالا بواجياد فى الارتشاق
ليس من شرط الكلام قصد الناطق ولا كونه صادرا من
ناطق واحد ولا افادة المخاطب شيا يجهله خلافا للزاعمى
ذلك بل اذا حصل الاسناد كان كلاما ولو من غالط وساه
ومخيلى وناطقين او تركيب لا يستفيد به المخاطب شيا
يجهله وقال فى شرح التسهيل ما اظن احدا يمنع قال زيد
النار حائط ولا قال زيد اكل اعظم من الجزا قال وكان بعض
اهل عصرنا يقول العجب من سهولا الخاة يجيزون لا صدق
القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان
ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل اعظم
من الجزا على القول بعدم اشتراط القصد فالمراد بالمفيد ما دل
على النسبة ايجابا او سلبا سواء كانت حاصلة قبل ذلك او لا
تامل بمعنى المنقول لا الوضعى مطلقا او من الغم لانه فعل اللسان
والكلام منقلة وبما ذكر اندفع اعتراض ابن حياذ بان
اللفظ جمع لقلة فلا يصدق الا على ما وجد فيه ثلاث كلمات
فاكثر كما خلق بمعنى المخلوق اى هو من حيث اطلاق المصدر
وارادة اسم المفعول فى كل منهما وان كان استعمال اللفظ بمعنى

يخبر للمفعول كالواحد من السلاطين
والمعنى تفيد صفات الاول الذى مصدر
اريد به اسم المفعول اى المقول منه

كلام الاقوى بمعنى المخلوق

الملفوظ

المفوظ حقيقة عرفية بخلاف الخلق بمعنى المخلوق فانه
مجاز لغوى والفرق بينهما انه ان تجرد المعنى الاصلى يحتج لا
من اللفظ الا بقرينة فالحقيقة العرفية والا فالمجاز اللغوى
وبهذا اندفع ما يقال ان استعمال اللفظ مرادهنه المفعول
مجاز فكيف يحسن تقسيم الحد به والحد لا يكون الا بالحقيقة
لان الحدود كونها لكشف المحدود وايضاحه يجب ان
يصان عن المجازات عند اهل الميزان والاولى صيانتها عنها
عند غيرهم ان يكون تمثيلا وعليه فهو جزء قيد محذوف
ومجرور الكاف محذوف والتقدير وذلك كقولك استغن نظرا
الى ان الافادة تستلزمها اى لان المفيد الغاية المذكورة لا يكون
الا كما وحسن سكوت المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا
لما تكلم به لكنه لم يستدرك على قوله فانه اقتضى الحال دفع
توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبها ايضا صرح بها اما
تصريحه بالافادة فظاهر واما التركيب فلذكر مرادفه وهو
الاسناد المفسر بضم كلمة الى اخرى من الكلم من تبعيضيه
لا بيانية وهى ومجرورها فى موضع الحال من الضمير المستتر
فى تضمن والمراد بالكلم الكلمات وبعضها صادق باثنين فاكثر
وبهذا الضبط اى التفريع بجرى المابهية فى احد ومن ثم
جعل الشارح الخ قال البيجورى فيه انه ولو الناظم لم يصرح بها كفى

يستفاد

الالف يجوز فى قوله كلا ان تكون للتثنية
وهو الظاهر كما فى اقتصر فى شرح الكافية
على ذلك بعد ذكر الكلام ولم يتعرض لكونه
والمقصود من الواو الاولى ان يستغن مثلا
لا كتبه المستعين

صرح بها وزاد بعد الاكلام ما نصه

من الكلم اسناد امعيا مقصود الفائدة
جزاء الواقعة ما الاخرى فى قوله فما ابرحوا
جاءت الاولى فما بعدها
وصفوة الصبح اولى الاربعة الحدود لاقتضاء
الالتزام وسائر جمع الشارح فوله
كذا يستفاد

لما الشارح كما المراد بعد ان الكلمة ما يشير اليه او لا كما ان في كلا
اخرا ما يشير الى ما هو مشهور عليه ونحوه واعتقد وه من ان
لمجرد التمثيل فانه قال في اخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد بما
فجعله هنا لا يكتفي به عن التتميم لانه من جملة اجزاء الحد وهو
ظاهر فقد بي تتميما وعليه فهو بيان موضع النعت لمفيد
ومجرور الكاف محذوف والتقدير كما بينا استغنم لانه
المقصود بالذات اي بخلاف الكلمة والكلم فانهما مقصودان
بالعرض والمقصود بالذات اولي بالملاحظة وهي بدا بتعريف
الكلمة على كونها جزء الكلام واجزاءه قدم فلكل وجهة
هو موليها لان التاليف الخ وقبل بهما يميني وهو
التاليف والبيذ هب السيد وهي وقوع الالفة اي
المناسبة والارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى
او اضافة منها اليها او وصلها بها بخلاف جزء ما اليها بدون
شيء من ذلك كتمام جا افاده الشواني وقال بعض المحققين
الظاهر ان مثل غلام زيد تركيب لا تاليف وعليه فالمناسبة
والارتباط بالاسناد او بالوصف فقط الكلام هبنا بجزم
ما قبله الاولي لما ذكره بعد من ان المقسم الكلمة لا الكلم كما قاله
صاحب المرزبن من ان الكلام هبنا اول جزء جملة واحدة كلمة
وان اسم وفعل وحرف جزء هبنا محذوف وان في النظم تقديما

وتاخيرا

وتاخيرا وحذفا والاصل الكلم واحده كلمة وبها سمي وفعل
لكن يرد عليها ان المراد بكلمة في قوله كلمة الماصدق والمراد بالكلمة
التي تقع مجزاعها بالاسم الخ المفهوم وحينئذ يتغاير المقسم
ومرجعه قارالعلامة البرهتي اللهم الا ان يقال انه بهذا شبيه
الاستخدام اي صادق على كل واحد اي يصح حمله على كل واحد
منها لان الصدق في المفردات يسمى الحمل وفي المقتضيا يسمى
التحقق ويقتضي على الاول يملي وعلى الثاني بني من تقسيم
الكلي الى التقسيم ضم شيء الى امر مشترك لتحصيل امور متعددة
كل منها بالنسبة الى كل قسم والاخص حاصل بضم قيد اخر فتقسيم
والكلي الاعم بالنسبة الى تلك الامور مقسم فان كانت الاقسام
هنا بينة سمي تقسيما حقيقيا والا سمي اعتباريا والكلي الاعم
يسمى تقريرا من وقوع الشركة فيه واجزاء تقسيمه والكلي المجموع
من حيث هو مجموع واجزاءها تركب عنه ومن غير كل والكلمة
تبوت الحكم لجميع الافراد والجزئية ثبوتها لبعضها وبما ذكره من
من كون التقسيم المذكور من تقسيم الكلي الى جزئيه اندفع ما قيل
ان كلام المصنف يقتضي ان الكلمة مجموع الثلاثة لان الواو تقتضي
الجمع ووجه الاندفاع ان محل ذلك في تقسيم الكلي الى اجزاء ليراد ما
من اجتماعها في الوجود ليوجد الكل بخلافها في تقسيم الكلي الى
جزئياته فانها انما تفيد الجمع في صدق المقسم عليها اي بما كل

واحدهما لاجتماعهما في الوجود ليوجد المنقسم كما هو ظاهر
فليست الواو فيه بمعنى او لان الانقسام الى الجزئيات لا الى
احدها ليس مخصوصا بهذه الثلاثة اي بل يجتمعان هذه
الانواع الثلاثة لتحققه بدونها جميعا في نحو قولك زيد
قائم ابوه بل هو مقول على الكل ثلاث كلمات الخ اي سواء كانت
من الانواع الثلاثة او من نوع واحد منها او مختلفة قال
بعض المحققين بقي النظر في ان المراد بالكلمات التي يستعمل
فيها هنا هي الاصطلاحية فلا يطلق على الثلاثة الغير المستعملة
او اعم فيطلق عليها ذلك محل نظر ويظهر الثاني لان المقام لبيان
معنى الكلم لغة لا اصطلاحا ويؤخذ من قول التوضيح كغيره
ان القول عبارة عن اللفظ الدال على معنى وانه اعم من الكلم عموما
مطلقا لا وجه لما ان المراد بالكلمات الاصطلاحية اذ لو لم يرد ذلك
كان اعم منه عموما من وجه وهو ظاهر وجهه انه لو كان
كذلك لزم وجود الكلم في واحد من الاسم او الفعل او الحرف
وهو باطل قال يس ويمكن ان يجاب باختيار الاول والمراد
بالتقسيم الى اجناس الاخبار في الجملة اي فلا يقتضي عدم تحقق
الكلم بدون اجتماع الانواع الثلاثة او يقال كما قال البعض
هي اقسام اي اجزاء اعتبارية وهي لا يجب اجتماعها ويجاب
باختيار الثاني والمراد بالفعل والحرف الاسماء والافعال

ليس مخصوصا بما في الثلاثة بل هو
مقول على الثلاث كلمات مطلقا كما
مر فتقسيم الكلي الى جزئياته

الكلمات

هو ظاهر وحينئذ لا يحتاج الى كلمة
ثلاثة اذ الكلمة

والحروف

والحروف ولا شك في صدق المنقسم على كل من الاقسام حينئذ
لكن يرد عليه انه يبقى اقسام اخر على خارجة عن الثلاث كلمات
هي اسم وفعل وحرف وكاسمين وفعل وعكسه وحرف بين
واسم او فعل وعكسه تامل اما ان تفلح الخ اما حرف
تنصبن وان تفلح به قاويل مصدر جر ان على تقدير
مضاف اي ذات صلوح لانه الكلمة ليست هي الصلوح كما
هو واضح وبهذا اولى من تقدير المضاف في الاول اي حال
الكلمة او صلوحها لانه تقدير ذلك لا يناسب المقام
اذ الكلام في تقسيم الكلمة ولانه يقتضي عدم صحة
قوله الثاني الحرف الخ الا بصرفه عن الظاهر وعدم صحة
الحمل اذ حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه ويصح
ان يكون المصدر المؤول مبتدا محذوف الخبر اي اما صلوحها
ثابت والجملة خبر ان ويكون المصدر المؤول هو لا باسم
الفاعل على ان السيد فرق بينهما بان صريح المصدر وان والفعل
حيث قالا هن رجوع المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالزمان
من غير تقدير او تاويل بخلاف الثاني الثاني الحرف
الخ استثنافي بياني كانه قيل ما الاول والثاني فاجيب
بما ذكر وكذا يقال فيما بعده على هذا اي على اعتصار الكلمة
في الثلاثة الا من لا يعتد بخلافه هو ابو جعفر بن صابر

املاك تفلح وكذا الاستفهام الاول

الثالث الحرف والاول ان يدخل الاسم والثاني
حاله بخلافه او يكون الاسم والثالث
المجموع والصحيح
على ما مر الاسم لا يعتد بخلافه
وغيره ارشد بنحو هذا

فانه ذهب الى ان الاقسام اربعة بزيادة اسم الفعل وحطت
وسماه خالفة والحق انه عما صرفات نوع الاسم
الكيفية قال الخ الاضافة بيانية اي كيفية هي التاليف
المذكور في قوله بانه في محل نصب على الحال والباء للتصوير
اي حالة كون التاليف مصورا بما ذكر والمراد بالصحة الاتمام
من باب اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد
انه ذكر في التعريف الافادة المستفادة للتركيب فعلم ان
التاليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حاصل
من الضم والمراد به الحكم باحدهما على الاخر هي والفائدة
المذكورة التي يحسن سكوت المتكلم عليها واقل ما يكون
منه ذلك اسمان اي حقيقة كما مثل به او حكما كزيد قائم
فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد بدليل ان المراد
الضمير المستتر فيه لا يبرز حال التثنية والجمع بخلاف الفعل
مع مرفوعه المستتر فستقل ما قيل ان زيد قام ثلاثة اسماء
فقط وقام زيد انما مثل بالماضي والا اسم الظاهر لان
الماضي على قد يراد به ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون
الضمير واجب الاستتار افاده في التفريع ولعله محمول على ما
اذا لم العمل المتحمل للضمير المستتر جوازا واقفا جواب سوال

والا

كيفية قال الخ الاضافة بيانية اي كيفية هي التاليف
المذكور في قوله بانه في محل نصب على الحال والباء للتصوير
اي حالة كون التاليف مصورا بما ذكر والمراد بالصحة الاتمام
من باب اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد
انه ذكر في التعريف الافادة المستفادة للتركيب فعلم ان
التاليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حاصل
من الضم والمراد به الحكم باحدهما على الاخر هي والفائدة
المذكورة التي يحسن سكوت المتكلم عليها واقل ما يكون
منه ذلك اسمان اي حقيقة كما مثل به او حكما كزيد قائم
فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد بدليل ان المراد
الضمير المستتر فيه لا يبرز حال التثنية والجمع بخلاف الفعل
مع مرفوعه المستتر فستقل ما قيل ان زيد قام ثلاثة اسماء
فقط وقام زيد انما مثل بالماضي والا اسم الظاهر لان
الماضي على قد يراد به ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون
الضمير واجب الاستتار افاده في التفريع ولعله محمول على ما
اذا لم العمل المتحمل للضمير المستتر جوازا واقفا جواب سوال

افل ما يكون منه ذلك اسمان نحو
زيد وهو حاصلة من الاسم والفعل واسم
الفعل فم

وفعل زيد شاذ لعدم الاستغناء والاذانة
بالندا

والا فتولك قام جوابا لمن قال ما فعل زيد كلام قطعا اقا
فانه من الثاني اي هي المركب من فعل واسم لانه يا فايبته
منابه ادعوا وهو فعل واسم واما المنادى فهو حقيقة
زايد على ما يتحقق به الكلام اذ لا معنى للتراخي الخ اي
لانه رتبة الحرف من حيث كونه قسما لا تراخي بينه وبين
رتبة غيره وانما تراخت في نفسها عن غيرها ويكفيه الا
خ رد على المرادي حيث جعل ثم على بابها للتشبيه على تر
رتبة الحرف عن الاسم والفعل ان الكلم اسم جنس على
المختار اي لانه يدل على الماهية من حيث هي اورد عليه انه
حمل الكلم فيما سلف على ما يتالف الكلام منه وهو الكلمات
المخونة والكلم بهذا المعنى غير الكلم الذي هو مورد هذا
الخلاف لانه ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدا افاد اولا
ففي كلامه نوع تناف فليحرر افاده البهوتي وقيل الجمع
رد بانه الغالب على ضم المذكر كنخل هنقر والجمع يغلب
عليه التانيث وقيل اسم جمع رد بانه واحد اصل كتمر
والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك والفرق المنوي بين هذه
الامور على ما افاده بعض المحققين ان الجمع دال على افراد
دلالة تكرار الواحد واسم الجنس دال على افراده دلا
الكل على اجزايه كقوم وركب واسم الجمع الافرادي دال

نعم يقال الاولى ما الكلم لانه المبحث عنه بالاسم الجنس
لا الكلم الذي هو كلام الشارح الذي
اراده هنا من الجامد كما
يقتضيه اعراب الشارح الخ
فليتامل

وقيل اسم جمع

وقوله اسم جمع هو مبني الاولى والمختار

اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام

بشعار بتكريره الاشعار بان الحرف
الخ حيث ترتبه على ما قبله
اعلم ان الحرف جنس تحت الكلم

على الماهية المطلقة اي من غير دلالة على قلة وكثرة كماء وتراب
والجمعي ما دل على الكثرة من اثنين كعلم وتمر انه اسم جنس جمعي
قال اللقاني اعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية من
حيث هي ولا ينافي ذلك كونه جمعا وجوابه في الرضي
في باب اجمع من انه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم
جنس وضعا وجمعي استعمالا وقيل لا يقال الا على ما فوق
العشرة ظاهره انه غير يقال للكلام لا مطلق اسم الجنس الجمعي
لانه جعله مقابلا لقوله لانه لا يقال الا على ثلاث الخ وتسليم
ذلك متوقف على اثبات قايل بهذا القول من علماء العربية ولم
نسمع ولم نر ذلك بهذا قيل وقد يقال الشارح ثقة وقد
نقل ذلك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وعلى المختار يجوز
في ميم اي الكلام كما هو الظاهر لاطلاقا اسم الجنس الجمعي
لانه هنه ما يجب في ميم التذكير كالغنم وما يجب فيه التا
كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم فافهم بعض
ارباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي
وبنى عليه ما بنى غير سديد لانه مخالف للظاهر كما علمت
ومن المخلوقات اي اعما ليس للعبد مدخل فيه والا فا
وصفته مخلوقات لله تعالى فاسم الجنس الخ تفريع
على قول المتن واحده كلمة هو الذي يميز في بينه وبين

واحده

وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة
وعلى الختار يجوز
والاكثر على الجمعية والتذكير على الاصل
ومن الكلم مفرد واحده كلمة وظهر
فيه فرق نفوذ نبقة
اسم الجنس الجمعي
هو الذي يميز بينه وبين واحده
بالتاء غالبا بان يكون واحده
بالتاء غالبا

واحده بالتا اي ولم يغلب عليه التانيث كما علم مما سبق فيما
فائدة ما قيل ان هذا التعريف غير مانع لدخول تمر فان
واحده بالتا انهم صرحوا بانه جمع تكسير وحاصل
الرفع ان اسم الجنس اعتبر فيه ضم ما ذكر فقيد عدم
غلبة التانيث عليه وتمر قد غلب عليه التانيث فيكون
جمعا لا اسم جنس كما صرح بذلك في التفريع والاحتراز
بغالبا اي الثابتة واما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله
وقد يفرق الخ فيكون في كلامه نشر على غير ترتيب اللف
ونخ طايفة من السودان تسكن تحت خط الاستوا وجنوبه
وليس وراءهم عمارة تعتد بلادهم من الغرب الى قرب الحبشة
وبعض بلادهم مما يلي مصر وهو بكسر الزاي والغين لغة
اتى هبصاح واحد الكلمة قول المصنف اي مدلول لم يوضع
الخ ومن شرط التطابق موجودة وهي كونه مشتقا
او موولا به وكونه راجعا للضمير للمبتدا وعدم استواء المذكر
والمونث فيه لكونه مصدرا واعتبار الاصل جايز في مثله
قيل مقتضى اللام الجنسية الدلالة على الكثرة ومقتضى
التاء عدمها لكونها للوحدة واجيب بانه التا ليست نافيا
في الوحدة فيجوز تجريدها عنها على انه لا منافاة بين الجنس
والوحدة لجواز اضافة الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية

واحد الكلمة هو الذي

والاحتراز بقيد الغالب عما جاء على
العكس كما في بعض اللغات
على ما ذكره

بل افاد العصام ان التا ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام
بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة ية كونها افراداله
حتى لا يمع جمل كلمتين مثلا مما فرداله وهذا لا ينافي اللزوم
التي هي مقتضاه وتطلق في الاصطلاح مجازا الخ الصواب
اسقاط قوله في الاصطلاح لانا كلامن الجزئين ان روعي حاله
قبل العلمية كان كلمة حقيقة لغة واصطلاحا وان روعي حاله
بعد العلمية كان اطلاق الكلمة عليه على سبيل المجاز لغة واصطلاحا
لانه حينئذ جز الكلمة بمنزلة الزاي من زيد وتجمع على كلم
الخ مبني على قول من القولين المرجوحين للمتقدمين او يقال
مراده بالجمع ما دل على متعدد لا الجمع الاصطلاحي فلا ينافي
ما تقدم من ان المختار كونه اسم جنس جمعي وقول بعض ارباب
الحواشي اي واسم جمعها الخ لا افا بيّنه له لانه هذا التاويل بخ
الى خلاف المختار الا ان يراد اي واسم الجنس الدال على جمعها
اي المتفرد منها وان كان خلاف الظاهر وكذا يقال فيما بعده
على وزن سدرة بسكون الدال فيه وانه اسم جنسه وفيها
في التا ي خطا لان ذلك يقتضي كونه جمعا يفرق بينه وبين
واحده بالصيغة لا التا ونجمع السدرة على سدرات بسكون
الدال وكسرها وسدر بفتحها وسدور في كلها اذ على
فعل اي من الاسما بخلاف اللغة الرابعة فانها جارية فيها

دفي

دفي الافعال كما صرح به الشارح وحينئذ فكونها رابعة لا يظهر
الا بالنسبة للاسما تامل وهو على الصحيح اي القول بمعنى
المقول فهو مصدر بمعنى المفعول لفظ دال على معنى اي
مفردا كان او مركبا حسن السكوت عليه اولا والمراد باللفظ
ما يشمل الحقيقي والحكمي فتدخل كلمات الله لان من شانها
ان يتلفظ بها بل هي ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى
والمراد بالدال الدال بالوضع الشخصي كزيد وعمرو والنوعي
كالمركبات والمجازات وبهذا اضمحل تشكيك صاحب التصريح
فانه بناه على ما اختاره من ان دلالة المركبات بالعقل لا بالوضع
ونص عبارته ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ
على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى
عقلية كما في المركبات وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كأح
فانه يدل على الم الصدر فان ارادوا الاول كما هو ظاهر قوله
في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المفردات
المجازية وان ارادوا الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وفقد
قالوا ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان ارادوا مطلق
الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه كدبز
فانه يدل على حياة الناطق به وذلك لا يسمى كلمة فضلا
عن ان يسمى قولا ووجه اضمحلاله انه يقال نختار الاول

والقول هو الصحيح
لعله حال من معنى

وضع

المركبات وضع

وقوله خرج عنه المركبان والمفرد ان المجازية لانسلم لانا نختار
انها موضوعة بالوضع النوعي كما صرحوا به والمعنى مصدر
ميمي بمعنى اسم المفعول اي ما يبنى من اللفظ ويقصد واورد
عليه انه تكرار بسياق الاثبات فيلزم ان لا يكون للمشترك قولا
واجيب بان الموضوع لمعنيين او اكثر موضوع لمعنى فيكون
داخلا عم بهو كغيره من الالفاظ المشددة الواقعة في الشعر
يجب تخفيفه ولا يجوز الوقف عليه بالتشديد ليلا يتكسر
الوزن كما افاده بن غازي وبهو فعل ماض بمعنى شمل اي
شمل الثلاثة ثم يحتمل ان المراد مطلق الشمول فلا يستلزم
انفراده عنها في مادة سواريد شمل الثلاثة اي مجموعها
او شمل كلا واحد منها ويحتمل ان المراد شمولها شمولا مطلقا
يستلزم ما ذكر او اعم من كل واحد فلا يستلزم التحقق الا في
في اخرها فان قيل الهمزة لا تحذف الا من خبر وشرقط اجيب
بانه يجوز انه يكون محذوفا لكثرة استعمالها في الخبر وقع فيكون
كما بهنا افاده التتائي ويصح ان يكون اسم فاعل اي عام
حذفه الغير للخبر وقع كما قاله السندوبي او كما حذفت
في برو الاصل بار كما قاله خالد قال بعض المحققين ومن
حيث اللفظ المفضل للمتقدم ومن حيث المعنى خبر الامور
او بساطها لافادته انه ينفرد عنها في المركب الاضافي كغلام

زيد

عم الكلام والكلم والكلمة

ذيد لانا فعل التفضيل يقتضي المشاركة وزيادة بخلاف جعله
فعلا او اسم فاعل فانه لا يفيد ما ذكر صراحة بل بملاحظة
ان بهنا عاطفا ومعطوفا من محذوفين عموما مطلقا
اي لا من وجه اذ لا يتفرد كل من الثلاثة عن المقول في بهني
ولا عكس اي بالمعنى اللغوي يعني ليس كل قول كلاما او
كلمة او كلما لانفراده في مثل غلام زيد واطلاق القول
على الامور الثلاثة اي كل واحد منها اعم من ان يكون بطريق
الاشتراك او الوضع للقدر المشترك او الحقيقة والمجاز والذي
ينبغي ان يكون من قبيل الموضوع للقدر المشترك دفعا للمحذور
المجاز والاشتراك الا ان يقوم دليل على خلافه ثم بهنا بهذا
المذكور لغة واصطلاحا او لغة فقط او اصطلاحا فقط
فليحرر افاده البهوتي وقد بان الخ اي من تعريف الكلام
وقوله الكلم الخ قال البهوتي بهذا ظاهر ان اعرب الكلم عندنا
جزء ما بعده لانه حينئذ مستعمل في معناه الاصلي وبهو
المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فانه اعرب جزء ما
قبله اي كما هو مبني عليه الشارح اشكل لانه خرج بمعنى الكلمات
المخوتة وبهي الاسم والفعل والحرف بينهما عموم وخصوص
من وجه وبهو احد النسب الاربع المذكورة في كتب المنطق
ويعبر عنه بالتباين الجزئي لكونه بالنسبة لما في الافراد

ويخرج الكلم بخلاف قولي زيد قائم

كلم جمع كلمة بفتحتين وهي لفظ وضع لمعنى مفرد
قول

وقوله بكسر اللام وفتحها اعم من الكلام وهو
تخصيصه بالمفيد وكونه اعم من الكلام
يقتضي تخصيص الكلام بالمفيد وكونه اعم من الكلم
الذي هو المفرد وهو غير صحيح لان الكلم
يصير كلاما بالتركيب والكلام لا يصير كلما
بالتركيب لان الثلاث ما دخلت على الكلم
لا يرجع وقوله الكلم اعم من الكلام والكلمة
يصير الكلام اعم من الكلمة وهو غير صحيح
لان الكلمة تصير كلاما بالتركيب والكلام
لا يصير كلمة بالتركيب وقوله الكلم اعم من الكلمة
وقوله ولك ان الكلام والكلم

فقط وبهذه النسبة بها بهنا كما قال بعض المحققين بود من
الكلام وقد يقال لما ذكر الكلام والكلم تتشوق النفس الى بيان
النسبة بينهما ليتضح بذلك غاية الايضاح قال ابن جماعة لابد
في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة امور معروضين وعارضين
وثلاثة ما صدقات وحادة ومتغلق وبيانه ذلك يحتاج
ليتعالى عليه غرض ان المعروضين الكلام والكلم والعارضين نحو
والخصوص والثلاث ما صدقات اجتماعهما وافتراد كل
والمادة الاسم والفعل والحرف والمتغلق العودة الحاصلة
من اجتماع كلمتين فاكثر على الصحيح الاولى استقاطه لايهامه
انه مما قابليه وبهما القول بمرادفة الكلام والقول بانه
اعم مطلقا منه ومن الكلم ليس كذلك تامل لانه اقرب
من اللفظ اي لكونه اقل افرادا منه كما نه حقيقة عرفيه
يشعر بانه مجاز فيهما وبه صرح بعض المحققين وقال العاكري
بطلق على ما يتم اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك
وكلمة بها كلام قد يوم كلمة مبتدا اول وبها متغلق
بيوم وكلام مبتدا ثان وسوغ الابتدا به كونه نايبا فاعل
في المعنى وجملة قد يوم جز المبتدا الثاني وبهو وجزه جز
الاول والرابط بين المعتد الثاني وجزه الاخيرة يوم وبين
الاول وجزه مجرور والبا والاصل وكلمة كلام قد يوم بها في اللغة

وقد

اي المتغلق الصحيح اخذ من الاصل
مطلقا بكلمة وحقيقان بالاخر منه
بتعريف الكلام كذا وبعرف الاكاديمية
لانه قرب من الاصل ولعله لقاعدة عنه
الاشتراك والاستعمال في الاجزاء والاعتقاد
كذا نه حقيقة عرفية والله
اعلم

ها كلام قد يوم اي يفصد
خبرا اخبر الجملة بعد قد الكلام
وجاز الابتدا بكلمة

وقد اشتمل كلامه على جملة كبرى وهي وكلمة الخ وجملة صغرى
وهي قد يوم وجملة صغرى وكبرى باعتبار من وهي كلام قد
يوم فانها كبرى باعتبار وقوع الخبر فيها جملة وصغرى باعتبار
وقوعها خبرا عن ما قبلها وفي كلامه حذف متعلق يوم
والفصل بين المبتدا الاول وجزء بجمود جز المبتدا الثاني وقوله
واحد كلمة وقد يوم بها الكلام لغة والقول عم لحرز العبارة
للتنويع مع حمل الكلمة على التنويع يقتضي انه اريد بها معنا
دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها تقسيم اللفظ وحينئذ
فما قاله المكودي لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط ويمكن ان يجاب
بان لفظ الكلمة فرد من افرادها يسمى كلمة فان ها يسمى كلمة
صادق بلفظ الكلمة لانه مما صدقاته وبمعناها كزيد وعمرو
وهو معرفة اي بالعلمية على مذهب السعد من ان الالفاظ
موضوعة لانفسها وتبعا لوضع لمعانيها ورده السيد
بما يهدم من محله وعلى علميتها فتنوينها للضرورة لانها حينئذ
ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث على الجمل اي جنسها
الصادق بالواحد والاكثر المفيدة قال يس ليس بمفيد
فان العلاقة الاتية تفيد ان اطلاقها على الجمل لا يختص بذلك
وان اشتهر في كلامهم التقييد بها قال بعض المحققين فيه
ان اعتبار العلاقة انما يناسب اذا الاما الاطلاق مجازيا ولا ينبغي

التنويع لانه نوع من الكون
احد الكلمة والكون احد
الكلام اعم والاحوج الى ذلك
ما مر انفا من الفائدة

والعلم معرفة اي بالعلمية والعلم
اعلى كلمة يظهر لك

على الجمل الاسمية فان قوله كلمة
صفة ثانية لكلام والضمير راجع
لعلم وقد اعرفت ان العلم
العلائي والسلم اصرف كلمة فلا
الاشكال من كلمة

الكل بل هو على سبيل الحقيقة عند اللغويين اصدق كلمة
قالها الشاعر قالوا بعضهم والكذب بيت قاله الشاعر قول بعضهم
اضاعوا لهم احسابهم ووجوههم دحا الليل حتى نظم
وبيده نجوم سمعا كما انتضى كوكب بدري كوكبية تاوي اليه
كلمة لبيد هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة
عثمان قيل انه لم يقل شعرا منذ اسلم وهو الصحيح عند
الاخباريين وقد عمر في الاسلام دهرا وكان يقول ابدلني
الله بالشعر حين قال له عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى
عنه في صفة خلافته يا لبيد انشدني شيئا من شعرك
فقال ما كنت لاقول الشعر بعد ان علمني الله البقرة والعمران
فزاده عمر عطاءه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام
بهذا البيت ما عابت المرء الكرام لنفسه والمراجع المتين
افاده بعض المحققين الا كل شيء ما خلا الله باطل تمامه
وكل نعيم لا محالة زائل لا محالة بالفتح اي لا بد وقيل لا
لا حيلة واعترض بان الجنة نعيم وهي لا تزول واجيب
بانه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة ولا دوام
لها او يقال اراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان
بصدد ذمها والشاهد انه اطلق الكلمة على الكلام قال
شيخ الاسلام وعرف عليك ان الجواب الاول لا يلايم قوله

الجزء ثانية
كوكبية
فة

كلمة لبيد الاكلية ... ملخلا الله
بالباطل

الصالح

عليه

عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة الخ لان الكلام حينئذ اي
حين اريد به ما يشمل الجنة غير صادق فضلا عن كونه
اصدق فتامل تاملناه فوجدناه غير ظاهر لان مقول
النبي هو الشطر الاول فقط فهو الواقع جزاء قوله اصدق
دون الشطر الثاني وهو من باب اطلاق الخ فيكون من
المجاز المرسل الذي علاقته الجزئية وقال بعضهم هو
استعارة تصريحية لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت
له بذلك وحدة فصار شيئا واحدا فكسميتهم ربيئة
القوم بالهمز وتشديد الياء التحتية وهو من يجلس على مكان
عال لينظر القوم وقد يسمون القصيدة الخ عن ذلك قول
معن ابن اوس المزني في ابن اخته اعلم الرماية كل يوم فلما
اشتد ساعده رماني وكم علمته علم القوافي فلما قارق قافية
اشتد بالسبين المهملة اي قويها والمعنى اظهار المعايب وكم
جزية وميمة بها محذوف اي كم تعليم علمته افاده زكريا
وهو مجاز مرسل الخ عبارة السيوطي في الهمع وبهذا الاطلاق
منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض له في كتبهم بوجه
كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وذكره في الالفية قيل انه
من امراضه التي لا دواء لها قال بعض المحققين اي نظرا للظاهر
والا فيمكن ان مراده حكاية معنى لغوي والمعنى وكلمة بها

وكلمة من باب تسمية الشيء باسم
بعضه

كتسميتهم ربيئة القوم الخ هذا
والربيئة من الشعر فاعيلة
وقد يسمون القصيدة الخ هذا
عجيب

بالجاني

والكلمة مجاز من اطلاق الجزء
وارادة الكل فان قوله اصدق
يقتضي ان قوله الشطر الاول
فقط صادق وليس كذلك
لان الصدق انما هو
لمجموع الشطرين
لا لكل واحد

كلام قديوم لغة وبهذا يشروع في الكلام الاتي ليصح الحمل
ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في اخر
اي ذو اشروع لشرفه اي بوقوعه محكوما عليه وبه
بخلافهما او بكونه عمليا لمسماه او غير ذلك بالجر عرفوه
بانه الكسرة التي يجدثها عامل الجر او ورد واعليه ان فيه قصورا
او دورا اما الاول فلعدم تناوله نائب الكسرة من فتحة او
غيرها واما الثاني فلاخذه المعرف في التعريف المقتضي توقف
كل على الاخر واجيب عن الثاني بانه تعريف لفظي لمن عرف
الطرفين وجهل النسبة او يقال ان الجر ليس من تمام التعريف
وانما ذكر ليبين العامل ويتميزه ثم بهذا التعريف جاري
المختار من ان الاعراب لفظي وعامتنا بله يعرف بانه تغيير
مخصوص عما هو الكسرة وما ناب عنها وهو اولى من
التغيير الخ قال في المكث قال ابن هشام يرجح ذكر حرف الجر
بانه عن وعلى والكاف يستدل على اسميتها بدخول حرف
الجر لا بالكسرة التي هي الجر الثاني لكن يرد عليه نحو من ان
تقوم ويوم ينفع الصادقين صدقهم فان من دخول اداة
الجر فيه ليس باسم الا ان يراد ان العلامة دخول الاداة فمن
غير تاويل يخرج ما ذكر لا حتياجه الى التاويل والاضافة
يوهم انها العامل وهو خلاف الصحيح واجيب بانه اطلق المصدر

واراد

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز
بها الكلم الاسم والفعل والحرف على التعاقب

وبدا بالاسم لشرفه

مفاد الجر وبراجعه الخفض فقال
في شرح الكافية

وصواب التعبير بحرف الجر
لقوله الجر بالحرف

وفائدة الحد والتعبير

واراد اسم المفعول اي المضاف وذلك كثير واما عكسه فقليل
كقوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة وهو في الاصل اي الفتن
فمعناه التنوين اي دخال نون في الكلام وبطلقة في اللغة على السقوط
ايضا من قولهم دفن الطاير اي صوته ثم غلب حتى صار
اسما الخ اي فهو علم بالغلبة وبهذا اندفع اعتراض السعد على
بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل المعرف عليه بهذا قال
ارباب الحواشي بناء الظاهر عبارة الشارح واعتذر بان ما
ذكر لا يصح اعتبار كونه علما بالغلبة لانه ما وضع لمسمى كلي
وغلب استعماله في بعض جزييانه وبهذا ليس كذلك لان التنوين
مغاير للادخال هيا بنفسه وان كان اثرا من اثاره فلا ان الصواب
ان يقول الشارح ثم نقل وجعل اسما الخ كما يظهر بادنى تامل
ولا يرد على هذه الطلاقة قوله الوم على لو لان لو هنا علم على
لعظة لو ولذلك شدد اخرها وجعت يخرج التنوين الذي في الاول
التي هي زايدة للالحاق بجعفر ونون رعشن وهو المرتعش
واما الثانية فتنوين مع الصيف يستعمل بلفظ واحد للمذكر
والمونث مفردا كان امر اوم ونث او مجموعا على الافصح فيه قال
تعالى هو لاصيفي فلا تفضحون للتنوين في الطلقة تتمة قافية
وهي عند الخليل من المتحرك قبل الساكنين في اثنتها البيت وعند
الاخفش الكلمة الاخرة منه قوله ذو اثنى عشر قولا للعرب

وهو في الاصل مصدر نون اذا صوت
نونا

ثم غلب حتى صار اسما لهذا النون الاخير لصحة الاخبار

معطوف على مدخول اسم
لتكميله وصواب التعبير

مع الضمير متعلق

والفتوحة الصفة للنون والكسرة
اما لالتقاء الساكنين

و

وعليها الفقرا الخ ربي حيث قاد وقافية البيت الاخر بالمي
المحرك قبل الساكنين الى نثرها عوضا الخ علة للاحقة بتاع
انه لا يشترط في نصب المفعول له كونه قلبيا او تقدر الارادة
كما قدرت في ضربت ابني تاديبا تامل في لغة تميم اي اكثر
او جميعهم وقيس اي كثير منهم واما الحجازيون فلا لازم بد
التوافي في محل حالها في الترنم افاده في التفريع كقوله اقلي
على اللوم الخ قاله جرير بن عطية التميمي من قول شوا الا
وجرير في اللغة اجمل اللوم العذل وعاذل منادى مرخم
اي يا عازلة والعتاب معطوف على اللوم وقوله لقد اصابن
مفعول القول وجوابه الشرط محذوف تقديره ان اصبت فلا
تقدني وقوله لقد اصابه واصبت بضم التاء كما في المفتاح وبكسرها
كما في الشمني وكقوله لما نزل الخ صدره اقد الترحا غير
ان ركابنا قابله الثا بفتح زاي بوزن صاحبة سمي بذلك
لانه تبع على قفوه بالشر وجمعها كبر اقد يوزن فهو معناه
قربه ودنا والمنزل الرحيل والركاب الابل ولما قافية وتنزل
صفاريه زاد الشاعر والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل
ومنزله وكما ان قد جي اي كان قد نزلت وذهبت بفتح بفتحة لما تنزل
والا كنشا مستقبل اي قريبا ركنا لنا لكن رحالنا بعد لم تنزل
مع عزها على الارتحال اي قطع الترنم الخ وهذا هو الذي علي

هذا هو

وعلى هذا فالاطلاق

لغة تميم وقيس

كقوله اقلي اللوم عاذل الخ

والعتاب وقوله الخ

لقد اصابن الخ

واصابا

كقوله لما نزل الخ

الاصل فيه

على هذا فقس

هذا هو مذهب من يقول ان التنوين بدل من الترنم وعليه فقيل
الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم وقيل يجوز ان يقال
تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك
وجرى عليه الشارح وذهب بعضهم الى ان هذا التنوين يحصل
للترنم مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف
غنة قال شارح اللبا به انما جي به لوجود الترنم وذلك لان
حرة العلة هنة في الخلقة فاذا ابدل هذه النون بها حصل
الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم كقوله احار بن عمرو
الخ احار هنا دعي مرخم واصله حارث وحرر بفتح فكسر اي كاني
خاطبني دا او وجع من الحر فتحتين ما يستتر من شجر او بنا
وهنه الحر لانه يستر العقل وهما بتمامهما فاعل يعد وداوما
مصدر نية اي ويعد داوما على الرجل ايتمارها وفي الكلام تقدير
يدل عليه المقام اي الرئيس برشيد ولا شك انا ايتمار من ذكر
يعد داوما برمك والواو يصح ان تكون للاستيناف وان تكون
للتعليل على راي من اثبت ذلك وان تكون زايدة على راي الاخفش
والكوفيين وقوله وقاتم الاعماق الخ قاله يصف روضة القاتم المكان
المظلم المغبر من الغتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح فسكون
وهي ما بعد من اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق الذي
تخترقه الرياح لان المار يخترقها ويروي قاتم الاعماق

كقوله احار بن عمرو الخ

على الاول

وعلى الثاني

هذا هو

الخ وجواب ردد محذوف اي قطعتها وجئته قالت بنات
العم الخ فاير رونية ايضا بما قبل وقبله
قالت سليمى لبنت ابي بعلا يمني ينسل جلدي وبشيبني الحزن
وحاجتها ان لها عندي يمن هيسورة فقضاوبها عندي ومن
البعل الزوج ويمن هن المنة ومن اصله وهي حذفت يا وه للضرورة
ونونه الثانية لصحة الوزن وقوله وان كانه فقير اي وجيبيا
هن الي وهو العجز وقوله يمن جملة في محل نصب صفة بعلا
وما بعده جملتان كاشفتان له وحاجة بالنصب عطفا على
بعلا واراد بها محض الشهوة بدليل ما بعده وجواب الشرط
الاول محذوف تقديره نرضين به وفي الثاني للشرط والجزا
محذوف فانه تقديره بهما وان كانه فقير ارضيت به فانه بها بين
النونين اي اللاحقتين للمطلق والمقيد هن القوافي وكان
الاولى ان يؤخر هذه الجملة عن قوله وسيبين التنوين الغالي
كما فعل صاحب التوضيح لتتصل الجملة الثانية بالنون الثابتة
التي الكلام فيها وتفصل الاولى بالنونين جميعا وهو زيادة
على الوزن اي من يد عليه فهو زيدت اخر البيت كالجزم في اوله وهو
زيادة حرف او اكثر الى اربعة اول البيت قال الخزرجي
واذ زيدت صدور الشطر ما دونه سمته فذلكه خزم وهو اجتماع
وزعم ابن الحاجب بهذا كالذي قبله هتفة لهذا النوع الخا

ص

من

من التنوين ونقله السيرافي والزجاج زاعمين ان الشاعر زاد ان
في اخر البيت ايذانا بتمامه فتضعف صوته بالهمزة واختاره
ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والمبرد
وغيرهم يجوز الظن والمشهور تحريكها قبله بالكسر كصه
ويومئيذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون
التوكيد كاهن بن وبهذا اشبه فيما سبق حاله اصالة المعنى وجوز
بعضهم سكونها قبله زاعما ان الكلمتين يجتمعان في الوقف
وهو خلاف ما اجمعوا عليه واختلفوا في ايدالها على القول
بانها تقبل فايدالة التنوين ايضا فلا يمنع ان يكون قسيما
له وقيل حذفت امارة على الوقف اذ لا يعلم انه الشعر لسكن اخره
او اصل التمام واقف وقد عرفت ايضا من خروجهما بتبيد
معتبرة مفهوم التنوين ان اطلاق اسم التنوين ايضا على
النحاة كما يصرح به قول التوضيح مع شرحه وزاد جماعة من
النحويين الخ وقوله فجازا ايضا مرسلا علاقة المشاكلة او استعارة
تبعية علاقتها المشابهة الصورية على ما قيل دون الحظ
ايضا على هذا مسامحة بين البحرين لان مذهبهم انها تكتب بالنون
وعليه فهي خارجة بقوله لا خطا وحينئذ فيستغني عن قوله
لغير توكيد افاده وكرها ايضا كما استغني عنه على المذهبين
في خروج الواقعة بعد همزة او كسرة فانها تقوم نونا احتماعا

هو قد يحرض

تكون خارجة بقيد لا خطا ايضا منطبقا على انواع التنوين
اي المشهور الغالب وقوعها في الكلمات العربية فصح حصر
زة العدد المذكور وبطل ما اورد واعلم من تنوين الحكا
كان شيء رجلا بما قلته لبينة فانك تحكي اللفظ بتنوينه
وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وكتنوين المنادى المضموم
في قوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كرجوا
قومك بالتنوين فانه ينهدم الاقسام وان كانت خاصة بالا
وداخلة في حقيقة التنوين لكنها ليست بمشهورة ولا غالبة
الوقوع في الكلمات العربية مع ان بعضهم ادخل الاولين في
التمكين زاعما في النوع الثاني من القسم الثاني ان الضرورة
لما اباحت التنوين اباحت الاعراب وبهذا ربما اسقط
بعضهم تنوين المقابلة ووجهه بعضهم بانه برهان ان تنوين
جمع المؤنث السالم تمكين وبعضهم اقتصر على الاولين قال بعضهم
ولم يذكر المقابلة والعوض وان انتفت اختصاصهما بالاسم
لانه مراده ذكر خواص تقتضي ذاتها الاسم وذا تهما لا
الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام
التي استقط لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة كلم يغز ولم
يرم ولم يخش وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في الفعل المضارع
للمذكر

لم يكن المخاطب الواحدة مقابلة التنوين في الواحدة المخاطبة
لكن انتفت عدم دخولها على الفعل واما تنوين التمكين والتنكير
فتقتضي ذاتهما الاسم لان هيئ الاول كون مدخوله لا يشبه
الفعل وذلك لا يكون الا في الاسم وهيئ الثاني كون مدخوله
غير مبين والفعل وضعا غير متنكر فلا يحتاج اليه تنوين الا
مكنية من اضافة الدال المهملة ولو يسمى تنوين الصرف ايضا
كتنوين رجل وقاض اي وزيد لانه يدخل المعارف والنكرات
وتوهم بعضهم ان تنوين المنكر للتنكير ورد بانه لو كان كذلك
لزال بزوال التنكير حينئذ سمي به واللازم باطل وقد يمنع
بطلانه بان تنوين المتنكر زال وخلفه تنوين التمكين على
انه لا منافاة بينهما فهو للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير
كونه موضوعا للشيء لا بعينه تامل فبقي هنا موضوعان
ممنوع وجوابا بعدم البينة الواقعة في جواب التنوين ولذا
يقال له صارفه وبهذا اللاحق لبعض المبنيات الى المراد
بذلك البعض العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت
وبهو قياسي في الاول وسماعي في الاخيرين وانما تركت تبيين
البعض لشهرة ذلك فيه فاندفع حينئذ ما اورد من ان تنوين
بهو لاحق مبنيا وليس للتنكير ولا حاجة الى الجواب بانه
ما ذكر شاذ وبهو لا يرد نقضا تامل وانه ليس تنوين

اذ هو حينئذ معرفة بالعلمية قال في المفرح وهو حبيبي على
ان هدلولا اسم الفعل المصدر وقد امنع التنوين بان هدلولة الفعل
فلا لان جميع الافعال نكرات ويرده قول بعض العقلا انما كان
اسم الفعل معرفة ونكرة صح انه بمعنى الفعل والفعل لا يعلم لذلك
لانه اذا قدر معرفة كان علما لمعقولية الفعل الذهني وهو بمعناه اي
للفعل من حيث حصوله في العقل من غير اعتبار التلفظ به واذا
قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يقصد اللفظ به
فتنوينه من بابه تنوين علم الجنس وذهب بعضهم الى انه من
قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه
اسكت السكوت الحاضر وقيل الوحدية نظرا الى ان المعنى اسكت
السكوت المعهود وانما لم يجز اعتبار التعريف والتنكير في الفعل
بهذا الطريق لانه لا ضرورة تدعو الى حمل ذلك فيه بخلاف
اسم الفعل فانه من جملة الاسما فاجروه مجراها يعتبر
فنقل ذلك في اسم الصوت فتقول غاق بلا تنوين اذا اردت
حكاية صوت الغراب وبالتنوين اذا اردت حكاية صوتها
من الاصوات اذ الاكثر في اسم الصوت ان يطلق الزيادة فالسين
والتا للطلب وهو ولي اي لان التنوين من فعل الفاعل وليس
هو عوضا عن شيء وقيل الاول اولى لان الاضافة فيه حقيقية
بما هي اللام من اضافة السبب الى المسبب اي تنوين سيب

الايتان به التنوين بخلافها في الثاني فهي بيانية والاولى
هي الاصل والغالب وذلك تنوين نحو جوار وغواش
اي من الجموع المعتلة الايتان بما وزنه فواعل وما ذكره من
ان التنوين فيما ذكر عوض عن حرف هيبي بما ان الاعلال
منعدم بما منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بحو
الكلمة ومنع الصرف حال من احوالها بعد تمامها فاصله جواري
بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت
الياء لالتقا الساكنين ثم وجد صيغة جمع الاقصى موجودة
تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجز الاعراب
على الراء المحذوف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء والساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه صفة وصاوهي تكونه فرعا
فعوضوا التنوين من الياء لتنقطع طماعية رجوعها وذهب
بعضهم الى انه منع الصرف مقدم على الاعلال قال كما يشهد به
لغة من اثبت الياء حالا مجرورة فاصل جواري بلا
تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت واتي بالتنوين عوضا
عنها ثم حذفت الياء لالتقا الساكنين وكذا تقول في حالة الجر
وانما كانت الفتحة حالة الجر ثقيلة لينيانها عن ثقيل وهو
الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عما حركة وهي الضمة
والفتحة الناشئة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والرماني

وذلك تنوين نحو جوار وغواش اي الجموع المعتلة الايتان بما وزنه فواعل وما ذكره من ان التنوين فيما ذكر عوض عن حرف هيبي بما ان الاعلال منعدم بما منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بحو الكلمة ومنع الصرف حال من احوالها بعد تمامها فاصله جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقا الساكنين ثم وجد صيغة جمع الاقصى موجودة تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجز الاعراب على الراء المحذوف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء والساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه صفة وصاوهي تكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لتنقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى انه منع الصرف مقدم على الاعلال قال كما يشهد به لغة من اثبت الياء حالا مجرورة فاصل جواري بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت واتي بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقا الساكنين وكذا تقول في حالة الجر وانما كانت الفتحة حالة الجر ثقيلة لينيانها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عما حركة وهي الضمة والفتحة الناشئة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والرماني

وقيل هو عليه ايضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت الضمة
عما اليا فحذفت ثم وجد في اخر مزيد مثل لكونه ياء مكسورا ما قبلها
وقد اعل مع ال في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فا ذا
خلا من ال والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التقوي فحذف
فحذف الياء وعوض عنها التنوين ليلايزة اللفظ اخلاء يكون
بالصيغة في نحو يومئذ قال الملخص اضافة يوم الى اذ من
اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال دم لاهل الاضافة
للبيان اي يوم هو وقتئذ او مثله حينئذ فحذفت
الجملة اي جوازا لا وجوبا والمقصود بذلك الايجاز والتخسين
وبانها كسرت الخ اي وبانه يعلم لها حكم البنا فيستصحب
الى ان يقوم دليل على خلافه وبان العرب بنت ما اضيف
اليها ولا علة للبنا الا الاضافة لمبني لعدم وجود شبه الحرف
فيه وبانهم قالوا يومئذ بالفتح منونا وهو مضاف اليه
حكمة الجر فلولا انه مبني بالفتح نزل على انه وجد بناؤه على
الكسرة لالتقا الساكنين وعلى الفتح مرة اخرى للتخفيف
في قوله نهنيتك الخ اي فلو كانت معربة لنصبها وقال وانت
اذ لانها ظرف واجابه الاخفش عن هذا بان الاصل حينئذ
فحذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي
ثواب الاخرة افاده في المغني قيل ومن تنوين العوض الخ

حكاه

حكاه بقيل لما قاله في التصريح من ان التحقيق ان تنوين
تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها قال بعض المحققين
ولا مخالفة بين القولين فتنوين ما عوض عن المضاف عليه
بلا مرية وتنوين تمكين لان هذا دخوله مرجوح بخلاف تنوين ما
حينئذ هنا فانه تنوين عوض لا غير لان هذا دخوله طرف فيه
ولم يذكر ما هو عوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير
تنوين حذف هذا الالف وعوض عنه التنوين لان المختار
كما في المغني انه تمكين لان في مقابلة النون الخ قال الرضي
معناه انه قايم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى
الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام
الاسم كما ان النون قايمة مقام التنوين الذي في الواحد
في ذلك ومراده بالتنوين ما يشمل الظاهر والمقدر ليدخل
فيه ذلك حالا ينصرف ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبته
بل هو احط منها بستوطرهم اللام وفي الوقف دون
النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها لكن ذكر
البيضاوي في شرح قوله فاذا انتظم من عرفات اذان
تدخل فيها فيه تنوين المقابلة وقيل معنى كونه في مقابلتها
ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي الموتث ثم يزد
فيه الا حرف واحد لان التا موجودة في مفرده فزيد التنوين

لانه بدل مقابلة النون في جمع المذكر السالم
نحو مسلمين ومسلمات وليس تنوين التمكين هنا
كما يعلم

نحو يومئذ وحينئذ وانه عوض عن الجملة
الخ تقدم في الجملة ان الاصل يومئذ
كذا وكذا

محل وقوع الجملة وعوض عنها التنوين وكسر
اذ لالتقا الساكنين كما كسرت ده في
خمسة تنوين هذا وعجز الاخفش ان اذ مجرور بالاضافة
محذوفة وانما كسرت اذ لانها اشبهت حذام
للشبه الشديد بالحروف في الجمود وعدم
الاتيان بالجملة وبانما كسرت حيث
يقتضي الخ

وفوله نصبتها نحو كلاكما اي نحو وبعامية
وانت اذ نصبته

اي تنوين العوض هذا نحو عوض عن جملة
نور كلا بعضهم عوضا عما يضاف اليه اذ في الناظم والاولى تنوين المقابلة وهو
نحو مسلمات مما جمع بالالف والتا وسمي بذلك

بغير ليجوز حذف النون في جمع المذكر السالم كما ان الحركة في صلاتي
موازنة لحرف العلة في صلتين ورد بان التا التي في المؤنث
هي التي في الجمع ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التا
بل تكون فيما تجرد عنها كهندات وزينبات وفي المذكر كاطيلات
والحكم في الجمع واحد لشوتة فيما لا ينصرف الخ اجيب عنه بان
التا التي لا تاتي لمحض التانيث ذهبت وخلفتها علامة الجمع
فالتا نيث ضعيف ورد بانه عرفا تاء ضلا هو نث لقطع النظر
عن علامة التانيث لانه لا يعود اليها الا هو نثا مردود
بان الكسرة الخ اي وبانه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد
حالة الرفع والجر والندا بالفتح لغة في الممدود قال الرازي
والندا يقصر ويمد وتضم نونه تكسر وفي الضم بوجهيه
والكسر مع القصر هو مصدر سماعي لان قياسي مصدر فاعل
الفعال والمفاعلة قال في الخلاصة لفاعل الفعال والمفاعلة
ومما ذكر علم ان قول بعضهم بالقصر لضرورة النظم غير سديد
وهو الدعاء اي طلب افبال احد حروفها بحرف من هذه الحروف
وليس المراد دخول حرف النداء كما يوهمه قول به مالك في
شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف
المنادى يا ربنا سارياك ما توسدا اي ردد مجتهدا في تحصيل
شيء منقلقا قلبه به يبيت من غير وسادة بل يضع راسه

لشوتة فيما لا ينصرف منه وصوما سيويه بسوتة
لان حركات الغير تكون لشوتة مع
العربيات والاتفاق على حذف نونها فيما لا
عموم في القضية منصلة

وجه وبانه الكسرة من التنوين
عوضت عنها

النشرا

وصوا الدعاء بيا الاحمدي لخبط قضاء بلارج
بالبت فوصي بعلموه

سار ربات ما توسدا الا بالصبورا
ة الكسائي انتخاب الدعاء بيا
ه فانها لخروج التشبيه وقيل انها النداء والمنادى محذوف

تقدير يا هؤلاء

وهو مفيس الوجه كما لا يخفى وبها الدعاء
كقوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى
والربع ومن كان كالوسمي فليسقه
كما حبب النفس وقيل انها
لحذف ومنه ليس من امبر امصيام في امسفر

فتبين

وصيغة الكلام على الوصلة وتستثنى
الاستفهامية وما نافية ذخرت العمل
نحو ما وعدت يجيء حاجتي وما وعدت حاجتي فلا
والامر بيستثنى

لندرتها

ومستثنى يحكم به سنا اسما ومعلا وحالة

عما كنه ليلا يغلب عليه النوم فينوته مقصوده تقديره
يهولا اي في الاثنين واما في البيت فيقدر ما يناسب الواقع
ويهو مفيس اي حذف المنادى والا بقطع الهمزة لنقلها
الى الاسمية والاخبار عنها مراد اللفظها وحذفها همزة
قطع همزة ان الاسماء غير المستثنيات افاده في شرح الجامع ويهذا
التقدير صبني عما انه تثنايي الوضع ويهمزته همزة قطع ووصلت
لكرة الاستعمال فانه لا يحسن عما يهذا المذهب الا التغيير بالف
وعما القول بانه تثنايي ويهمزته همزة وصل زايدة معتد بها
في الوضع يجوز انه يغير بالف نظرا لاعتداد بها في الوضع ويهو الا
وانه يغير بالالف واللام نظرا لكونها زايدة وقد استقل سر في
كتابه العبارتين وعما القول بانه للعرف اللام وحدها لا يحسن
الا التغيير بالالف واللام افاده المرادي وسيأتي الكلام على
المؤصولة حاصله ان المختار اختصاصها بالاسماء ودخولها
على المضارع ضرورة بل قيل انه من اقبح الضرورات وقيل لا تختص
ودخولها على المضارع جايز لكنه قليل وسيأتي في الموصول
بيان ذلك وتمام الكلام فيه لندرتها اي قلتها وقد صرحوا
بان القادر لا يرد نقضا فلا حاجة الى استثنايه ومسند
اليه من جهة المعنى كما في الامثلة الاتية او من جهة اللفظ كما في زيد
قايم ومن زيد فعل ماض ومن حرف جر وما استبذ ذلك لانك

اذا سبت حكما لاداة حكمت باسمينها قال في الكفاية وان
سبت لاداة حكما فاحكي اواعربه واجعلها اسما فان حكيتها
بقيتها على ما كانت عليه من حركة او سكون وان اعربتها
رفعتها مع الابتداء وما اقتضاه كلامه من ان للمسند اليه لا يكون
الا اسما احد اقوال ثلاثة وهو المختار ثانيها جواز الاسناد
الى الجملة مطلقا ثالثها الجواز بشرط كون المسند فعليا والفعل
بعلق نحو يحييني اقايم زيد وحملوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم
من بعد ما راوا الايات ليسجننه واوله الاكثر بان في بدا ضمير البداء

نحو انت قايم الخ مما اللف والنشر المرتب مع الاسناد هو
تعليق جزء بجزء عنه في الاخبار او طلبه بمطلوبيته في الانشاء
ولشموله القسم القسم الثاني اختير التعميم به مع التعميم با
فاقام اسم المفعول الخ قال البهوتي لا حاجة الى هذا التكلف
اذ مصدر المزيد يستعمل صحيحا كما يقال ادخل يدخل ادخالا
وحد خلا فوزن مفعل مشترك بين المصدر واسم المفعول
واسم الزمان والمكان وحذف صلته اي الجار والمجرور
المتعلقين به اعتمادا على التوقيف نظر فيه المرادي بانه الا
عتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ويرد بانه مثل
ذلك لا يؤثر كما في الجبشيانة افاده زكريا وانما اعتبرت تلك
الصلة لان الاسناد بمعنى النظر عنه لا يختص بالاسم بل

بيشاركه

نحو انت قايم وقت وانا نحو زيد قايم الوقت
تنبيه حمل الشارح لعلك مسند الى الضمير
حملا لاسناد معنى الوسند اليه اسناد اليه
ما قام مقام المفعول مفعول المصدر

على صلته اعتمادا على التوقيف
حاجة الى جعل الكلام مما
الكلمة ان يوجد معنا مسند ومسند
صحيح بمسند اليه ولا مسند الى الاسم
واما تصحيح بالمعنى فيرده ما ذكره

الفعل فيه اذ كل منهما يسند وقيل قوله للاسم متعلق بمسند
واللام بمعنى الى ولا حذف في الكلام لانه صحيح لكنه بعيد
فتسمع منسبك مما ان للحذوفة اي وحينيذ فتسمع مرفوع
كما يدل عليه كلام الرضي فانه فرق بينما بحذف واضمارها
بان الفعل يرفع مع الحذف وينصب مع الاضمار لان المضمر
في قوة المذكور بخلاف المحذوف زعموا مطية الكذب
انما بهذا اللفظ مطية الكذب الى القول المحكي كما يركب الرجل
الى سيره الى بلد مطية ليبقضي عطيها حاجته قال بعضهم
لم اقف على هذا اللفظ في شيء من كتب الامثال ورمي مطية
الكذب بالظا المثالة والثون مثل من حرف جر الخ اي اذا
وقعت هنى في غير هذا التركيب كسرت من البصرة والاولى
في هذا التركيب اسم فلا يقال كيف حكم عليها بالحرفية
مع انهم حكموا بانها اسم حينيذ ومثل ذلك يقال في ما
بعده اسم للفظ هنيدا اي من قبيل علم الجنس مع العين
كما افاده البهوتي تميز هنيدا والجملة بعده صفة الخ
هذا احد اعاريب في البيت حاصلها ان تميم هنيدا جزم
بالجوار والاسم او حصل او مجموعها وعلى الاول فيحتمل
في الظرف الثاني ان يكون خبرا بعد خبر او متعلقا بحصل او بمحذوف
الظرف الواقع خبرا او في محل نصب على الحال من الضمير في الخ

مثل من حرف جر وضع بهذا اللفظ كما في
رمن وضرب

اسم للعلك مبتدا والجار بعده
للاسم تميز فصيحه محل تميز مبتدا
والجملة بعده صفته والاسم خبره
متعلق بحصل وضمير معه الاسم
الحذوف وضمير عنه الاسم
الاسم ان اتحاد هو اما الخبر

اوقعت للمبتدا او حالا من عامل ايّ كيسوبه او محمولا له وعلى
الثاني فيحتمل في الظرف الاوجه المذكورة وهذه اربعة
عشر وجها ويتوجه في حصل خمسة اوجه كونه خبرا او صفة
او حالا من الضمير في الظرف الاول او الثاني او مستانفا والحا
من حز به الخمسة في الاربعة عشر سبعون وجها وعلى تقدير
فاعلية يتميز بما تجه على الرابع الكوفي بزيد العدد افاده
بعض اربابنا الحواشي بالمعنى الممنوع صفة محمول ونايب
الفاعل ضمير مستتر يعود على الموصوف على تقدير مضاف اي
الممنوع تقديمه ممنع عنه في المعنى مثلا اذا قلنا ما قام زيد
فزيد المجرور محكوم عليه في المعنى بانه عمرو ربما قلت
زيد عمرو ربه وقس عليه نظايره فلان معانيه الاربعة
اي المعاني المتعلقة بانواع الاربعة وهي الاهكنية والتنكير
ومقابلة نون جمع المذكر السالم وكونه عوضا عن اضافة
المعاني الى مطلق التنوين لاني ملابسته لا تتاتى في غير
الاسم اما الاهكنية فلان معناها كون مدخول التنوين
اهكن اي لم يشبه الحرف فينبني ولا الفعل فيمنع من الصرف
وذلك مختص بالاسم كما هو ظاهر واما التنكير فلان معناه
دلالة التنوين على كون مدخوله منكرا وذلك المعنى لا يكون
الا في الاسم واما مقابلة نون جمع المذكر فلانه الفعل واحرف

ليس

ليس لها جمع حتى يتصور فيهما ما ذكر واما كونه عوضا فان
الموضية قد تكون عن مضاف اليه والمضاف لا يكون الا اسما
فتلك المعاني الاربعة هي اسنا ثر به الاسم بهذه اي ينبغي ان
يقرر بهذا المقام والمفعول به لا يكون الا اسما اورد عليه
انه قد يكون جملة نحو اظن زيدا ابوه قايم واجيب بان
الجملة ليست مفعولا به حقيقة بل المفعول المؤول الذي تؤول
به فالمثال المذكور في معنى اظن زيدا قايم الاب لكن هذا
بعيد في معقول القول فان قيل كان ينبغي التعريف بمطلق
المفعولية لا بخصوص المفعولية اجيب بان علامة المفعولية
حقيقة لا يدركها المبتدي لتكثر الانواع بخلاف الفعل تامل
وهو لا يكون الا للاسم اي لان المقصود به الاشارة
الى تبيين المدلول وغير الاسم لا يصلح لذلك لانه يتوقف
على التوجه للمتبي وملاحظة بالذات واورد على ذلك انه
معنى الفعل التحقيق وهو الحدث ملاحظ بالذات فلم لم
الى التعيين كما دخلت للمشتقات لتعيين ذلك اجيب بان
المعتبر في تعيين الفعل الحدث المبهم فلو عين خرج عن اصلي
وضعه بخلاف المشتقات او يقال وهو الاحسن لما كانت الملا
اولا في المشتقات هو الذوات جاز دخول التعيين بها بخلاف
الافعال بتا الفاعل اي الدلالة على من تعلق به الفعل تعلقا

قيام او تقي وقوع منه وليس المراد التا التي هي فاعل اصطلا
اولغة والا خرجت التا في نحو ليست فانها اسم للفعل اصطلاحا
وليست فاعلا اصطلاحا وهو ظاهر ولا لغة لان الفاعل لغة
من وقع منه الفعل وهو لو لم نا هنا عنه الفعل وبما ذكرناه
يندفع الدور الذي اورد وهو انه اخذ الفاعل في علا
الفعل وقد اخذ الفعل في ما سياتي في تعريف الفاعل ووجه
الاندفاع ان الفاعل المأخوذ في علامة الفعل من تعلقت به
الفعل لا الفاعل الاصطلاحي الذي اخذ في تعريف الفعل لكن
يرد عليه انه يصدق على التا من انث فيما قام الا انث انها
تا الفاعل لانها منسوبة اليه فلا يصح جعلها من علاما
الفعل فكان عليه ان يقول بتا ضمير الفاعل كما قال صاحب
المفتاح لدفع هذا الايراد سلمنا كانه نحو فعلت قال
اليهودي صنيعه كالمفتاح في ضبط التا في كلام المصنف بالضم
على انها تا المتكلم حيث اوقع المتن هنا لا لقوله متكلما
والرواية بالفتح والدراية تقتضي الضبط بكل ما يفهمه
الاطلاق ويصح ارادته من الضم والفتح والكسر وهذه
طريقة المحققين ولعل الشارح كالمصرح انما خالف الروايه
والدراية نظرا للاعرف والاشرف وذلك هو المتكلم والضم
المسألة قال الشنواني انما سكنت للوقف بيانا للافتقا

صنكلما كان نحو ضربت بضم التا للاوضح الحمد
لله نحو تبارك بالله بفتحها للاوضح نحو
لا حول ولا قوة الا بالله

وتا الاثنين الطائفة السالمة نحو انت
تضرب

وتا

وتا الاسم ولم يعكس ليلا يبقم تعلل الحركة الى تعلل الفعل
والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة قال البهوتي كان
الظاهر ان يقول وادخل بقوله اصالة التا في نحو قالت امة
لله فانها وان كانت متحركة الان لكن بطريق العروض او نحو
هذه العبارة مما يدل على ان قيد اصالة مدخل لا مخرج الا ان
يجاب بما اجاب به شيخنا الشنواني من ان المراد بالاحتراز
بالاصالة قصد خروج المتحركة بالحركة العارضة كتا قالت امة
حينئذ وحينئذ فالمراد بالاحتراز التحرز لا الاحتراز المصطلح
عليه الذي هو بمعنى الاخراج بقيتها لذلك كان الظاهر ان يقول
لمباشرة الالف فان المقصود من التا الساكنين كما يحصل با
المفتوحة يحصل بالمكسورة بل الاصل فيه ان يكون بالكسرة وان
كانت غير اعراب اي حركة بنا كالمثال الاول والثالث او حركة
بنية كالمثال الثاني حرفية ليس ايجابيا ساعا عاما الفائدة
يجامع التي حرفية عيسى ايجابيا ساعا العمل يجامع التي
اسمية نعم وبين نظر فيه بان تا التانيث الداخلة على
دخولها فعلا هي الدالة على تانيث فاعل الفعل والفعل هنا
للمدح او الذم وفاعله للمتكلم لا محذوف المرفوع بعده واجيب بان
المراد الدالة على تانيث الفاعل بحسب الاصل والغالب ولا شك
ان الاصل والغالبه دالتها على ذلك ان تبارك تقبل التاين

الناظم بانه محل بحث في الكلمة وفيما نحو تا الاثنين علما فانه
تبارك وما نحو فرح انجوه وتبة المشتملات على تا قبل التا
بالله وتبارك الله الحمد

الخ قال صاحب الفرع وبهذا ان كان مسموعا فذاك والا فانا
لا اثبت بالقياس اقول انت خبير بانه ينبغي التامل بان ما ذكر
ليس من ثبوت اللغة بالقياس كما يعرف ذلك من له ادنى
معرفة بالاصول بل فيما ذكر ادخال علامة في فعل يعلم لدخولها
ومن المعلوم ان مثل ذلك لا يتوقف على سماع بل يهتدي اليه
والا لتوقف دخول التاء في كل جزئي من جزئيات الفعل الماضي
على ورود ذلك من العرب اذ لا فرق بين تبارك ويزع من الافعال
ولا قايل ويا افعلي بالعقل بعض ورثة الورثة واتمام يفعل ويا
او يا المتكلم لانها يشتركن في لحاقها الاسم والفعل والحرف
نحو من بي اخي فاكرمني وبهذه العلامة رد على من قال الزمخشري
ان بهاء بكسر التاء وتقال بفتح اللام اسمعا فعليين للامر فانها
بمعنى تاول وتقالي بمعنى اقبل قال في المفرع والصحيح
انهما فعلا امر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تتوث
بها بني بكسر التاء وتقالي بفتح اللام وبهاء صبهان على حذف
حرف العلة من اخرهما فالمحذوف من بهات الياء كما في ارم والمحذوف
من تقالي الالف كما في خشي ومحل بهذا في ام المذكوا صاغ في ام المونث
فرهما صبيا نا على حذف التون يعني يا المخاطبة اي فرهي يا بد
اصطلاق الاخص وارادة الاعم ولكن احتاج للتمثيلة واما
لحاقها اسم الفاعل الخ المسموع لذلك هو شذوذه بشبهه بالمضارع

لغة

يعني بل الظاهر ان ما ذكر من ثبوت اللغة بالقياس
بحمل فعل الامر والمضارع نحو
قوم وعد التقوم والتعد بالتاء الفوقية
وند التكرمة بالتاء المثناة فوق
وعد اصله يوعد او وعد يضع
بكاية هو كيسمع ويكون واوا ويا
لعدم ليسمعن وليكونا واوا ويا

لغطا وهي ولم يبني كالمضارع لكون التاء خلفا عن الاصلي في الا
اشتهرت بعد نا السيوفا صدره يا ليت شعري عندكم حنيفا
شعري معناه علمي والحنيف المسلم وقوله اشتهرت من شهر
سيفه اذا انتضاه من غمده ورفعه اي ليتني اشعر فاني شعري
عنا بالجر وهو اشعر وناب الياء في شعري عنا باسم ليت
وحنيفا مفعول للمصدر وعندكم في محل النصب على انه صفة
لحنيفا هكذا افاده العيني وفيه ما فيه قال الاولى اعراب شعري
اسم ليت ولكم من عندكم وحنيفا مفعوله والخبر محذوف اي هو
نحو ذلك والمعنى ليت شعري بوجود مسلم عندكم يشهر
بعد نا السيوفا لملاقاة الاعدا موجود تامل اقايلي احضرن
الشهودا قايله ردية وقبله اربتا ان جانة به اصلودا مرجلا
ويلبن البرودا اربتا اصله اربتن حذفت منه الهمزة الثانية
تخفيفا والاصل به ضم الهمزة الفعل الناعم والمرجل بالجيم
الذي شعره بين الجعودة والسبوطة تقول اجرجل ان جانت
هذه بشاب يتزوجها رجل الشعر حسن الملمس كالفعل الناعم
ايرانت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع
ذلك منه وقايلي يحتمل انه يكون مفردا مرفوعا بالضمة لما
علمت من ان نون التوكيد انما تقتضي البناء في الفعل وبهذا
يهو الظاهر والمقيم لقوله اولا اربتا انها واية يكون جمعا والا

به فوكيدات الشعر بعد السيوفا

جودا

وقوله افاقبل احضرن الشهودا

اقا يلونين حذفت نون اجمع لتوالي الامثال والواو لالتقا
الساكنين فشذ اي كشذوذ لحاقها الماضي في قوله
داهن كعدك لورحمت ميتا لولاك لم يك للصبابة جانحا
اي ما يلا فقد الجنس اورد عليه ان الجنس الذهني ليس
الزهنية لا تلحقها العلامات لعدم وجود ها في الخارج وانما
تلحق المصداقة ويمكن ان يجاب بانه انخلا الجنس وانكشا
تلك العلامات باعتبار انكشاف مصداقاتها لكن يرد عليه
انه اذا اراد ان جنس الفعل ينجلي بكل واحد من المذكورات
فغير ان الفعل المضارع مثلا لا ينجلي اي لا يتميز عن الاسم
والحرف بتا فعلت فلا يتميز الجنس لانه في ضمنه ولم يتميز
عما ذكر صحيح لانه المقصود ببيان ما يعرف به كل فرد
من افراد الفعل عن غيره وانما اراد الجنس في ضمن جميع الافراد عما
سبيل الاستغراق الحقيقي والمعنى ان كل فرد من افراد الفعل ينجلي
بكل واحد من تلك العلامات فهو غير صحيح لانه للمضارع كما علمت
لا ينجلي بتا فعلت تاصل اذا علمت ذلك فالاولى ما ذكره في التمرين
من ان المسوغ التنويع اي لانه نوع من الكلمة وقد نوعه
الماضي ومضارع وامر وبتا فعلت بينجلي يلزم عليه
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا ويجاب بانه ظرف فيغتفر
بغير ما ذكر او يقال قدم للضرورة كما قاله في التمرين ثم اعلم ان

ذلك

مبتدا

تعلل ينجلي مبتدا وخبره سوغ
الابتدا به تعدد مقد الجنس
او عليه شيا نزه هو منه
حنيز حواشي

الزهنية

منه

حاشية يتجلى اي يتضح الفعل
ولقائل ان يقول ان العلامات
لا تختص بالماضي بل توجد مع غيره
ايضا بشروط كما تقدم تنبيه فلا يعم
علامة الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا

ذلك ليس ممنوعا اتفاقا بل على احد هذين بيانه للنحاة فيكون كلام
الناظم جاريا على المذهب الثاني وهو من باب الحكم بالجمع اي
كل فرد فرد لا بالمجموع اي الكل والجملة سواهما الحرف سويه
مبتدي والحرف خبر بنا على اما سويه منصرف كما في قوله واذا تباع
كريمة او تشتري يشوك بايهما وانت المشتري سندي وعلى
ما انه لا ينصرف فالعكس وهو اولى لانا الحرف وهو الجزء عنى في المعنى
افاده في التمرين وقضية العلة ان العكس اولى حتى على الاول الراجح
واورد على كلام المصنف انه لم يقدم ما زايدا على ما افاده الكلام السا
لانه قسم الكلمة الى اسم وفعل وحرف فقط وذكر الاسم
وعلامته والفعل وعلامته فعلم ان الباقي بعدهما هو الحرف
قال الماوردي وبهذا العمل تظهر مناسبة ما ياتي في قوله وما سواهما
ناقص وقد يقال فايدة قوله سواهما الحرف بعدما سبق
التمهيد لتقسيمه الى الاقسام الثلاثة كما ان فايدة قوله وما
سواه ناقص والتفصيل في التمهيد لقوله والمتصل الخ فتبين
الخ لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيئا مما ذكر لانا
نقول جنس هذا التعريف هو الكلمة بقرينة ان الحرف من
اقسامها فكانه قال الحرف كلمة سواهما والجملة ليست بكلام
واورد ايضا انا لما قلنا لا نسلم ان لا تقبل العلامات التسع وليست
بحروف كتراد واخواتها وقط واجيب بانه هذا تعريف بالاعم

هو من باب الحكم بالجموع لا بالمجموع اي بالكل واحد
علامة يقبل الاجزء علامة سواهما
اي سوى علامتي الحرف وهي التسع المذكورة

وهو جايز عند المتقدمين لافادته التمييز في الجملة العلا
التسع المذكورة واورد عليه ان الغرض مما ذكر هو لحظ المبتدي
اذ يعتقد حرفية بعض الاسما واجيب بان التوقيف
كان في بيان اسميتها انتفت عنه العلامات التسع المذكورة
اي علامة الحرفية ان لا تقبل الخ وهذا بيان للمعنى المراد
اذ ما يفيده كلام المصنف مطابقة ان الحرف غير لما قبل العلامات
من الاسم والفعل ويلزم بهذا ان علامة الحرفية عدم قبول
العلامات المذكورة فهو تفسير باللازم واورد عليه ان عدم
قبول ما ذكر من قبيل الاعدام والحرف وجودي وقد عرفوا بان
العدم لا يصلح ان يكون علامة للوجودي واجيب بان محل ذلك
في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد لا يقال علامات الاسم
والفعل حروف غالبا فلا يكون عدمها علامة للحرف والا لزوم
توقف الشيء على نفسه وذلك دور لانا نقول للحرف جهتان
جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا مهملوما وهو الثانية يكون
عدمه علامة للحرف لان الاولى يدلك على ذلك ان اللازم يغير
في علامات الاسم والفعل بالحروف بل عين الفاظها يمكن امر
بدون عنوان كونها حروفا وحكم بكونها علامات ثم
الحرف على ثلاثة انواع اي اصناف لان الحرف نوع والكليات
المندرجة تحت النوع اصناف لا انواع وترجم بالتقسيم

الثاني

الثاني انما ثنيته لان المشترك اما مهمل لا يدل شيء على الاصل
فيه كهل وبل او عامل على خلاف الاصل كما ولا ته وان المشبهة
بليس والمختص بالاسما اما مهمل الدال كفى او الدال المشترك
كان واخواتها او مهمل كلام الترغيب والمختص بالافعال كذلك
كم ولن وقد وما جاء على الاصل منها وهو المشترك المهمل والمختص
الذي يدل الدال الخاص لا يسأل عنه وما عداه يسأل عن حكمة
خروجه عن الاصل وسيأتي بيان ذلك في الشرح والكلام فيه
لا تظر الى اصلها من الاختصاص بالفعل انما كان اصلها فاذكر
لانها في الاصل يميز فذكرا في مهمل الاسان وقد مختصة بالفعل
لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصا
الاتري دليل على اختصاصها في الاصل بالفعل في نحو هل
زيدا الكوفته هذا والذي قبله بدلا من على ان مهمل يجوز ان يليها
اسم بعده فعل اختيارا ام فوعا كان او منصوبا وهو مذهب
الكسائي وفي مذهب سيبويه ان الفعل متى وجد نحو لها لا يجوز
ان يليها الاسم اختيارا وان رفع بفعل مضمر يفسره المذكور
وذلك لانها اي وبلا انها مشتركة تنقل الى معنى
لها في الاستعمال مختصة بحسب اصلها ثابت لاجل انها مختصة
زيادة بيان على قوله الاتي في جزء اي احد المجاورين
لها لانه لا يتاتى وجود شيئين في جزء واحد ويحتمل ان يراد بجز

الثاني

الحروف التسع المذكورة الحرف
مما على احصار انواع الكلمة بالاستقرا

اي علامة الحرفية ان لا تقبل الكلمة
على علامات الاسماء وان من علاماتها
قبلا

وثم الحرف على ثلاثة انواع مشترك كهل
هل انك تقول هل زيدا ضربته وهل كان عمرو
مختص بالاسماء نحو هن ومختص بالافعال
تنقسم الاولى باعتبار ما عرض لها من الاختصاص
الى عاملة نحو هل افتم شقاوة وهل يستطيع ربك

التركيب الذي استعمل عليها وعليه فلا حاجة الى التاويل لاستعمال
التركيب على لاصلها تامل تسلت عنه ذاهلة اي ناسية اخا ثقة
قاتلة من غاب عنه العين غاب به عن الخاطر وذلك لما فيها
من الوضاعة وخسته القدر لكونها تستلزم الجهل بمعنون
صار خلقا عليه وذلك كسبب اختصاصها في الاصل بالوضيع ومهنة
العمل لان الطبع مجبول على حب الملايم والمناسب لكسرتها
ارادة ان تتشبث باذيال الكرام وتصحب الاسم ويرحلا
غرة من الرمز فصحبته مدة غيبة الغراب عنها فاذا راته حنت
اليه ورجعت اليه ورجعت الى طبعها الاصلي لسابقة الالفة
اي الالفة السابقة ونحو من اضافة الصفة للموصوف الا بما
اي من غير فاصل بناء على هذا مذهب سيبويه المختار لوهمه بناء
على مذهب الكسائي الذي يمشي عليه الشارح سابقا حتى الحرف
المشترك الا بعمال قيل الظاهر ان حتى عدم العمل الخاص لا عدم
العمل مطلقا وذلك صادق بالاهمال وبعمله العمل المشترك
ان يعمل العمل الخاص الخ اي ليظهر اثر الا ختصاص اذ اختصاص
الشيء بالشيء دليل على ما يناسبه فيه معنى فيوشك لفظا ليكون
اللفظ على طبقا للمعنى لعارض حمل اي للحمل العارض اولها
وهو احمل اي الغنا كس على ليس بجامع ان كلا منهن يفيد النفي
بها التنبيه بالقص ولا يجوز الدلالة على الكلمة المركبة

من

من بها والف ثم نكرة لك العلم واضيف للتنبيه ليتضح المراد به
ولو قرن بالمد لاقتضى ان لغتها تكون للتنبيه وليس كذلك
افاده يسن والمعرفة كان الاولى حذف الوصف ليعم الزايد
والموصولة لانهما مختصتان بالاسما ايضا كما سلف لك الا
ان يقال مراده المعرفة بحسب الاصل والغالب لتنزلهن منزلة
الجزاء اصلها التشبيه والواو حرف للمصاحبة فلان العامل يتخلل
ويعمل في ما بعدها واما قد فلانها تدخل على الماضي والمستقبل ثم
انها تقرب الماضي من الحال وهنا قابترق الذهن التردد بين
السين وسوف فلان الفعل كان دالا على الزمانة المحتمل وهما
بخصانه فرمامعه بمنزلة فعل موضوع للدلالة على الزمانة
المستقبل من غير اشتراك لما يذكر في موضعه اي من بنا بتها
عن الفعل لانه همني اذا وكد وليت ايمتني ولعل اترجي وكان
اشبه ولكن استدرك واحرف النداء دعوا لانها بمعناها
اورد عليه ان لا نفي الجنس ولن لمطلق النفي واجيب بان المراد
بالمعنى مطلق النفي بمضارعة الاسم اي المصوغ للفاعل
من جهة اللفظ والمعنى اما الاولى فلجريانه عليه في الحركات
والسكنات وعدد الحروف مطلقا واما الثانية فلدلالة كل
منهما على الحال والاستقبال افاده الشنواني ثم النافية وصف
كاشف لانها لا تستعمل الا في النفي وجا ايضا من باب نصر ينصر

والواو عوضة مع اختصاصها بالاسم
والعدد والكسر وجواز الاعراب
مع اختصاصها بالفعل
لتنزيلها منزلة الجزء من موصوفها
لان الشيء لا يعرب ولا يبنى
ما هو من النوع الغير

لما لم يحرك موضعه او لما عاد الامر
حروف الجزم حملا على النافية التي تنصر

بالكسر على باب علم يعلم صغر الغين
نقيض كبر يكبر بالضم والكسر
تقطيعه ا ر ب ستوفيه العارفون بالنظم

من ذلك قول فاطمة رضي الله عنها في رثاء ابيها عليه الصلاة والسلام ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام عدن لياليا
وما هنى الافعال هو من اضافة الخاص للعام اذ اريد بالافعال مطلقها او من اضافة الصفة للموصوف اذ اريد به نوع خاص منها
وهو معمول مقدم بمز بالتا المذكورة فيما اشار الى ان ال في التا للعهد الذكري وصرح به في المرية قال السندوبي الاولى ان تكون للجنس لا يقال اذا جعلت للجنس شملت المتحركة مع ان الفعل لا يتجزء بها لانا نقول المقام مخصص لتا الفاعل وتا التانيث الساكنة وقال يس نقلا عن الراعي قال للعهد الذكري ولا يجوز ان تكون للجنس لدخول التا الخاصة بالاسماء فيه فهم من اللفظ اي من صيغته فلا يرد الامر بالقلم لانه دال لغة وفهمه من اللام لا من الصيغة واورد عما لا ما ان لا ينتظم عما استقبل من صيغ فعل الامر في غير الامر كالاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين والزهاد يد نحو اعملوا ما شئتم واجيب بان استعماله في غير الامر اي الطلب مجاز واستعمال اللفظ في معنى مجازي لا يمنع فهم المعنى الحقيقي منه كما تقرر في محله فالمراد هنا بما الحاصل من توقف النون عما الامر وتوقف الامر على النون ووجه الشبه ما ذكره ان ما توقفت عليه النون هو الامر لا مطلقا اي كما قيل وفيه نظر لان

المتوقف

ومعاني الامر

بالحاء على التاء المذكورة اي انه وصلت وانت من لاءمته حركاته ومن لازمته حركاته بغير مرتبة ما عدا مرتبة وتميز وصل بالنون المؤكدة اي نون التوكيد فعل الامر اي الامر الحاضر

مجموع الكلمة اي علامة وعلى الامر مجموع تشكيل او مجموع الكلمة الامر الدعوة وعلى الطلب وغيرها الصادق التواضع

ما الدور منتف دوران فيما يتعلق الكلمة النون لم تفهم الامر وصيغ مضارع مخصوصة تفهم الدعوة او معنى الطلب

المتوقف عما الامر هو المتكلم بالنون كما يستفاد من قوله وسم بالنون الخ لا النون فالجملة مستأنفة وحينئذ فالاولى ان يقول الدور باخذ الامر في تعريف فعل الامر ويجاب باختلاف الامرين تامل نحو احسن بزيد كان الاولى ان يمثل به لان دخول نون التوكيد على فعل التعجب شاذ كما مر جوابه وليس باس اي على المختار من جواز بنائي للمفاجاة بل هو فعل ماض عربي على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء العارض لتعجيته على صورة الامر والامر مبتدا خبره محذوف واسم وجوابه الشرط محذوف دل عليه الخبر وغلط من قال ان قوله المضمر هو اسم جزاء الشرط حذفت هنا للضرورة لان القاعدة انه حيثي لجئ مبتدا وشرط وكان المبتدا محتدما فانه لم يقترن ما وقع بعد بالفا ولم يكن صالحا لان ينبا شرط الاداة كان جزاء والجزاء محذوف وان اقترن بالفا او كان صالحا لان ينبا شرط الاداة جعل جوابه الشرط وكان الخبر محذوفا اي اللفظ الدال على الطلب اشار به الى ان المراد به لام الامر اللغوي وهو الطلب على تقدير مضاف اي دوال الامر او وضعهم الامر حينئذ فلا تنافي بين قوله والامر وقوله بعد هو اسم لكن يرد عليه ان لام الامر لفظ دال على الطلب وضعا فينبغي في كلامه انها اسم وليس كذلك كما هو ظاهر الا ان يراد دوال الامر او وضعه استقلالا فلا ترد اللام لافتقارها الى

وهو مدفوع ويمكن ان يقال ايضا ان المراد بالمعرب ذات المعرب لا
وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف بالمعرب ادراكه لكن ادراكه
يمكن من غير وصف الاعراب وكلام الشارح يوهم ان المصنف اغفل
الكلام على الاعراب مع انه سيأتي في قوله والرفع والنصب اجعلي
اعرابا وانما قدم للمعرب على الاعراب ضرورة تقدم المحل على الحال
اذ الاعراب عرض لا بد له من محل يقوم به وهو المعرب وايضا فلا
يهتدي الى معرفة الحكم بقبول الاثر الا بعد معرفة القابل لكل
ذلك من بدايع بن قاسم اي ابان قال بعضهم وبهذا المعنى
انسب بالمقصود اذ الغرض ابانة المعاني المختلفة او اجاز يقال
عربت الرابة اي جالت ثم عربا واعتقلت من حكمان احكان
واعربها صاحبها اي اجالها او ازال العرب الغبي وجد في
بعض النسخ بضم واو وسكون ثانيه وقال بعض شيوخنا الذي
سمعناه فتحهما تقول اعربت الشيء زلت عربه فالهمزة للسلب
ما جي به ها هو صولة او نكرة هو صوفة والمعنى شيء نطقت
به وليس المراد حروفه بدوانه لم يكن لعدم صدقه حينئذ
على ابوك هشلا اذا دخل عامل الرفع عليه اذ الواو كانت مفتوحة
قبل دخوله لبيان مقتضى العامل فخرج به حركة النقل
والاتباع والتملص من التقاء الساكنين فلا تكون اعرابا وكذا ان
تقول ان التعريف غير هنا ولا اعراب الفعل اذ هو مقتضى العامل وهاد

الفاعلية

الفاعليه والمفعولية والاضافة لا تاتي فيه فلا يكون جامعا واجاب
بعض المحققين انما اقتضى عمم الثلاثة المذكورة في المقتضى مع كون
تعريف العامل شاملا لعوامل الفعل ليكون الاعراب اصلا في الا
او غالبا فيها فلم يلتفتوا الى غيرهم اولان المراد بهذه وغيرها الاحي
عن كل من الامرين او الجمع بينهما فقط في نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن والعامل هاهنا به يقتضي المعنى المقتضى للاعراب او اورد عليه
انه يلزم اخذ كل من الاعراب والعامل في تعريف الاخر وذلك دور
واجيب بانه تعريف لفظي ليبان ان المعنى الذي وضع له اللفظ
وقوله من حركة الى اخره بيان لما والحركات اي والحروف والفضل
على الحركات لكونها الاصل اي في الجملة والا فقد تكون فرعا كالضمة
فيما لا ينصرف والكسرة في جمع المؤنث السالم ومراده الحركات
وجودا او عدما فيشمل السكون تغيير ورد عليه ان التغيير
وصف الفاعل فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف الكلمة
الا ان يقال المراد به المعنى الحاصل بالمصدر او هو مصدر المبني
للمفعول اقول هذا مشكل ايرادا وجوابا لان الاعراب هو مصدر
اعرب اي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة بدليل
على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المبني للمفعول
وقد صرحوا بان الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها اخص من
اللغوية لا هي بينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره

وعدم ارتكاب التاويل فيه تامل او اخر الكلم اي او ما نزل
منزلة الاخر لتدخل الاضافة الخمسة لان علامة الاعراب فيها النون
وحذفها وليست اخرا ولا منفصلة بالاخر بل الضمير المتصل هو منزلة
الجزء من الفعل والمراد ما يعم الاخر ذاتا بان يتبدل حرف بحرف
حقيقة وهو ظاهر او حكما كالمبني نصبا وجرا واراد بالاخر
ما يشمل الاخر حكما ليدخل الاول من اجزاء المركب تركيبا اضافيا
وما غير بحذف اخره كيد ودم واضافة او اخر الكلم جنسية تشمل
معنى الجمعية فلا يتوقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث اواخر
وانما جعل الاعراب في الاخر لكونه دليلا ووصف اللفظ بكونه
عمدة او فضلة والوصف هنا خبر عن الموصوف فكذا ما يدل عليه
لاختلاف العوامل اي تغييرها ودخول احدها بعد الاخر
ووجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل
المرء في اولا حواله والي في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمع
وهو من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة على الاحاد
الداخلة عليها اي المتمتعة معها فيدخل العامل المتاخر
والمعنوي لفظا او تقديرا بحيث يكون ذلك تفصيلا للعوامل
حالا منها اي حالة كونها ملفوظا بها او مقدرة وقيدا بالمقدر
ما ليس بملفوظ ليشمل المعنوي ويحتمل ان يكون تفعيلا للتغيير
حالا منه اي ملفوظا او مقدرا باعتبار علامته او فاعله او مفعول

مطلق

مطلق اي تغيير ملفوظا الخ او تغييرا محمولا عن المضاف اليه والا
تغيير لفظا او تقديرا الخ والاضافة تاتي لادنى ملابسة اذ الاخر
محل التقدير فهو متعلق به ويحتمل ان يكون خبر الكان المحذوف
مع اسمها اي سواء كان ذلك لفظا او تقديرا اقربه الى الصواب
يقتضي قرب الثاني الى الصواب وهو كذلك اذ اول الاختلاف
بقبوله او وجود العوامل كما قيل به لكن قد يقال لا هيني
لقولنا تغيير او اخر الكلم لقبول اختلاف العوامل الا ان يراد
بالتغيير قبوله وهو غير صحيح لان الاعراب التغيير بالفعل لا قبوله
كما هو ظاهر فيتعين التاويل الثاني وقوله اقربه الى الصواب
يقتضي كون كل منهما غير صواب لكن احدهما اقرب مما ذكر
من الاخر الا ان يراد اقربه ليحكم بكونه صوابا لعلة ما يرد
عليه وقوله لان العوامل الخ يقتضي فساد المذهب الثاني
لا قربه الى الصواب فيكون افعل التفضيل ليس على بابه وهذا
التاويل السابق يكون فاسدا هو متساويين لا اقربية لاحدهما
من الاخر الا ان يقال الاقربية باعتبار عدم الاحتياج على
الاول الى تاويل تامل على صفة يراد بها التنوين في موضع
الحال من وضع احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى
بناء لغة كوضع تو بمعنى توبه وكاما الاولى التغيير بالنيابة لكثرة
استعمال النيابة في مقابل الغير تامل للبيان متعلق بالعامل او بمحذوف

خرج به الاعراب وقوله من شبه الاعراب ابيان لما وهو بكسر الشين
وسكون الباء وبفتحها بمعنى الشبيه اي الامر المشابه له في كونه
حركة الخ وليس حكاية اي ظاهري به لاجل الحكاية نحو من زيدا
او للاتباع نحو احمد بكسر الدال او للنقل نحو من او في
بضم النون او للتخلص من الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا
فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء مع كون الاسم معربا
تقديرا للتعذر او انه كان غير مستقل كالحرف ومثله المضارع والا
فهو تقديري واورد عليه ذلك انهم ذكروا فيما سيأتي الاتباع
والتخلص من الساكنين من اسباب البناء وهو صادق لما
هنا ويجاب بانه محل ما يأتي اذا كان الاتباع او الساكنان
في كلمة تحقيقا وما هنا وبرجح لذلك قول بعضهم ما هنا فيما
اذا لم يكن اللفظ مستحقا لحركة اخرى كليتا ومنذ وامس
وما هناك فيما اذا كان مستحقا لذلك او لسكون كلم يكن
الذين كفروا ابتي شيء آخر وهو ان التعريف المذكور منتقض
بسكون الوقف او للتخفيف نحو قفوا الى باريكم ويجاب
بانه تعريف بالاعم وتقدم انه جائز عند المتأخرين لزوم
آخر الكلمة كان الاولى اسقاط آخر لان المبني قد يكون حرفا
واحدا كتا للمتكلم وقوله حركة او سكونا كان الاولى حركة او حرفا
او سكونا او حذفا كهو لا لا رجلين ولم اعثر واورد عليه

حيث

حيث ونحوها من المبنيات التي لم تلزم حالة واحدة واجيب
بان المراد بالزوم عدم تغيير الآخر بسبب ما يدخل على اللفظة
من العوامل او بقال تلك الحركات لغات وكل منها من حيث
كونه لغة مستقلة لازم لغير عامل خرج به نحو يعجبني ان الظرف
الغير المتصرف والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فانها وان
لزمت حالة واحدة لكن ذلك اللزوم للعامل وهو اسم
في الاول ومتعلق الظرف في الثاني والابتدا في الثالث وقولي
ولا اعتلال لاحاجة اليه في اخراج المقبل لانه مختلف
الآخر تقديرا والمناسبة في التسمية الخ وذلك لانه صادق به
للبيان اولا للبيان من الحركات اوصانا به عنها ام ملغوظ
به والتغير والزوم امران صنعويان لكنهما هو ظاهر ويسمى
متمكنا اي في الاسمية وهو المتمكن غير الامكن او فيها وفي الا
وهو المتمكن الامكن كما ابو بعضهم الآخر هو بني هذا يفيد
انه قوله صنه كذا ومنه كيفيد الحصر وليس كذلك بل يقال
انه يفيد عدم الحصر بقرينة العدول عن المنفصلة التعاكسة
فامثال ذلك قد يقال افاد ذلك بقرينة خارجية وبقرينة
ان المبني ما اشبه الحرف وان المعرب سالم شبهه والاوسط
بينهما مع الاصح سيأتي متنا بله قبيل قوله وهو اب الاسماء الخ
وبناؤه اي الواجب فلا يرد ما ناظر انه ذكر في باب الاضافة

لغير عامل او محتلا او محكيا غير الصوت هو

والمناسبة في التسمية الخ هذا غير مناسب على ظاهره من ان المراد بالاسم ما يعم الحرف
ومسمى متمكنا اي متمكنا امكنا هو عطف الاخص على الاعم
عبارة متنه

والاسكنة بينها على الاصح الذي يجب
انه التأخر وبعد ذلك من قوله وهو
الاسماء ما قدم لك من الشبه الخ
وبناؤه (الشبه شبه الحرف وقد مر) اي بعض
الحرف بعضا صحة بل الاصح ضعف
مشابهة شبه الحرف ما في بكاء منه
والاحتراز عن غير ذلك من الشبه الآتي

من اسباب البنا الاضافة لمبني لانها مجوزة لا موجبة واشار
الشارح بتقديرها ذكر الي ان قوله لشبه منقلت بخبر مبتدا
محذوف وهو اولي من تعلقه لمبني لان مقابلته للمعرب
من غير تقييد تقتضي عدم تقييده وانما اكتفي في بنا
الاسم بشبه الحرف شبها واحدا ولم يكتف في وضع الحرف
لشبه الفعل شبها واحدا بل لابد ان يشبهه من جهتين
جهة اللفظ والمعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده
عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا
في الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد
عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف
واورد عما قبيل المذكور انه يقتضي تقدم وضع الحرف
على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على المعدوم ولا
معنى لذلك قال البهوتي قلت لا نسلم ما ذكر بل يمكن مع
تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان يوجد
الاسم اولا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود
المشابهة ولو سلم فيجوز انه يكون ذلك باعتبار تنقل الواضع
وما رتبه عقله بان تنقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة
وضعها لاحظ ما بينها ومقتضاها وحكم باستحقاق
بعضها الحمل على بعض وفيما يقتضيه من الحكم وهو الذي

عارضه

عارضه شبه الحرف وذلك كاي فانها تكون موصولة وشرطية
واستفهامية وهي في هذه الاحوال مشابهة للحرف كاخواتها
ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل
مع النكرة وبعضي بعض مع المعرفة فاعربت افاده المرادي
كالشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع ذكره جمع ولا بنا فيه
قول كسيبويه اذا اسميتها بيا اضرب قلت اب بما جعلتا بهمزة
الوصل وبالاعراب لانه شرط تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع
اللفظ بخلاف وضع التسمية فانه لم يوضع مع شرف التسمية
ضعف عن تاثير البنا نعم استثقل بقاء همزة الوصل مع تحرك
الاخر بحركة الاعراب افاده الطيبي واشار بقوله قول كسيبويه
الى مقابله وهو انه يوقف بالحرف الذي كان قبل الحرف المحول
اسما تقول في التسمية بالتاء من قمت وبالياء من ضربت
وقد ذكروا بيانه في التسهيل ولما كان التغيير بالوضع صيرها
بعد شرط تاثير هذا الشبه كان اولى من التغيير باللفظ وان
حسن ذلك مقابلته بالمعنوي وانما قدم الوضع مع انه كالمجموع
على عدم اعتباره تقديما للوضع وهو الحسي ليعترف عنه
بالمعنوي او ليهتما به لكونه في مظنة المنع بان يكون قد
وضع عام حرف الخ يتزايل التنوين او بالاضافة عما حد ربهو
درهم وقطع الله يد ورجل من قالها كما في اسمعي تولكم

كالشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع ذكره جمع ولا بنا فيه

كما في اسمعي تولكم

ودعاه

الى الجملة لازما قبل بنائها للشبه اللفظي الذي اثبته الناظم
في بعض كتبه حيث قال بنيا عما الاسمية لشبهها بعلى الحرفية
وبنا فذ الاسمية لشبهها بفذ الحرفية وقد يقال الذي اثبته
الناظم شبه الاسم للحرف في اللفظ لا شبه اسم باسم فتحقق
البنا تامل مفعلى الجملة الخ اي اقول قولا مشتملا على ارجحار
او جملة الاحوال وسيأتي بها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص
كون القصد من الحروف ان تكون ال للتغير فلوحظ في وضعها
التخفيف فدتضمن معنى الخ اي تضمنا لازما للعلة في نفسه
بان لا يتقيد بمحل مخصوص كالمنادى فانه متضمن لمعنى الحرف
حال استعماله في النداخاصة واورد عليه ان الكلمة المتضمنة
لمعنى الحرف متضمنة لمعنى اسم مرة فلم رجح جانب الاول
على جانب الثاني واجيب بان الحرف قار في بابه لم يتزلزل
عما يستحقه ولا كذلك الاسم بدليل بنا كثير منه والقارا ولى
من يخرج بالملاحظة وانما جعلنا الالفاظ المتضمنة لمعنى الحرف
اسما لا حرفا لكونها وصفت بغير هذه المعاني اولا وبالذات
وثانيا وبالعرض ولذا قال تضمن دون وضع بل يعني
انه خلف حرفا في معناه اي في الدلالة على معناه وفي نسخة
على معناه يوضح ذلك عبارة الشارح في المنوفي فيه ونفيها
تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الاول يقتضي البنا

ودبما ان يخلف الاسم الحرف على معناه ويظهر ذلك في متعلق اليه
والثاني لا يقتضي البنا وبما ان يكون الحرف منظورا اليه
يكون الاصل في الموضع ظاهرا وكان من حقهم ان يضعوه
اورده عليه انهم صرحوا بان اللام المهدية هو موضوعة
لان يشار بها الى مذكور ذهنا فقد وضعوا للاشارة
حرفا واجيب بان اللام في الاشارة الخارجية وهذه
اشارة ذهنية وقد يقال ان لكونه للاشارة الى مذكور ذهنا
ايضا فلا يتم الجواب الا ان يراد بالاشارة الاشارة الحسية
ولم يضعوا لها حرفا بل اسما حيث قالوا اسم الاشارة ما
وضع لمسمى واشارة حسية اليه لان الاشارة الخ بيان
ذلك ان الاشارة معنى كلي يشمل المشار والمشار اليه كما ان الخطاب
نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه
وهما كذلك لا يستقل بالمفهومية فحسن ان يودى بالحرف
وقوله كالخطاب والتنبيه عدل اليه عن قوله كالكاف كالتقي
والترجي لكون الخطاب والتنبيه يكثر تعلق الاشارة في بعض
المواضع نحو ذلك الكتاب وقد وضعوا للتنبيه ها والخطاب الكاف
ولم يضعوا للاشارة حرفا مع استحقاقها لذلك لضعفها
وكبنيابة عن الفعل الخ اي وكشبه ذي بنا فزكما يفيد ذلك
عطفه على ما قبله المقتضي كونه مثالا للشبه والمعنى شبه

لا اسم الحرف في النيابة المذكورة بلا تاثر اورد عليه ان التاثر
قبول الاثر وهو الاعراب فهو بمنزلة ان تقول بني اذا لم يوجد
فيه اعراب وذلك غير مستقيم وايضا عدم التاثير سبب عن
البناء فهو متاخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمهما
هنا فيما يجيب بان المراد بعدم التاثر عدم تسلط العامل
قال شيخنا وفيه نظر لان عدم تسلط العامل فرع البناء فهو
متاخر عنه فكيف يجعل سببا له والسبب متقدم ولا يتصور
كون الشيء الواحد متقدما على الشيء ومتاخرا عنه ويمكن
ان يقال المراد بعدم التاثر وعدم تسلط العامل عدم قبولها
بحسب المعنى بان لا يقبل معناه شيئا من ذلك لانه ما هو
كذلك لا يقبل الاعراب فيستحق البناء حتى يرد ما تقدم وقيل
لم يرد للمصنف بقوله شبه من الحروف بيان سبب البناء بل
بيان ضابط يحمله اعم من ان يكون سببا اولا والمعنى حبني
عند وجود شبه من الحروف هذا في ثم فصل الشبه الذي
جعله ضابطا يوثق به البناء بقوله كالشبه الوضعي الخ لكن
بعض امثلة هذا الضابط امثلة للسبب ايضا وبعضها ليس
كذلك فقوله وكنيابة مثال للضابط الذي ليس سببا فلا
اشكال فان قلت لا فائدة في جعل عدم التاثر علامة يعرف
بها البناء لانه معلوم من ضرورة انه ما لا يتاثر لا يكون الا مبنيا

لان

احتمال

لانه من لازم الاعراب التاثر قلت بل له فائدة وهي دفع
ان عدم التاثر بحسب اللفظ فقط وان اعرابه مقدر افاده
الشنواني ويسمى الشبه الاستقلالي قال بعضهم في هذا التشبيه
نظر لان وجه الشبه ينتفي ان يكون في المشبه به اصلا وليس هذا
الحمل نحو الفيل بلا تاثر اصلا نحو الحرف وكذا ان تقول لا نسلم ان
ثمة المذكور لان الاصل في الاسماء عدم التاثر اصلا في الحروف
المقتضي كون العلة نحو الفيل المصاحب لعدم التاثر اصلا فيه
تامل ولا يخفى ما فيها بوهم ان العامل قد يدخل عليها
ولا يخفى ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال
بالاتفاق فلو قال ولا يدخل عليها عامل لكان اولى ولا يرد
قول زهير فلتم حشوا الزرع انتم اذا دعيت نزال ولج
في الذعر لانه من الاسناد الى اللفظ اي دعيت هذه اللفظة وذكر ته
على الصحيح من اسماء الافعال الخ ومقابله انها منصوبة بافعال
مضمرة وقيل مرفوعة بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر
كالمصدر النائب الخ هيبي عما احدهما هذا هيبي والمذهب الثاني ان
المنصوب بعده مصدر لفعل محذوف لانه وحينئذ فهو نائب
عن الفعل هيبي لانملا وسيأتي ايضاح ذلك في باب المنصوب المطلق
والتقييد بالنائب عن الفعل لتخرج العمل الذي لم يرد له والاقتصر
من المصادر يتاثر بالعوامل ايضا تامل وكاذا تقدر اصلا اي

كالمصدر النائب عن فعله وذلك هيبي

وكشبه في افتقار موصل والمعنى كشبه الاسم الحرف في الافتقار
المذكور يظهر مما سبق واصلا تفت الافتقار وبيض ضمير من فوق
عن النيابة عن الفاعل يعود الى افتقار والالف فيه للاطلاق
ولو جعلت ضميرا عما براد عما نيابة وافتقار ليصح واستغني
عن قوله بلا تاء المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله
لانه نيابته عنه عارضة بعض التركيب دون بعض ولذلك
كان هو بافاده للعربه وبهذا يفتقر الخ الضمير راجع الى
الافتقار المنسوب اليه الشبه ليصح الحمل ويصح رجوعه الى الشبه
ويقدر مضاف اي ذو الافتقار ويفتقر الى الجملة اي لوما يقوم
مقامها كالوصف في الموصولة او عوض عنها كالتنوين في اذ
قيل اخذ الشارح التقييد بالجملة من التنوين في افتقار يحمل
للتفق مع اي نوع من الافتقار وهو ما ذكر وفيه نظر اذ النوع
من الافتقار لا يختص بة الافتقار الى الجملة واورد عما لا هه
الفول هو ادابه حكاية صاحبه واجيب بان الفول لا يفتقر ابدا
الى الجملة تقول قلت قصيدة وشعرا اي لازما اورد عليه
ان الموصل ما ليس بعارض وغير العارض غير لازم كتبين فسره
بالملازم واجيب بان من مثاله للموصل الدوام واللزوم فاطلق
الملزوم واراد اللازم كالحرف فان الشرح انما افتقرت
الحروف في افادة معناها الى الجملة افتقارا موصلا لا فهاو صفت

وصلوات يفتقر الاسم
الى الجملة

افتقارا موصلا اي لازما

كالحرف

تشب

تشبه معاني الافعال الى الاسما كما في اذا الخ كالافتقار الذي
في هذه الالفاظ كجاءني اي على احد هذه بيان وهو الشبه
وهو مصدر لا فعل له او اسم مصدر ليس بممنوع من الصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون لانه علم جنس على التشبيه
والمذهب الثاني انه يستعمل مضافا وغير مضاف كقولك
سبحان من علقمة الفاجر اي براءة منه فلا يبقى جواب
اما وهو بالنسبة الى سبحان عن الاطلاقة وبالنسبة الى نوم
مقيد بالوجوب لما سيأتي من جواز بنا بعد وبه قرأ نافع
وعند زوال عارض الموصوفية من اضافة الصفة الى الموصوف
وكان الاولى ان يقول عارض الموصوفية لان الكلام في افتقار
الموصوف الى الصفة وليلايهم قوله قبل وانما هو لعارض
كونها موصوفة بها من لزوم الاضافة الى المفرد فلا ينافي
ما تقدم من ان علة بنا اذ واذا وحيث لزوم الاضافة
الى الجملة واورد عليه قد الاسمية فانها تضاف فهلا عما
اضافتها شبه الحرف واجيب بان المعارض لزوم الاضافة
وعما تقدير تسليم لزومها انما تعارض تحتم البنا لا جوازه
وبهذا يجوز اعرابها ومثل ذلك يقال في لدن عما انهم لم يردوا
ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما
هو عما صورة الحرف فانه فوق ما ليس عما صورته وان

وعند زوال العارض الموصوفية من اضافة الصفة الى الموصوف
اي التشبيه عما اعارضها

كما اذا وحيث والموجود
الاسمية لما لا تفتقر الى جملة
كسجدت لله الذي خلقهن
اي غير ممتنع ان يضاف
حينما يمنع الاضافة فيه
الجملة بعد

ما ليس فيه الافتقار وما الموافق
صورة التشبيه وحيث

كان على وضعه كما افاده البيوفي وفي البواقي من وجوه
صوغ التثنية اورد عليه ان من قال بالاعراب حكم بتثنية ما
حقيقة والقائل بالمجي على صورة المثنى حاكم بالبيت او بهو لا
لان من شرط التثنية الاعراب وقبول التكسير وما ذكر
مبني وملازم للتكسير ولان بهذه الالفاظ معارف والمثنى
ليس كذلك بدليل انك لو اردت تنويره ادخلت عليه
الاداة المعرفة بخلافها ولان نونها تشدد بخلاف
المثنى افاده ركريا وبويه ايضا ان قياس تثنيتها ذيانه
وتيانه بقلب الالف ياء لفتحتين والذيان والتيان لما
ذكره الشارح ملخص من قولين كما افاده في التفريع واجيب
بان المجي على صورة المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ قد
يصدق على فرد المثنى انه على صورته عناية الامر انه هو هم
فالتلفيق ممنوع على انه يمكن منه الاشتراط المذكور ولو
سلم فيكفي به الثاني تقدير التكسير وفرضه كما افاده الشوافي
فصارت كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية اما الاول
فللتقدير بل المذكور واما الثاني فلانه لا معنى للتقدير بالمضاف
اليه مع وجوده لفظا مع قيام الموجب للبناء اي التثنية فيه
وهو شبه الحرف شبها قويا وقوله في لاحظ ذكر اي وجود
موجب البناء من غير معارض كالتقدير المذكور وقوله ومن

مجاورت كانها منقطعة عن الاضافة
ايجابا ونية

لاحظ

لاحظ الحقيقة اي وجود المعارض لشبه الحرف وهو الاضافة
اللفظية من غير نظر الى التقدير بل والى هذا اشار الناظم فيها
سيأتي بقوله وبعضهم اعربه مطلقا فلو حذف ما تضاف
اليه اي سواء كرصد والصلة او حذف اعربت ايضا اي كما
اعربت حال الاضافة مع حذف صدر الصلة لقيام التنوين
مقامه اي هقام المضاف اليه ومقام بفتح الميم لكونه من
الثلاثي بدليل ذكر القيام الذي هو مصدر قام وردها
من الاخرين وبما كونها مقطوعة عن الاضافة وان هم
اشد مبتدا وخبر فقوله برسم المصحف الضمير متصلا رجعا
الثاني لان الضمير المنفصل لا يصح الا بتدا به وقوله والاجماع
على انها اذا لم تضف كانت معربة رد للاول لان عدم الاضافة
فيما ذكر لا يصلح علة للبناء بل للاعراب ففي كلامه نشر على ترتيب
اللف واذ كانا جمع من خواص الاسماء اراده باجمع ما
على جماعة فلا ينافي ما سيأتي من ان اللذين اسم جمع لا جمع
لانه لم يجر على سنن الجموع اي طريقتها لما ذكره من ان
الذين مخصوص باولي العلم اي والذي عام للعالم وغيرهم بخلاف
المثنى فانه جار على كل المتضايفات الممكنة لفظا وهو معنى
قوله لانه اخص من الذي علة للعلة ومن اعربه اي بالواو
رفعا وبالياء نصبا وجر اكقول الشاعر

فة

ملحوظ ما قاله اليه اعربت
ايضا

لغير التنوين مقامه كما مر
اي بالرفع والجر مقطوعة عن
ملحوظ بنيت وان كان اشد مبتدا
وخبر ورد بهم المصحف
متصلا والاجماع على انها اذا لم
تضف معربة والمذهب الاول

الدعاء

غيم

دل
وان كانا اجمع من خواص الاسماء

لانه لم يجر على سنن الجموع
لزوم الخفض والرفع والنصب
الجمع ان يكون اجمع شامل
وسنن اجريته بمعنى الجمع الاصوات
وقبل هو

نحن المذهوذ مجو الصباحا نظر الى مجرد الصورة اي صورة
المجردة عن النظر المميني من كونها خاصة من حيث هو
اي لغة من يتلفظ بالواو حالة الرفع المعلوم ذلك من المقام
التشبيه الاصطلاحي سيجيء بذلك لانه مجاز المشبه والمشبه به فيه عن
العمل اي كونه لا صمولا وعاملا قال في التصريح وادخلت بن هالك
في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي انتهى ووجه الاول
انه لا يراد بالمشبه المعنوي ما تقدم بل ما يعم هو والمشبه بالحرفي
المهمل من حيث انها هي قبل التركيب كما ان الحرف كذلك
ووجه به الثاني ان يراد بالاستعمالي ما يعم ما تقدم وشبه
الاسم الحرف في كونه لا عاملا ولا معمولا وعد بعضهم من انواع
الشبه الشبه الجمودي وهو ايضا يرجع الى ما ذكر هكذا قيل
وانظر لاي نوع يرجع وعد بعض اخر الشبه اللفظي فقد
ذكر الناظم ان حاجتها الاكمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ
وكذا يقال في حاجة الاكمية ولا يخفى حتى وفقد الاكمية
وشمل له بنواخ السور اي بالكلمات المفتتح بها السور نحو
قاف وص ونون وبهذا صرح بعضهم بان تلك الاوايل اسما
لا محل لها من الاعراب لكونها من المتشابه الذي لا يدرك معناه
وهنا بحث انها في محل رفع على الابتداء والخبر او نصب بفعل اوجر
تقديرا هكذا قيل وانت خبير بانه كونها من المتشابه لا يوافق

على قول اللغة مبنية حتى ابنه على صورة
الحرف وتاء اخت وذات الكلمة
حاء وياء وذات بعض طيب
وهاء هاية النار عدد بتمرح الكلامية
انواع الشبه الشبه الاهمالي

والمراد بالسور مطلقا قبل التركيب
مبانيها مبنية لشبهها بالحروف
المهملة في كونها لا مفاعلة ولا معمولة
وفي بعض الوجوه الاول موقوفة
لا معربة ولا مبنية

وبعضهم الى انها معربة حكما
والاصل سكونه يحكى في الفوق اشارة الى
عدم الحكم بمعناه في كتاب التشبيه

عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه تامل
والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب دفع به ما يرد عليه سابقة
من اختصاص هذا النوع بنواخ السور ويراد الاسماء
التي تستحق الاعراب بعد التركيب ليخرج المبنيات فانها مع العامل
مبنية اتفاقا فكذا قبل دخول العامل عليها بعد التركيب ما يعم الاسناد
والاضافي كما افاده العتيمي وبعضهم الى انها معربة حكما
اي قابلة للاعراب فالخلاف بالنظر له ولما قبله لتعلق لاحد الاولين
لا ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية
بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها تامل وفي
بعض الحواشي فتدبر عن سم رح الجامع واما المتناسب بين المبني
والمعرب عما هذا المقول من تقابل العدم والملكة وبينه وبين
المعرب عما المشهور وهو ما عرا خرم لوجود العوامل هي تقابل
القضايا لان المبني ما اشبه الحرف والمعرب ما قبل الاعراب
سوا اتصف به بالفعل او لا بها وجودي تامل
والمعرب الاسماء الستة بمعنى وضابطها موجود وهو
ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي
افاده يسين والقول ذكروا في باب الاضافة ان من شرط هذا
النوع صحة حمل الثاني على الاول هكذا ثم حد يدور وهو غير ظاهر
هنا الا بتكلف فالاحسن ان يكون من اضافة الصفة للموصوف

وهو غير سديد بناء على ما هو المقول
من ان تقابل العدم والملكة هو
الذي لا يقبل من تقابل التضاد هو
الذي يقبل

ومعرب الاسماء ما فرد بالواو من الستة الحروف
الشبه المذكور وضابطا على ما في شرح
الخطيب الجوهري

والمراد بالسور

ما قد سلم من شبه الحرف اورد عليه ان التعريف شامل
للحرف لانه يصدق عليه ما ذكر اذ الشيء لا يشبه نفسه فلا
يكون مانعا واجيب بان ما واقعة على الاسم وقول بعض
ارباب الحواشي ثم ان الاعتراض ينقطع النظر عن الحرف والا
فهو مندفع بقوله وهو عرب الاسماء كلام لا مساغ له لان المعرف
لا ينظر اليه في الادخال والاخراج والا لكان كل تعريف جامعا ما
واضافة المعرف الى اضافة المصدر للمفعول بتجريد فاعله
اي شبه الاسم الحرف وهي تفيد الخارجي كما اشار اليه الشارح
بقوله الشبه المتقدم لان الاضافة تاتي لما تاتي له الالف واللام
والمعهود خارجا الشبه المدني ايما الذي لم يعارض شيئا من
خواص الاسماء فدفع ما اورد من انا ايما عربية وقد سلم من
شبه الحرف ووجه الاندفاع انها وان انتفت لكن عارض
الشبه لزوم الاضافة كما تقدم وتعريف الناظم اولى من تعريفهم
المعرب بالذي يختلف اخره باختلاف العوامل لانه ذلك تعريف
للشيء بما الغرض من معرفته معرفته صحيح يظهر اعرابه اي
اذا لم يمنع من ظهوره مانع من نحو وقف او ادغام او حكاية
او تخفيف او اتباع وشبه عشر لغات او صلها بعضهم الى تمان
عشر وجمعها الطيلاوي في قوله
في الاسم عشر لغات تم ثمانية بنقل جودي خز الناس كلها

سمي

سمي سماة سم اسم وزد سمة كذا اسما بتثليث لاولها
وفي التقليل بالمبني اشارة الى ان في قوله وهو الاسم
ما قد سلم تقليلا وفيه نظر لان هو تعريف المعرب صحيحا
كما انه قوله لشبه من الحروف هو في تعريف ضمني كما هو الظاهر
ان يقول بدل التقليل المتعرف الا امة بقال ان تعريف الحكم المشتق
يوهن بالعلية كما قال اعرب بعض الاسماء لسلامتها من
شبه الحرف قال شيخنا شاع شيء وقبح هذا لا يخفى افاده البهوتي
فلا نافية معمول علة البنا الخ علة البنا شبه الحرف ومعمولها
المبني اي هو موصوف معمولها لان شبه الحرف علة هو حيث
كما هو ظاهر وافراد النوعية محصورة في ستة ابواب المضمرات
واسما الشروط واسما الاستفهام واسما الاشارات واسما
الافعال والاسما الموصولة ويصح ان يراد الافراد الشخصية
لا جزئيات هذه الانواع محصورة ايضا بخلاف معمول
علة الاعراب فانها غير محصورة لا بالنوع ولا بالشخص
واورد عليه اسم لا والمنادى وافرادهما الشخصية غير محصورة
واجيب بان الكلام في البنا الاصلي وبناؤهما عارض
وفعل ضمني اشار به الى انه في كلام الناظم تقدير لقوله
يتاخر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار بالفعل
المستقبل للضمير المثنى عن مفرد وبما هذا يحتمل في ضمني الجر

انتقاله عما كان عليه قبل حذف المضاف لان شرط الابنى
وهو كونه صالحا للمعطوف عليه موجود ويحتمل الرفع
اقامته مقام ما حذف وجمع جعل الالف لاطلاق
وفي بني ضمير يعود الى الفعل المذكور مراد به الجنس
ومضى عصر رمضي واصله مضوي كغزو فعل
به ما اقتضته القاعدة السابقة غير مرة الاول
عما يجزم به مضارعه فنبه بهذا التوضيح واورد عليه
امر جمع المونث فانه مبني على السكون صحيحا كاضربن
او معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما
لبنائه لان شرط اعراب المضارع كما في النظم ان لا يتصل
بنون الاناث وكونه في محل جزم على السكون لبعيد وهو حذفه
مجردا من نون النسوة لا يصح في المعتل لان المعتل المجرد
منها يجزم بحذف اخره واورد عليه الامر المؤكد بالنون
فانه مضارعه ليس مجزوما والامر الذي لا مضارع له
كهات وتعال عن سكونه ببنائه لما والمراد به ما يشمل
الملفوظ كاضربه والمقدر كقم بزيد او حذف ابي حذف
حرف علة او نون وقد لا يبقى هذه الحركة كما اشار اليه
الدماميني بقوله اقول يا اسماعيلي ثم يا زيد
قل وذلك لان اصل قل قولي اي بمعنى عدة حذفت

اليا

اليا للبنا ونقلت حركة الهمزة الى اللام قبلها وحذفت
وصلة مع لمشابهة المضارع في وقوعه صفة الخ اورد عليه ان
الواقع صفة وحالا هو الجملة لا الماضي واجيب بانه
لما كان المقصود بالزمان من الجملة هو الفعل اعتبر وهو المراد
وقوعه كذلك في الصورة وتمام التقليل والمضارع معرب
والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحقا ان يبعد
عن السكون الذي هو اصل البنا الى الحركة التي هي اصل
مثلة الاعراب واما نحو ضربت وانطلقتا واستقى اشار بالا
الى ان الماضي انما يسكن اخره في ثلاثة صور الاولى ان
يسند الى تا الفاعل مطلقا نحو ضربت بتثليث التا وضربتما
وضربتم وضربتن الثانية ان يسند لنون جمع النسوة
ضميرا كانتا او علامة كالهندات ضربن او ضربن من الهندات
على لغة قليلة كرهتهم تواتي اربع هنج كانا اي في الثلاثي
مطلقا وفي بعض احكامي كانطلق ثم حمل الرباعي والصد
بيي وبعض الخماسي وانما حمل الاكثر على الاقل لانه لا يلزم عليه
المحذور وهو التوالي في ذلك الاقل واورد عليه ان التوالي
لم يهمل بدليل عليط وجندل ولو كثر نحو اذ لك وايعلوه
لم يبق فوالله دون ضرع فانه يلزم عليه سد باب التا بتث
بالتا نحو شجرة قال الاولى ان يكون للموجب بفتح الفاعل من

المضمول نحو كرهنا واكرهنا بفتح الميم في احدهما وسكونها
في الاخر وحملت التا والنون عما نا للمساواة في الرفع والا
واجيب عن الاول بان عليط وجندل من الاعن اصلهما
والاصل علابط وجنادل وعن الثاني بان التاطارية
عما اصل الكلمة وليست منها واورد عليه ان نحو قلنسوة بدل
عما اعتبار بها وعدم انفصالها اذ لو كانت كذلك لوجب
قلب الواو ياء والضمة كسرة لوقوعهم الواو المنفرقة المضموم
ما قبلها فيما هو كالكلمة الواحدة ظرف للثواني الاربع
متحركات ليلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في بعض الاصنفة
نحو ضربت واما نحو اطلقت فلا يلزم ذلك لان الاربع
ما هو كالكلمة الواحدة فيكون من ظرفية الجزء في الكل
وكذلك ضمة ضربوا عارضة الخ نحو يا في مثل ذلك في ضربا فيقال
هذه الفتحة عارضة لاجل الالف وهو هيني عما فتحة هذه
عما الباء وتظهر ذلك مرة بغلامي قدر والكسرة للجر لان الموجودة
لاجل المناسبة او يقال هو هيني عما فتحة ظاهرة ويفرق
بينه وبين غلامي الظاهر ويفرق بان حركة المناسبة في غلامي
سابقة عما دخول العامل فلم يمكن الا التقدير بخلاف الفتحة
في ضربا فانها موجودة في اخر الفعل قبل وجود الالف التي
هي العامل ولم يمنع الفعل لمناسبتها بل بني على فتحه

اوجهها

اوجهها ضاربة الواو اي لانها تقتضي انضمام ما قبلها
واورد عليه غزوا وقضوا واجيب بان ما قبل الواو مضموم
تقديرا والاصل غزوو وا وقضيوا قلبت الواو واليا الفين
لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفا لالتقا الساكنين
وذهب الكوفيون الى انه معرب الخ رد بان حذف
الجازم ضعيف فحذف الجار بان لمذهبهم ان علة اعراب
المضارع حرف المضارعة فبانتفائه ينتفي الاعراب ويكفي
ان يجاب عن الثاني بان المقدر كالثابت ويقبل حرف
المضارعة اي دفعا للبس بالمرفوع نيابة الوقعا وذلك في الصحيح
وحمل المعتل عليه فحمة ان يودي بالحرف قد يقال ليس
كل معنى يودي بالحرف فان المضي معنى والاستقبال معنى
وقد اديا بغير الحرف ويجاب بان المراد بالمعنى الذي حقه
ان لا يودي بغير الحرف المعنى الغير المستقل بالمفهومية وكل من
المضي والاستقبال ليس كذلك بخلاف الطلب فانه امر نسبي
بين الطالب والمطلوب ولانه اخو النهي اي يظهر في مطلق
الطلب وان كان الامر فعل والنهي طلب ترك قال في التقريع
ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه
امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولافهم يفتقوا بذلك الاصل
كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمين

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وقوله الحمد لله الذي اتخذوا
ولانك تقول اغر واخشن وارم واضر باواض بواواض بن
كما تقول في الجزم ولان البنائم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الاستثنا مجردة عن الزمان
كبعت اه فهذه تسع علل بعضها ظاهر الرد وبعضها
يوخذ رده من الكتب المطولة فراجعها ان شئت

واعربوا اي العرب او النحاة بمعنى نطقوا به هكذا في الاول
وحكموا باعرابها واطلقوا عليه لفظ المعرب في الثاني
بطريق الحمل على الاسم اي بطريق هو العكس على ما مر
لا خصوص اسم الفاعل لمشابهته اياه في الابهام والتخصيص
اما الاول فلاحتماله الحال والاستقبال وعدم تبين احدهما
الا بقرينة فكان كرجل لا يتعين المراد منه الا بقرينة كالوصف
والد واما الثاني فلقبوله التخصيص باحد جزءيه بواسطة
السين او سوف كما في الاسم واورد عليه انهم ذكروا في
باب الاضافة انها اختصت بالاسم لكونها تفيد
تعريفا او تخصيصا وكلاهما مختص بالاسم وجوابه
قوله والتخصيص حيث اثبتوه للفعل واجيب بان المراد
بالتخصيص المذكور في باب الاضافة التخصيص الحاصل بها
للام
المعرفة فان غلام رجل مثلا سموه غلام لرجل وبهذا

المقدر

المقدر لا يكون في النفي او بتاليه صار بهذا كالملفظ للجموع ان يجوع
الامرين من التعريف والتخصيص لا يكون الا في الاسم او ان ذلك
لا يكون بالاصالة الا فيه ورد المض التقليل المذكور بما حاصله
ان الاول يرد عليه الماضي لانه يقبل ما ذكر تقول ذهب
زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد تخصص
بالاول وان الثاني يرد عليه ان الاسم والماضي يشتركان
في قبول اللام فان الماضي يقترن بها اذا اوقع جوابا للو وان
الثالث ليس بمطرد ولو سلم فالماضي قد يجرد عن الاسم
فيما ذكر كفرح فرحا وفرح واشر فرحا واشرا وغلب غلبا وجلب
جلبا فحاصل ما ذكر ان التقليل ليس بتام في نفسه وبتقدير
تمامه لا يفيد لانه تلك الامور الاربعة ليست علة الحكم
في الاصل فيكون القياس فاسدا لانه من شرطه ان يكون الجامع
فيه سبب الحكم وعليه ولك ان تقول ما ذكرانما هو في قياس
العلة وهو ما كانت العلة فيه موجبة للحكم اي مقتضية
له اقتضاء تاما بحيث لا يجوز عقلا تخلفه عنها كقياس الضرب
على التافيف لعلة ويمكن ان يكون صاربنا من قياس الشبه
وقد مر جوابا عن يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير
علة الحكم فكن على ذكر منه عند قياس الشبه لا يصار اليه هو ان
قياس العلة الا ان يقال قياس العلة هنا متعذر لان علة

اعراب الاسم فوارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا
وذلك غير موجود في المضارع لما سبق في الشبه فاعمل
فالجر زيادة على لفظ اسم الفاعل اي لفظا او تقديرا ليدخل
يقوم مثلا فانه جار على لفظ قايم فيما ذكر تقديرا لان
اصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للنقل وقوله
في الحركات والسكنات اي مطلقها لا خصوصها ليدخل
يقتل مثلا وتعيين الحروف الاصول والزوايد اي فيما
زاد على الثلاثة فانه شابه ايضا الجر بانه عليه في تعيين
الاصول والزوايد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى
وهي حروف المضارعة كما يظهر لك بمقابلة الميزان الصرفي
فانه يعلم به ان ما قابل الفاء والعين واللام اصول وما
عدا ذلك زوايد ويعلم بذلك تعيين محالها ايضا كما هو
ظاهر يجوز شبه ما وجب له بهذا هنا بل قوله فيما
سبق في الابهام والتخصيص الخ تكون للشابهة مسلطة
عليه بحسب المعنى واما في عبارة التسهيل فالجار والمجرور
متعلق بشابه ونص عبارته فانه يشابه الاسم بجواز
شبه ما وجب له وانما قال شبه لان المعاني التي اوجبت
الاعراب للاسم ليست هي المعاني المجوزة لاعراب الفعل
بل شبهها في كون كل معاني نظائر قيد التراكيب بكون الاعراب

سببا في غيرها وافاد الدماميني ان ذكر الشبه فاسد لان
الحاجة هنا عين الواجب هناك وهو القبول للمعاني
المختلفة بصيغة واحدة وانما يصح ذكر الشبه لو نص في الاسم
على ان معانيه مخصوصة وانت خبير بالتامل في قوله يعني
من قوله اي الاسم معان مختلفة لولا الاعراب لا لتبين
ان المعاني التي اعتبرها للوجبة للاعراب في الاسم هي المعاني
المختلفة التي لا تنفي عن الاعراب في غيرها شيء آخر ومعلوم
انها غير المعاني المختلفة في الفعل وح فيكون ذكر الشبه متعينا
خلافا للدماميني تامل يعني من قوله بصيغة واحدة
معاني مختلفة واورد عليه ان الماضي قابل للمعاني المختلفة
ايضا نحو صام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى صام صام
وصام اعتكف فيكون التي منصبا على كل منهما او صام صام
فيكون للتي المصاحبة او وكل اعتكف اي فيكون المتي الاول
فقط فلم يجب بان قوارد المعاني عليه نادر والنادر
لا حكم له فلا يرد نقضا الى ان سبب الاعراب واجب للاسم
الخ انت خبير بان سبب الاعراب قبول المعاني المختلفة بصيغة
واحدة وذلك لا يتصف بوجوب ولا جواز وانما يتصف
بذلك الاعراب كما يرشد لذلك قوله لان الاسم ليس له ما
ينبيء عن الاعراب فان ذلك يدل على ان المتصف بالوجوب

هو الاعراب اللهم الا ان يقال هذا من وصف السبب بوصف
مسببه على بين النصائح او يقال المراد بكون ذلك واجبا
للاسم كون تلك المعاني مخصوصة عليه ولازمة له كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وبكونه جايزا للفعل كونها غير مخصوصة
عليه وغير لازمة له كالمعاني في المثال الاتي فانها كما تكون في
الفعل تكون في الاسم كما سياتي في الشارح هذا ما ظهر لي
فتامله لان هما بينه اي هما في الاسم المحتاج في بيانها
الى الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة نحو ما احسن
زيدا بنصب زيد على المفعولية عند ارادة التعجب ورفعه
على الفاعلية عند ارادة النفي وجره باضافة احسن اليه عند
ارادة الاستفهام مخصوصة عليه اي لا توجد في غيره ولا تحمل
الا بلفظه الدال على ما هو معناه فلا يقوم غير الاعراب مقامه في
بيانها وتميز بعضها من بعض لا نقول بالبناء المفعول
لانه من الافعال للملازمة لذلك فانه يحتمل المعاني المختلفة
في نحو لا تاكل السمك الخ ان تقول لا يكن منك اكل سمك وشرب
لبن عند ارادة النهي عن المصاحبة او لك شربه اللبن عند
ارادة النهي عن الاول فقط ومن ثم اي من اجل ان الاسم
ليس له ما ينبيه عن الاعراب والفعل ينبيه عنه وضع
اسم مكانه كما في المثالين السابقين خلافا للكوفيين

فافهم

فانهم ذهبوا الخ وذهب بعض الى ان الاعراب اصل في الفعل
فرع في الاسم وهو اولى بما الاقوال واضعفها وعللوا ذلك
بوجوده في الفعل من غير سبب وهو لذاته بخلاف الاسم
وهو تعليل باطل لما علمت من ان سبب الاعراب فيما توارد
المعاني المختلفة المحتاجة في تمييزها الى الاعراب انه عرا
ما حقه يقارنه فلا يخلوا اما عراري او من باب نفر بنفر
فمعناه حل وترل وهلم واني لنفر وفي الذكر كهزة كما انتقض
المخصوص بل له القطر صباشرة اي ولو تقديرا كقوله
لا مرهين الغتير على ان تركب يوما والذهر قد رفعه اصله
رهينين بنون التوكيد الحقيقة ومن نون اناث اشتمل من
يتصور منه بنون النسوة لشموله من يعقل وما لا يعقل كالكتب
والاسئلة والمراد نون الاناث اصالة وان استعملت في الذكور
كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين
بحر الحقايب الدهنا ودارين اسما موضعين والعياب
الاوعية وبحر الحقايب ممتلئة لم يمر بها اي لم يتاثر بخروج
العامل لفظا بل يكون في محل نصب او جزم بما هو من خصايص
الافعال اورد عليه انه يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس
والمسند الى ياء المخاطبة لان شبه الاسم عورض بخواص الفعل
فيها ايضا قال الشنواني ويمكن الفرق بين النون وما ذكر

بالحركة
بان النون لما اتصلت بالاخر وصارت كالجزء فقدر الاعراب
والحرف وتقديرهما لاحاجة اليه فرجع الى الاصل اترقى وانت
خبير بان هذا الترقي انما يظهر بالنسبة الى ما يخاطبة اما بالنسبة
الى ضمنصلة بالاخر وكالجزء من الفعل تامل للتركيب صوت
تركيب خمسة عشر علة لكون البناء على الفتح لا لاصله اذ لا
يحتاج الى تعليل لكونه الاصل في الافعال وقد بينا لما كان الاعراب
فيه كالمتاصل بسبب المشابهة السابقة احتاج الخروج عنه
الى علة كالمتاصل فيكون ما ذكر علة لاصل البناء اذ التركيب
لا يستدعي البناء بدليل بعلبك وانما يقتضي التضمين انما
يظهر اذا اطلق الشارح في التركيب ولم يقيده بالعددي
خمسة عشر ووجه التقييد ان المركب بالنون لم يشبه
الا بهذا النوع الخاص لمقصود المبني في كل مخالفات نحو هو في
كربه فان للمبني بعد التركيب واحد غير منظور اليه لمقصد
تامل حملا على الماضي المتصل بها اي في كل ساكن الاخر
لا في البناء على السكون فلا بناء في ما سبق هي كون للماضي
معها مبنيا على الفتح تقديرا والسكون للكراهة نقل في
اربع حركات فتسقط قول بعض ارباب الحواشي ثم ان
بهذا مبني على ان الماضي المتصل بنون النسوة مبني على
السكون وهو خلاف الصحيح من انه مبني على الفتح تقديرا

لانه

لانه مبني على ما فرعه من ظاهر العبارة لانهما مستويان
في اصالة السكون علة للحمل على الماضي في سكون الاخر لا في
البناء عليه كما علمت فلا نه قال انما حمل عليه في سكون الاخر لان
كلا هو مبني اصالة والاصل في كل مبني السكون فان حرك
فلعارض فان قلت اي حاجة للحمل على الماضي وبهذا علل
باصالة السكون في المبني قال الشنواني قلت لما اكتنف
المضارع الاعراب الذي اصله الحركة وبني مع نون التوكيد
على حركة دل ذلك على ان الحركة هي المنظور اليه والسكون
هلغي الاعتبار فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج
الى وجه لاخراجه ولا يكفي ان يتمسك بان الاصل ان البنا
السكون وانت خبير بان كلام الشنواني في السوال والجواب
صحيح في ان علة البناء الحمل على الماضي وان قوله لانهما مستو
في علة للعلة لا للمعلول وهو الحمل يدلك على هذا قوله اي
حاجة اي في التقليل للحمل على الماضي وبهذا حمل اي المدعي
باصالة السكون وهم فلا هو مبني ولا اصباغ لقول بعض ارباب
الحواشي وبهذا تعلم ما في كلام الشنواني فانه هو مبني على ان
قوله لانهما مستويان في علة لاصل البناء على السكون كما
هو ظاهر العبارة وهو مبني عليه ذلك البعض انفي وليس كما فهما
بل هو علة لكون كل ساكن الاخر يقطع النظر عن البناء كما قدمنا

والصارف للمبارة عن ظاهرها نقرجه فيما سبق بان
الماضي مع نون التسوة مبني على الفتح تقديرا واذ يكون
عارض تامل حذفت نون الرفع لتوالي الامثال
اي للممنوع عندهم اورد عليه حتى فان فيه ثلاثة نونا
واجيب بان الممنوع توالي الامثال الزوايد وحتى ليس
كذلك لان الزايد فيه الاجزم فقط لغوات المقصود منها
فحذفها اي ولعدم ما يدل عليها عند الحذف بخلاف نون
الرفع فانها وان اتي بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذف
لكونها ملاحظة عند الحذف ولوجود الدليل عليها وهو
ان الفعل مرفوع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فيعلم من ذلك
ان نون الرفع محذوفة لان الثابتة لا تقع ان تكون
علامة اعراب لكونها مشددة او ساكنة ونون الرفع
ليست كذلك ليلا يلتبس بفعل الواحد اي الفعل المسند
اليه اورد عليه ان نون التوكيد تكسر لشابهتها نون المثنى
الواقعة بعد الالف والالتباس يندفع بما ذكر فلا ضرورة
لبقائها في دفع اللبس واجيب بان الالف اذا لقيها
الفتح لان الكسر لا يكون الا بعد الالف على ان الكسرة قد تزول
للوقف فلا يحصل التمييز وهقتضى المقابل المذكور ان التقا
الساكنين هنا مما يغتفر وهو كذلك بناء على ان شرطه

ان يكون

ان يكون الاول حرف مد والثاني مدغما والساكنان في كلمة
وهو المشهور اما على قلة فلا منع من عدم اشتراطها ذكر فلا
حاجة الى التقييل المذكور لجواز ذلك من غير مقتضى كما هو
ظاهر لالتقا الساكنين اي لدفعه لانه للعلة الباعثة على
الحذف كما هو ظاهر والضابط هاكذا رفعه بالضمة الخ =
الضابط والقاعدة والاصل مترادفة معناها واحد وهو
قضية كلية ينعرف منها احكام جزييات موضوعها بالطريق
السابق بان يقال هنا مثلا يغرب فعل مضارع يوجب
بالضمة وكل ما كان رفعه بالضمة اذا اكد بالنون يبنى على الفتح
يغرب اذا اكد بالنون يبنى وقس على ذلك وسميت تلك
القضية ضابطا من الضبط وهو الجمع لاشتماله موضوعها
على الجزييات او لانثمالها على احكام تلك الجزييات لان
العرب لم تركب ثلاثة اشيا اورد عليه انها غاية الامر عدم الا
على عدمه فكيف ساغ له الحكم المذكور والذي سلف فالذي
يظهر ان ذلك من قبيل الجايز اذ لا مانع منه على انه قد وجد
في كلام العرب تركيب ثلاثة اشيا في قولهم لا ما بارد بينا
الوصف هما على الفتح كما سياتي في باب لا واجابوا بهذا ذكر
بان لا انما دخلت بعد تركيب الوصف والموصوف
وصيرورتهما كالشي الواحد وعلى هذا الجواب يسهل جميع ات

يقال بهنا تركب الفعل والفاعل ثم ادخلت نون التوكيد او نحوها
اقول الظاهر الفرق بانه لا تعلقها وتاثيرها فيما دخلت معه
صارت معه كالشيء الواحد كما قالوا في الفعل مع فاعله فسماع التركيب
بالتركيب ولا كذلك نون التوكيد بالنسبة لما دخلت عليه تامل
من التفرقة بين المباشرة وغيرها اي بالنسبة لنون التوكيد
اما نون الاناث فلا تكون الا مباشرة ولذلك لم يقيدها الناظم
الى البنا مطلقا اي سواء باشرت اولا واتى بهل البناء الفتح
حتى في المسند لواو الجماعة وبا المخاطبة او عا الضم في الاول والكسر
في الثاني لمناسبة الواو والبا او عا فتح مقدر منع من ظهورها ما
ذكر لم ار في ذلك نقلا ما عرض فيه اي السكون اي السكون الذي
عرض فيه وقوله من الشبه بالماضي اي لاجل ما ذكر من تعليلية
ويحتمل ان تكون ما واقعة عا الشبة فتكون الجار والمجرور بيانا
لما للبنا بتسهيل همزته للوقف وليس من قصر الممدود للضرورة
كما قال بعضهم افاده البرهوني اقول الظاهر ما قاله البعض لان
الهمزة المسهلة موجودة وبثبوتها يختل الوزن تامل
الذي به اشار به لرد اعتراض صاحب التقريح عا الناظم
حيث قال وقول اللحم ايما ابن هشام والحروف كلها مبنية
احسن من قول صاحب الالفية وكل حرف مستحق للبنا معللا
لذلك بانه لا يلزم من الاستحقاق استيفا المستحق ووجه

الرد

الرد انه الى البنا للوجه الحضور عا اي البنا الحاصل له الحرفية
اشار البه الشارح بالوصف المذكور فيكون كلام المتن جميع الفا
احدها ان كل حرف مبني الثاني بنا به بطريق الاستحقاق
والاصالة لانه لا يعقل نوع اي لا يعقل به ولا يتوارد عليه وهي
المباني بينا لما هو مذهم عليه ما يحتاج الى الاعراب قال البرهوني
الظاهر انه يقول ما يحتاج فيه اذ المباني لا تحتاج وانما المحتاج
الزوال الان يقال تحتاج في تمييز بعضها من بعض والاصل
في المبني ان يسكنا الاصل بمبني الراجح او الاولى او المستصحب
ابتدا وان يسكنا في تاويل مصدر رجع اي الاصل في المبني
تسكينه وقول الشارح السكون اشار به الى ان الناظم اطلق
الملزوم واراد اللازم لكونه عبارة النحاة ولان وصف الكلمة
السكون لا التسكين اذ هو فعل الفاعل ولانه يشعر بازالة حركة
موجودة فتتنه اي ولان الاصل في الاعراب الحركة فالمناسب
ان يكون الاصل في ضده وهو البنا السكون والمبني تفعيل اي
لتضمنه معنى الحرف زيادة عا معناه الاصلي ليكون منه كما
وعنه اشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لانه هي المبني هابني
عا ما يبنى المذكور انه كبنا الامر عا الحذف وبنا اسم لا والمناوي
عا الحرف وذو الضم نحو حيث فانه قلت من اين يعلم ان النا
اتى بها مثالا للضم مع انه قد يجيء للضم قلت لانا بين قيقتي ضمها

الفتح واحس فيهن الكسر فلم يبق الا الضم فتكون مثالا
له وفيها لغات اخر الفتح والكسر مع الالف والواو والياء والضم
مع الالف والواو وحيث بالسكون فجملة اللغات عشر وما
ادق قول بعضهم تهجو بخيلا لنا خليل له خصال تنبئ عن اصله
الاخس كان له مثل حيث كف ودت لوانها كامس
والساكن كم اقول فالطف قول الناظم والساكن كم من غرابتيان
بكاف ونحوها لاحتماله التمثيل والاشارة الى كثرة الساكن لكونه
الاصل لا الفعل ولا يرد عليه ش وبنى لبنائها على الحذف
ورد بعضهم الدال لبنائها على السكون تقديرا والحمة للاتباع
وضم ولبنائه على فتح مقدر والضم لهما سبنة لثقلها ولثقل
الفعل اما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين صاحبتي
الواصلتين الى طرف الشفة والكسر انما يحصل باعمال العضلة الوا
الحاذية الى اسفل بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم واما
الثاني فلدلالته على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل
مخصوص على الخلاف عطا بفتة وعلى الفاعل التزاما وطلبه المرفوع
بطريق الاصالة بخلاف اسم الفاعل فانه دال للتر وطلبه عارضان
بواسطة حمله على الفعل وبنى امس عند الحجازيين اي بسكون
خمسة اين يراد به هيهنا وان لا يضاف ولا يدخل عليه الا ولا يكسر
ولا يصرف فانه فقد شرطا اعرب وحرف اجماعا كما اذا استعمل ظرفا

واما

واما بنو تميم فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية
والعدل عن الامس والكثير منهم يحكي ذلك بحالة الرفع ويبنيه
على الكسر نحو غير لتضمنه معنى حرف التعريف قال الكوفي يرد
بشكل بما سبق من انه ليس المراد بالتضمن انه حل محله بل الحرف
كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل يمكن ان خلت حرفا
على معناه اي اداي به هيهنا حقه ان يودي بالحرف فكان
مقتضى عدم تاتي ذلك هنا ان يقول بقول المبرد انه يبنى
لشبه الحرف في الافتقار اذ هو مفتقر الى اليوم الذي هو فيه في
مجرى الحرف الذي لا يدل الا على معنى في غيره اقول يوخذ من كلام
الشلوبين ان القائل بتضمنه معنى الحرف يقول في الكلام حيث
قال والفرق بين العدل والتضمن ان العدل يجوز معه اظهار
الرجوع بخلاف التضمن ولعله كونه خلاف الظاهر تدبر المقام وصوب
عليه البهوتي وبنى كم للشبه الوضعي اي على غير هذا مذهب الشاطبي
وقوله او لتضمنه الخ اي على ما هذا مذهبه وما بني من الافعال الخ
غير ظاهر بالنسبة للفعل المضارع لما تقدم لك من انه لما استحق
الاعراب بسبب المشابهة السابقة استحق ان يسال عنه اذا سكن
كما يدل عليه قول الشارح سابقا ومع الثانية على السكون حملا
على الماضي للتفصل بها اي بنون النسوة وتقدم ايضاح ذلك
خمسة زاد بعضهم ساد ساوهو قوة الطلب للحركة تدبر

وكيت كنا يتاذ عن الحديث لان مذ تا التانيث تطلب تخريكهما
قبلها وتبنى اولي به وسابعا وهو الفرق بين اذا تين كان المولدة
وان الشرطية وخصت الاولى بالحركة لمزيتها دخولها على الاسماء
التقا الساكنين اي دفع التقائهما وهو على حذف مضاف وقد
تبين هناك سابقا على دفع المنافاة بين هنا وبين قولهم في نحو بين
البصا ولا تخلصا هي سكونين او عرضة لان يبتدا بها قال
البهوتي بهذا عين ما قبله فالاولى اسقاطه وجعل الاسباب
اربعة كما في كلام غيرهم كابي البقا وما ذكره غير ظاهر بل هما
سببا ن هتفا بران واذا امكن اجتماعهما في محل واحد كبا الجر
يدلك على هذا ان بعض الضمائر كتا الفاعل لا يصح ان يعامل كبيب
تخريكه كونه عرضة لان يبتدى به كما هو ظاهر تامل اولها
اصل في التمكن بهذا يبنى في ما سبق من ان قاعدته تنوين التمكين
الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية حيث لم يشبه الحرف
فيبني وقولهم ان المبنيا لا يتمكن ولا امكن فانه يدل على ان المبني
لا تمكن فيه فالظاهر ان يقال بدل بهذا او كونها لها حالة اعرابية
او كونها متمكنة في بعض الاحوال فانهم لم يمثلوا له الا بما يبني
تارة ويعرب اخرى افاده الشنواني وقول بعض ارباب الحواشي
وقوله او كونها متمكنة قد يقال بهذا اعني قوله اولها اصل
في التمكن فلا اعتراض عليه بمعزل عن قوله في بعض الاحوال او مبني

قنصلم
عا ان المراد بالاصل الحال التي لها حالة تمكن لكن يرد عليه ان الا
عا الثاني فتصور تامل كاولي اي اذا حذف ما تضاف اليه
وشبه بمعناه نحو ابدا بدا من اول يا لعمر نحو مضار اي عا
لغة من ينتظر قال الشنواني وفيه نظر لان حركة بهذه ليست
حركة بنا وان كان المنادى مبنيا عا الفتح والفرق بين العوضين
اي كالمستغاث والمستغاث من اجله في المثال المذكور وقوله
باداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين اي مدلولين لها
باداة واحدة ولا يصح ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بالفرق لان
الفرق انما هو باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة كما هو ظاهر
نحو يا لزيد لعمرو بفتح لام المستغاث فرقا بينها وبين لام
المستغاث منه واورد عليه ان الفرق يحصل بالعكس واجيب
بان المستغاث به منادى والمنادى كالظهر ولام الغير عنوا
او يقال المستغاث به المطلوب منه النصر والفتح فتحت لانه
لمناسبة بخلاف المستغاث من اجله فان المطلوب كسرها ولذلك
كسرت لامه والاتباع نحو كيف ان قيل لم مثل الشارح للاتباع
بكيف ولطلب الخفة باين هما انهما عا حد واحد يا اخرى ان
بينه وبين الاول ياساكنة وذلك حاجز غير حصين اجيب
بان الاسباب قد تتعدد اي فكل من كيف واين يصلح هنا لا
لكل منهما ووجه التخصيص ان بهرة اين لما كانت قليلة ناسب

ان يمثل بها لطلب الخفة بخلاف كاف كيف فانها حقيقة فناسب
ان يمثل بها بخلاف اتباع افاده المنوفي فانها في الفعل بتقدير فتها
به الاسم اي في كونه صورتها واحدة وان كلا عمل العمل الخاص
به عند دخوله والاشعار بالتاء بتاء التانيث مخوانت كان وجه اشعار
الكسر بالتاء بتاء التانيث انه ما ذكر فيناسب ذلك مع تا الفاعل اذا كانت
لمونث اي كون الكسر بالنظر للمعنى بناسب للمونث فتامله

ومشابهة الغايات اي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل
وبعد كمبنيت بذلك لجيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية
في التعلق وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود هاء عوض
عن المضاف اليه وهو التنوين مخو يازيد ذكر وافي باب
المنادي انه انما بني للفرد العلم والنكرة المقصودة مع حركة لا
باء البناء اصلي وكانت مع صورة الرفع للفرق بينه وبين
المنادي المضاف في بعض لغاته اذ لو كان البناء الكسر لحصل
الالتباس به عند حذف يا يه الفتا بالكسرة عنها او مع الفتح
لحصل الالتباس به عند حذف الف الفتا بالفتحة عنها افاده
البهوتي ولا تنافي لما سبق لكن هذا ان الاسباب تفقده ولا في
انها ذكر سبب لكون البناء الضم لا الاصل البناء ايضا فلا ينافي
ما ذكروه في باب المنادي من ان علة بنايه وقوعه موقع الكاف
الاصبية للمشابهة لفظا ومعنى اذ الكاف الخطاب الحرفية كونه مثلها

افرادا

افرادا وتعريفا وذلك لانه زيد بمنزلة ادعوك وبهذه الكاف
كان ذلك لفظا ومعنى قالوا وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى
لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني قد يقال
بهذا يوجب الاستغناء عن التعبير وذلك ممنوع وجوابه ان
كاف ادعوك وكاف ذلك متماثلان في الصورة والمعنى فكانهما
متحدان فليس احدهما بمستغنى عن الاخر افاده البهوتي من
جهة ان لا تكون له الحمة حالة الاعراب بهذا صفا يوجد مثله لان
الملحوظ في الاول جهة كونه متمكنا اي مع بقاء حالة تمنعه من
عن كون الحمة تا بتة له حالة الاعراب اولا والملحوظ في الثاني
كون الحمة ليست له حالة الاعراب وبينهما بون بعيد فتعم
قول السيرافي الاتي بمعنى القبيل الاول لا فرق بينهما الا بالاجمال
والبيان كما لا يخفى وبذلك تعلم رد ما وقع في بعض الحواشي
اذا وقفت عليه ومن بهذا حيث اي مما حوك بالحمة لمشابهة
الغايات ولما كان سرها بالغايات ليس من الجهات السابقة
احتاج الشارح الى بيان وجه الشبه بقوله فانه انما حمت
الخ وكون اية الكلمة كالواو في نظيرتها اي هنا سببا للواو في
كون ذلك يكون علامة رفع او اية كون الواو تنشا عن الحمة عند
اشباعها كضمن ونظيرها بهما حاصله ان ضمن ضمة الجماعة
الحاصل بين وبهما بعبير اجماعة الغايبين فهما نظير ثان فلما سوا

نحن يحاركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسبها في تظيرتها
وهو الواو وكون علة الضم هاذكر هذا مذهب بعض النحاة وقال
الفراء تغلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قويت بالضمة التي هي
وهو الظهور وقال الزجاج نحن جماعة ومن علامة اجتماع الواو
والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع حرك
بالتشبيه للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها منقلة
بشيء وهو الاخبار عن اثنين وقال هشام الاصل نحن بضم
الحاء وسكون النون نقلت حركة الحاء الى النون فسكنت الحاء
وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها قال بعضهم الظاهر ان التحرك
لالتقاء الساكنين وكون الحركة خصوص الضم لمجانسة الواو وكما
قالوا في لتبلون نحو اخشوا القوم الخ حاصله ان كلا من
اخشوا وقل نعل امر مع فاعله اخره ساكن فربما تظير تا ان وقد
عموا اخر قل عند وصله بنحو ادعوا تباعا لما قبل الثالث ما انفصل به
به لا نقلا لان الهمزة بمزة وصل فلما ارادوا تحريك واو اخشوا
عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للتشيء على نظيره
نظرا الى تنزيل الفاعل من فعله منزلة الجزء افاده المتوفى واورد
عليه كلام الشارح ان همزة واو اخشوا همزة هذا كبنة وهمزة قبل
اتباع وكلاهما حينئذ يحكم بسكون همزة رد كلامنا في اسباب
حركات البناء فكان الاولى استفاده بهذا الاخير وقد بان بذلك

اي ظهر من قوله والاصل في البناء ان يسكنا وهذا ذوا فتح وذوا
كسر وضم وهم فكان الاولى التعبير بالفاء التفريعية اي القاب
البناء قال السيد وبين القاب البناء والقاب الاعراب اي مسمى
واحدة في الصورة لكن الفرق بينهما من وجهين الاول ان القاب
البناء لا تتغير باختلاف العوامل والقاب الاعراب يوجبها التغير
الثاني انهم اصطلحوا على تسمية الضمة في الاعراب رفعا وفي البناء
ضما ومثل ذلك في النصب والفتح والخفض والكسر والجزم والسكون
فلا يطلق لقب من القاب الاعراب في موضع لقب من القاب البناء
ولا العكس فحصل الفرق بينهما في التسمية والتغيير واورد عليما
ذكروه ان حق القاب ان يطلق كل منهما على البنية ومع المثبت
للمساواة بينهما كما ذيقال الضم الفتح والبناء الضم وذلك ممتنع لا
لان حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فكلاهما
الاول في التغير بالانواع ولا شك ان بين الامور انواع واخلة تحت
البناء وهو جنس لها ومثل ذلك يقال في القاب الاعراب واجيب
بان في كلامهم حذفا مضافا محذوفا اي القاب انواع البناء والقاب
انواع الاعراب واورد عليه انه يشكل على القول بان البناء معنوي
فان اللزوم ليس صنعا للعرب واخواته واجيب بان النوع
مثلا لزوم ضم الخ وقدم القاب البناء لان الاصل في البناء السكون
وهو عدم الحركة والاصل في الاعراب الحركة وهو امر وجودي

استلزام

والعدم سابق على الوجود واورد عليه ان هذا لا يظهر بتقدير
المضاف المتقدم وهو اللزوم الا ان يقال هو مبني لزوم السكون
عدم تقيده فيرجع الى امر عدمي تامل بقي شيء اخر وهو ان الضم
لا يتناول الالف في نحو يا زيدان وان الفتح لا يتناول الياء في نحو
لا رجلين وان السكون لا يتناول الحذف في نحو اغزُ واخشَ وادعُ
مع انها بنا فكيف يصح حصر انواعه في الاربعة المذكورة وليس
لاحد ان يقول المراد انواعه الاصلية اذ الاصالة والفرعية
لا تتعقل في الانواع افاده البهوتي ويمكن ان يقال المراد انواع
البناء باعتبار ما هو الاصل فيه على انا لا نسلم عدم تعقل ما
ذكر في الانواع مطلقا تامل انّ الجزم ليس باعراب اي لان
الاعراب اثر يجلبه العامل او تغيير مخصوص يحصل بسبب وجود
العامل ولا يتاتى ذلك في الجزم لكونه من قبيل الاعدام ورد بانا
نحكم ذلك في الاعدام المطلقة اما المقيدة فلا مانع من تاتي ذلك
فيها تامل والاسم قد خصص بالجر الباء داخلة على المتروك
وهو عربي جيد فلا حاجة الى ما ادعاه بعضهم من القلب
للا ختلاف في قبوله وان تضمن معنى لطيفا كما يشاء وهو المبالغة
في دعوى اختصاص الجر بالاسم حتى كان الاسم مقصور عليه
وكما في قوله وبهمه هزة ارجلوه كما ان لو نزارضنه سمابه
لان عامله اي عامل الجر وهو احرف اصالة لا يستقل لافتقاره

الى

الى ما يتعلق به فيحمل بالنصب بان همزة وجوبا بعد الفا
الواقعة بعد جواب النفي وتؤوله عزّ عليه اي عزّ اجرية الاسم
وهو الجرية الفعل لو كان عاملا في الاسم فخلاف الرفع والنصب
اي لقوة عاملها بالاستقلال بالجعل وعدم تعلقه بعامل اخر
فتقبل رافع الاسم وناصبه ان يقرع عليها مشاركة المضارع
في حكمها بخلاف الجر لما علمت من عدم استقلال عامله بافتقاره
الى عامل اخر يتعلق به ولذلك اذا حذف الجار نصب مدخوله
واذا عطف على المجرور رجاز نصب المعطوف فضعف عن قوتها
يعزّ عليه اي يجزم اشار به الى ان الناظم اطلق المصدر المنسبك
وهو الانجزام واراد ملزومه لانه المستعمل في اصطلاحهم
لكونه فيه كالعوض من الجر اي جر الما فاته من المشاركة
فيه ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة اوجه من الاعراب
ان قيل يلزم اختصاص الاشرف بالمرجوح وهو الجر لعدم
استقلال عامله اجيب بانه راجحية وهو كونه بثوتيا
فتفادلا وعلاء مش اختصاص الجزم بالافعال بان الجزم
قد يكون بادوات النفي والذي ينفي الاحداث لا الزمان وفي
شارح الشذور والجوجري لم يدخل الجزم في الاسماء قيل لان
المنوّن منها ان جزم التقا ساكنان فالحرف المجزوم والتنوين
فيحرك الساكن الاول فيبنى وجود الجزم لا عدمه وعن المنوّن

محمول عليه وقال ابو حيان الصواب في ذلك ما قرره بعض
اصحابنا ان النقض لامتناع الجزم الفعل والجزم في الاسم
ولحوق التاء الساكنة في الماضي وداخل به واشباهه ذلك
من تقليل الوضعيات والسوال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع
لانه الى تسلسل السوالات هل من شيء الا ويقال فيه لم كان ذلك
وانما يسال عما لا يجب قياسا فامتناع والذي يجب قياسا سالهنا
حقيقي المضارع اذا اضيف اليه اسما نحو هذا يوم ينفع الصا
صدقهم وجزم الاسماء التي لا تشعر بشبهها الفعل وعلة
امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل
لا الفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الالتباس لو جزم
الحركة ايضا فهو حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف
من جهة واحدة افاده البهوتي نقلا عن بعض الهوامع وفيه
ان ذلك ليس من تقليل الوضعيات والسوال عن مبادي اللغات
بل المقصود به ابراز حكم عقلية بعد الوقوع يظهر بها مناسبة
كل لما اختص به وعدم مناسبة الاخر لتركن النفس اليه
وتطمئن لثبوته تلك الاحكام ولا مانع من ذلك عقلا كما هو
بهو ظاهر تامل فارفع بضم اي رفعا مصورا بضم لان هذا هو
ان الاعراب يلفظ وانصبا فتحا وجر كسرا فتحا وكسرا هنعو بان
عما الظرفية الاعتبارية اي وقت فتح وكسر وهذا احسن من

نصبهما

نصبهما بنزع الخافض ومن جعلهما حالين مؤولين باسم الفاعل
لانه النصب بنزع الخافض وهي المصدر حالا مقصورا ان على
السماع لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا ايما كما هو قد
لا كما اقتضاه قوله اجعل اعرابا لانه جاري على المذهبين والخلاف
انما يظهر في العمدة واخواتها فعلا انه لفظي هي نفس الاعراب
وعلا انه معنوي علامات اعرابا ايما كما هو ظاهر فارفع بضم الخ
وكلامه يقتضي ان الكلام بان الاعراب لفظي يسوغ له ان يقول
وعلامة رفعه كذا مع ان المشهور انها عبارة عن يقول انه لفظي
ومن قال بانه لفظي يقول ورفعه كذا . وعلامة اعرابا في حيث
الخصوص نظر فيه البهوتي بانا لا نسلم انها من هذه الحيثية
علامات اعراب بل انواع له والانواع ليست علامات الاجناس
اذ الانسان مثلا من حيث خصوصه نوع للحيوان وليس علامة
عليه واجاب بانه للراد انه علامة عما وجوده لان الحقائق
وجود الكلي الطبيعي بمعنى وجود افراده نفع كون وجود الافراد
علامة عما وجود الجنس ايما والكلي نفسه لا وجود له خارجا
الا في ضمن افراده ورده السيد والمحققون بوجوه منها انه يلزم
عليه تعدد الكلي الطبيعي بتعدد افراده وهو باطل ولا يصح ان يدعي
ان هذا تعدد محال والمحال لا يتعدد بعدها لجواز ان يكون
للشيء الواحد محال كثيرة لانه يرده اتحاد الان ولا يمكن حلول الشيء

في محال متعددة في آن واحد تامل وقد نبه شيخ الاسلام للمنافاة
بوجه اخر حيث قال العلامة هي الحركات والسكنات المبنائية
وذو العلامة الحركات والسكنات الاعرابية فقد اتحدا في الخارج
بمعنى ان العلامة وصاحبها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا
اي من حيث المجيء لمقتضى العامل او المقتضاه وهو كلام ظاهري
لانه يقتضي ان الضمة مثلا حال الاعراب هي حركة البنا
ولا معنى له لانها انما جيء بها لمقتضى العامل ويلزم عليه ان
لا وجود لحركات الاعراب في اللفظ اصلا مع ان المقول وهو باطل
فتامل من الاعراب بالحركات والسكون بيانا لما وقوله
مما سيأتي بيانا لغير فرع مما ذكر قال الرضي يرد عليه اشكال
في نفسه لا معنى له ولم يأت به احد مع كلام المصنف الآتي يقال انه بيان
له سابق عليه وهو بعيد جدا فتدبر وكان وجه اشكاله
في نفسه اقتضاؤه فرعية كل من الامور الاتية عن كل مما ذكر
فيقتضي فرعية الالف عن الكسرة مثلا ومثل هذا الايراد على
كلام الناظم مما يظهر بادنى تامل نحو جاء اخوين بني من المفعر
وهو كثير شائع في مثل ذلك لان احدى الهمزتين تحذف
بكثرة اذا اجتمعا في كلمتين واتفقا في الحركة نحو لا بعضهم با
للمفعر وقد او مع الغة قليلة رجز للمنع ومن يفتح النون وكسر الجيم
اسم لاب قبيلة من قبائل العرب ثم سمي به البيت ومعنى هذا

الحذو

الحذو اي القياس من حذاه يحذوه حذوا بمعنى يتبعه وما
مرفوع بالابتداء جزم في الظرف قبله او مجرور بدلا من اسم الا
اي واجر على هذا الحذو او هو منصوب بفعل محذوف
ما حده اي حد المثنى وطريقته من الاعراب بالحروف وهو جمع
السلامة واحترز بذلك عن جمع التكسير فانه اعرابه بالحركات
على الاصل لان الاعراب بالفرع من كل وجه اي لانه الاصل في
المعرب بالفرع ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره
بالياء ليجانس الفرع الاصل اي نيابته عن الحركات الثلاث
يتعين كونه معمولا لمحذوف على انه مفعول مطلق اي تنوب
هذه الاحرف نيابة عن الحركات او على انه ظرف اعتبارا بما
ما ذكر بالحروف الثلاث وقته نيابة ولا يصح كونه معمولا
المذكور نائبة لسبيل التنازع لعدم صحة انفراد احدهما بالعمل
فيه نظرا لمتعلقه وهو لا يجوز عنها لامتناع اجتماع عوامل
على معمول واحد عامين لاسماء صف بالمفعر للضرورة لعدم
اتفاق الهمزتين في الحركة وقد تنازعه الافعال الثلاثة فاعمله
الاخير واهمر نا في ما قبله همزة وحذفنا لكونه فضلة ولا يكون
كون المحذوف الاول او الثاني لوجوب ابراز الضمير على ما بينا
سيأتي فيه التنازع ان صحة انابا منابه محذوف لمحذوف
لانا انما لا يلتفت الى الفعل ظاهرا او مقدرا واشتراطهم كونه للفاعل

في محال معتددة في آن واحد تامل ودفع بانه يجوز الاسلام للمنافاة
بوجه اخر حيث قال العلامة هي الحركات والسكنات المبنائية
وذو العلامة الحركات والسكنات الاعرابية فقد اتحدا في الخارج
يعني ان العلامة وصاحبها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا فهي
اي من حيث المجيء لمقتضى العامل او المقتضاه وهو كلام ظاهري
لانه يقتضي ان الضمة مثلا حال الاعراب من حركات البنا
ولا معنى له لانها انما جيء بها لمقتضى العامل ويلزم عليه ان
لا وجود لحركات الاعراب في اللفظ اصلا بهذا القول وهو باطل
فتامل من الاعراب بالحركات والسكون بيانا لما وقوله
مما سيأتي بيانا لغير فرع مما ذكر قال البهوتي وهو مع اشكاله
في نفسه لا معنى لان يراد بقوله كلام المصنف الا ان يقال انه بيان
له سابق عليه وهو بعيد جدا فتدبر وكان وجه اشكاله
في نفسه اقتضاؤه فرعية كل من الامور الاتية عن كل مما ذكر
فيقتضي فرعية الالف عن الكسرة مثلا ومثل هذا الايراد على
كلام الناظم مما يظهر باده في تامل نحو جاء اخوين بني تميم
وهو كثير شائع في مثل ذلك لان احدى الهمزتين تحذف
بكثرة اذا اجتمعا في كلمتين واتفقا في الحركة نحو لبعضهم با
للنصر وفي اخرى لغة قليلة ان جر الميم ومن يفتح النون وكسر الميم
اسم لابي قبيلة من قبايل العرب نسبوا بها البيت وعزاها

الحذو

الحذو اي القياس من حذاه يحذوه حذوا بمعنى بتمامه وهو
مرفوع بالابتداء اجزم في الظرف قبله او مجرور بربه لانه من اسم الا شارة
اي واجر على هذا الحذو او هو منصوب بفعل محذوف
مما حذه اي حد المثنى وطريقته من الاعراب بالحروف وهو جمع
السلامة واحترز بذلك عن جمع التكسير فانه اعرابه بالحركات
مما الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه اي لانه الاصل في
المعرب بالفرع اما يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره
بالياء بحاشية الفرع الاصل اي بيانا نيابة عن الحركات الثلاث
يتعين كونه معمولا لمحذوف مما انه معمول لمطلق اي تنوب
هذه الاحرف بيانا نيابة عن الحركات او مما انه ظرف اعتبارا اي الاعراب
ما ذكر بالحروف الثلاث وكثة بيانا نيابة ولا يصح كونه معمولا
للمذكور لما سيأتي التنازع لعدم صحة انفراد احدهما بالعمل
بنيه نظرا المتعلقه ولا معمولا لمجموعهما لامتناع اجتماع عوامل
مما معمول واحد ما من الاسماء اصف بالنقص للنصر وفرع لعدده
اتفاق الهمزتين في الحركة وقد تنازعه الافعال الثلاثة فاعملنا
الاخير واهملنا في ما قبله ضميرا وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز
كون المعمول الاول او الثاني لوجوب ابراز الضمير فيما هو له كما
سيأتي في التنازع ان صحة ابانا منعول لمحذوف وفي بنسره المذكور
لانه لا يليها الا الفعل ظاهرا او مقدرا واشترطهم كون الفاعل

غير الكثير لا كلى او الضمير مقدر على حد الحكم الجاهلية يقولون
لا ذو للموصولة الطائية لا يقال كيف احترز عنها مع انها
مبنية وكلامه في المعربات لانا نقول الكلام مع المبتدي الذي
لا يفرق بين المعرب والمبني فاذا سمع لفظ ذو توهم انها
المبنية افاده الشنواني وقال الشاوي انما احترز عن ذوا
الموصولة لان لها حالة اعرابية اذ فيها وجهان الاعراب والبنا
وذلك كقول منظور بن سحيم الفقعسي نحسبي من ذوا
عندهم ما كفانيا من قصيدة قالها في امرأته حين حلفت
شهرا وزفتها الى الوالي فجلده واعتقله فدفع جبته وحلم
اليه واطلقه واولها

ذهبت الى الشيطان اخطب بثنة فما دخلها من شقوتي في جمالها
فانفذ بي مرها حماري وجبتي جزاه الله عني جبتي وحمارها
وليست بهاج في العز عاهل منزل عار اذا هم ابكى وابكى عوالها
وعرضي ابقى بعد اذ حرة دجرة وبطني اطويه كطي ردايا
فاما كرام موسرون عذرتهم واما لئام فادخرتهم حيايا
واما كرام موسرون لقيتهم نحسبي من ذوا عندهم ما كفانيا

والنعم حيث الميم مفتوحة بانا يوهم ان الاصل لميم وليس كذلك
بل الاصل فوه كما سيأتي فكان الاولى ان يقول وفوا اذا ابدل
من واوه ميم واستعمل حيث في الرضا وهو راي ابي الحسن

والجمهور

والجمهور على انها ظرف مكان قال بعض قاسم اقوله هذا يلزم
فيجوز ان استعملها في المكان اي الاعتباري وهو التركيب واللفظ
في تركيب فارقت فيه الميم وبين ابانة وابانا الجناكي الشافعي
كقوله ظل في وطن فتجم فيه كلاهما ساه وساهر وافاد الدماميني
ان كلامه لا يستقيم لوجهين احدهما ان هذه اللفظة بينها
لا وجود لها عند مفارقة الميم بل الموجود لفظة اخرى
فهو فرض محال والاخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظ
الفم نفسه والمحكوم عليه بالاعراب المذكور لفظة اخرى وهي
المتعاقبة عليها الواو والالف والياء فالمحكوم عليه شيء لم يثبت
الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه واجاب الشوبري
بانا نراد ما يدل على المسمى وهو اعم مما يكون مع معوضا
يكون بدونها اعرب بالحركات الظاهرة كان الاولى استقاء
الظاهرة ليشمل لغة القصر وفتح عشر لغات اي لم تتصل
عند الميم واوصلها بعضهم الى عشرين قال لان التضعيف يأتي
على كل من لغة نقصه وقصره وهو متوقف على نقل عن العرب
قال البهوتي ثم رأيته في شرح الشذور لشيخ الاسلام وضم
اي اعرابه بالحركات المقدرة على الالف في الاحوال الثلاثة كعصى
ونقصد اي اعرابه بالحركات الظاهرة قال دمينة شرح التسهيل
وهي اضعف اللغات وابدال واو حم كذا كر مبتدا وخبر وسوم

الابتداء بالنكرة شهر نها افاده بعضهم ولا حاجة اليه لان
المراد بالمذكور ما لفظها لا معناها وهي معارف والجم اقاربه
الزوج وقد يطلق على اقاربه الزوجة وبهن هنا محذوف
الخبر اي كذلك فهو من عطف الجمل عن اسما الاجناس
الاولى حذف اسما لانها ذكرت كناية عن الاجناس نفسها
قال الجوهري الهن كناية وهمزته شتي تقول بهذا بهنك
اي شبيهك عما يستقبح ذكره اي فرجا وغيره الا فعال القبيحة
ولهذا كني به اي كونه ليس متمكنا من الاعراب بالحروف مطلقا
بل انما يثبت له ذلك في حالة وقال في التفريع وجعلوا
قرين ذو التسا وبهما بان لزوم الاضافة والاعراب بالحروف
الا ان ذوا لا تضاف الا الى المتكلم وفوا تضاف اليها فلهذا انحط
عن درجة ذو واخر عنه من تمزا بعزا الجاهلية الا قال
الموضح نه شواهد بن الناظم تعني استثناة مفتوحة فنون
مهملة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي
يقول يا لفلان ليحرج الناس هم الى القتال الباطل فاعضوه
بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة مجمة
اي قولوا له عض على هن ابيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساك ان
ينتمك فاما حق فلا يجيبك ولا تكنوا اي تذكروا كناية الذكر وهي

الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير بفتح الهمزة
وسكون الياء وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون
والشاهد في قوله بهن ابيك اذا استعمل منقوصا افاده في
التفريج وهو محجوج اي خصام عليه احجة بما ذكر تبابه
اقتدي عدي الخ عدي هو ابن حاتم الطائي كان من الصحابة
اسلم وهو واخته وهي الغايلة مخاطبة لافضل الخلق
عليه افضل الصلاة والسلام خذ العفو وامر بعرف كما مر
واعرض عن الجاهلين ولف في الكلام جمع الانام تستحسن
من ذوي الجاهلين والشاهد في البيت جر الاب الاول بالكسرة
ونصب الثاني بالفتحة وهو مقتبس من المثل السابر
من اشبه اباه فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما
ظلم ابوه حيث وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل
الصواب فما ظلم امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على
مشابهة ابيه لكن يبعده تذكير الضمير العايد الى الموتث
المعلوم من المقام وفقرها افرد بهنا واتى بصيغة الجمع
فيما بعد استظهارا بجواز الامرين الا ان الاكثر عوده الى جمع
الكثرة وبهن الى جمع القلة هي نقصهن اشهر بفيدات
النقص شهر وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفي ابوتنا لبيب
بندر لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة الكثر واشهر

هي استعمالها منقوصة بعيد ان النقص فيها كثير وهو ضعيف
لتقريح للمض بندرته فيها وقد يعال نذرته بالنسبة للتقص
والاتمام وذلك لا يبقى في كثرته في نفسه ومن المض قوله
ان اباها الخ الشاهد فيه من وجهين الاول انه استعمل الاب
مقصورا وهو المراد ههنا الثاني انه استعمل المثنى بالالف في حالة
النصب فقال غايتاها وكان القياس ان يقول غايتيها افاده
العيني وذكر الشنواني ان الالف فيه للاطلاق لاعلامة تثنية
اذ المجد له غاية واحدة وقد يلتزم باعتبار المبدا والغاية
ليصح ما ذكروه من كونه شاهدا على استعمال المثنى بالالف حالة
النصب قال البهوتي وبهذا يقتضي ان الضمير ان الضمير يعود غاياتها
للمجد وفيه ان المجد مذكر والضمير مؤنث وقد يقال قد تنيث
الضمير باعتبار كونه صفة والشاهد في الاب الثالث واما
الاول والثاني فيحتملان النصب بالالف على المشهور والنصب
بفتحة مقدرة على الالف على لغة القصر ذكره اخاكه لا بطل
اخاكه مبتدا خبره ما قبله وقد استعمله بالالف على لغة القصر
لا بالواو واول من قاله عمرو بن العاصي لما عزم على معاوية
ليخرجن الي هبارزة على كرم الله وجهه فلما التقيا قال له
عمرو هكذا اخاكه لا بطل فاعرض عنه الامام وصار ذلك مثلا
يضرب به لكل من يجعل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله

ابو احسن حين قال له خاله وقد بلغه اما نا سامن استجع
في غار سر يون وهم قاتلوا اخوة ابي حسن هل لك في غار
ينه طبا اما نا نصيب هنها وا نطلق به حتى اقامه على فم
النار ثم دفعه وقال ض يا ابا حسن فقال بعضهم ان ابا
حسن لبطل فقال هكذا اخاكه لا بطل ومن استعمال الاخر
منصورا قوله

اخاكه الذي ان تدعه لملمة يجبك لما تبغي وكيفيك من يبغي

ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف والذي تبغيه اي
الزم اخاكه فلا يتعين كونه دليلا للقصر وان في بعض النسخ
زاد في الهمع ثالثة وهي تشديد النون كقوله

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وبعض حاذ يبن لهز حتى بعض

وهو اضعف اللغات وندرها واخوا باسكان الخ
وهذا قول رجل من طي

ما المرا خوك ان تلمه وزر اعند الكريهة اصواتا على الفوه

في حم حموا كفو والفو بفتح الفاء وسكون الرا
وبالواو والقصد والتتبع ويطلق على قدح من خشب وعلى
مبلغة الكلب وبفتح الفاء وسكون الرا وبالهمز الجمع
والحيض وقد تضم فاءه كما في القاموس وزرنها فعل
بالتحريك فاصلها ذوي بدليل قولهم في التثنية ذواتا اي

لان الالف منقلبة عن ياء نظرا للغالب من ان معتل اللام بالياء
اكثر من معتله بالواو حذفت الياء نظرا لها وللتخفيف وبقيت
الواو حرف الاعراب وانما قيل الاصل ما ذكر اخذا من قولهم
الاتي انها معربة بحركات مقدرة على تلك الاحرف ثم الزم الا
اسم الجنس والاتباع تقول في الرفع ذو مال وذا مال بواو
مضمومة للرفع وذا مضمومة للاتباع استثقلت الضمة
على الواو المضموم ما قبلها فسكنت كما في يخش تغزو او في التصغير
ذو مال بفتح الذال والواو لتظير ما تقدم فحركت الواو وفتح
ما قبلها قلبت الفا وفي الجر ذي مال بكسرهما حذفت
كسرة الواو لثقلها بواسطة كسر ما قبلها ثم قلبت بالسكون
بعد كسرة اه وزنها فعل بالاسكان اي مع فتح الفا قال
لان الحركة زيادة فلا تقدم عليها الا بثبت واجيب عن
نحو سن بان الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني لا تزد عينه
الى سكونها اي فالمقتضي لقلب اللام الفا موجود هن
باب قوة اي هن يا ما عينه ولامه واوية الاصل فاصله
ذو بالتشديد حذفت الواو الثانية لما تقدم وضمت الذال
لمناسبة الواو واصله فوه اي بدليل قولهم في الجمع افواه
وفي التصغير فويه وحذفت منه الها اعتباطا ثم اذا الم
يضف يعوض من فايه ميم كما سيأتي لانها من مخرجها

واقوي

واقويها منها على الحركة واذا اضيف جاز التعويض وتركه
الاكثر واذا لم يعوض يلزم الاتباع كما في خوانه ورد
بسماع قصرها اي الموجب لفتح العين والالم يوجد موجبه
لقلب اللام الفا هن جمعها على افعال اي حيث قالوا ابا
واحما وفعل الصحيح العين لا يجمع على افعال بل على فعل قال
الناظم لفعل اسما صح عينا افعل قال الشاوي ليس في هذا
رد على الفراء بالنظر الى ابواح لانا نمنعه ان سلمنا ان على
وزن فعل بالاسكان وفاوه همزة يجوز جمعه على افعال
وافعل واها بالنظر الى جمعه فالرد فيه ظاهر لانه فايه ليست
همزة فيه يستدل اي لا بما ذكره الشارح لما علمت من رده
كما يفيده تقديم المحمول وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلا
اخذه الشارح من كون اللام في الاعراب بالنايب والمقام
صارف عن رجوع اسم الاشارة الى اقرب مذكور وهو
القصر والمثال شاهد صدق على ذلك اه يعترض اورد
عليه ان هذا الاشتراط في ذو وتحصيل الحاصل لانها ملازمة
للاضافة واجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه
وهو ما عدا ذو وبدلالة العقل ولا يرد لا ابالك لانه
مضاف الى الضمير واللام مقحمة على ما هو مذهب الجمهور واورد
عليه انه لو كان مضافا للضمير لكان معرفة ووجب الرفع

وتكرارا كما سياتي في بابه لا النافية للجنس واجيب بان
الغرض من هذا الفصل انه يقصر الاضافة كلا اضافة فلا يستلزم
ترك الرفع والتكرار لكونه في صورة النكرة والجزء مفردا اي موجود
ويكون الغرض ما ذكر اندفع ايراد لا ابالي بالاعراب بالحرف مع اضافته
لليا لا لليا معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير
انه يضفن لسايرالاسما مظهرها ومضمرها لا لليا وانما لم
يقيد اليا بيا المتكلم لان الاضافة لا تكون الا اليها لكون
يا المخاطبة مختصة بالفعل مع ما يدل عليه الخ اشار به الى
دفع اعتراض على الناظم في سكوته عن الشرطين المذكورين
وحاصل الدفع انه اكتفى عن التصريح بهما لكونه ذكرهما
كذلك وزاد بعضهم على ما ذكر انه لا تكون منسوبا اليها ورد بانه
يغني عنه شرط الاضافة ذا اعتلا حال من المضاف لا من
المضاف اليه لعدم شرطه واعتلا مصدر اعتل يعتل اعتلالا فهو
للضرورة ومعناه الرفعة والشرف على انواع غير اليا اي انواع
المضاف اليه المغاير لليا فانها تكون منقوصة معربة بالحر
الظاهر يرد عليه ان فاها معربا بالحرف مع انه غير مضاف
في قول الحجاج
خالط من سلمى حيا شم وفا صها خرطوما عتا اقرقفا
والاسما الاربعة من اسما الخمسة ويجاب بان ذلك شاذ فلا

يرد نقضا وقال ابن مالك حذف المضاف اليه في المعطوف
عليه ونوي ثبوت لفظه فيكون كالمذكور اي حينا شبيها
وفاها وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه
التنوين اي لاجل القافية او لشبهة الاضافة فحذف اي التنوين
وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة
فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد بخلاف ما لو قلنا
بلحوق التنوين له فانه كان تحذف الالف لاجله فتصير
الكلمة على حرف واحد وينودي على الاجحاف يصير ظماتا وفي
العرف قبله كالحوت لا يريه شيء يلهمه اي يبتلعه وظماتا
جر يصير منع من الصرف للوصفية والالف والنون والجملة
بعده في محل نصب على الحال خلوف فم الصايم اي تغير رائحته
ومعنى اطيبيته عند الله ثناؤه عليه ورضاه ولا يختص
بيوم القيامة كما قاله الخطابي والبغوي وبي الصلاح وذهب
الشيخ عز الدين ابن عبد السلام الى اختصاصه به بتقييده
بيوم القيامة في رواية مسلم واجيب بان ذكر يوم القيامة
لكونه محل الجزاء كما افاده ع شي على ما مر نقلا عن ابن ابي شريف
وكلها تضاف لليا الخ اي مع جواز رد ما حذف منها
وقلبه يا وادغامه في اليا وانما تضاف لاسم جنس اي
نكرة او معرفة وعن الضاني والله ذو العقل العظيم وانما

اختصت بذلك لانه سبب وضعها التوصل بها الى الوصف
باسما الاجناس ولا ينافيه قول الفاكهي وصل ذو مال
للاضافة الى اسم جنس ذ وللاضافة الى علم خواتا اسه ذو بكة
او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم او جملة نحو اذهب بذي
تسلم لانه مراده المثلية في جواز النطق به لكونه وارد في
العرب وان كان الاول والثالث شاذين تامل ظاهرا حترز
به عن الغير العايد لاسم الجنس فانه يعامل هما ملتزما لا
فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا غير صفة المراد بها ما اخذ
من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما لم تضف اليها لان
الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف باسما الاجناس
واذا كانت المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها وبهذا القيد لا يرد ضة
به اخراج الصفات لانها اسما اجناس نحو قول بعض اربابا الحواشي
والظاهر ان التقييد بغير صفة غير سديد او مجموعة جمع
سلامة اي لمذكر او لمونث فان جمعت جمع سلامة لمذكر اعربت
بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا ولم يجمع منها بهذا الجمع الا الاب
والاخ والحم وان جمعت بالالف والتا فانما يراد من لا يعقل
اعربت اعرابا الجمع بالالف والتا افاده سم قال البهوتي
وما ذكره من سماع جمع الحم بهذا الجمع تبعا لابن هشام
مخالف لقول المص وكو قيل لا حم حموا لم يمتنع لكن لا اعلم

انه

انه سمع وقال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يابا اه
وقد يجاب عن ابن هشام بانه حجة ومن حفظ حجة على من
لم يحفظ لكن اقتصاره على هذه الثلاثة يخالف حكايته غير
سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفين
قال ابو حيان وهو نحو غاية القرابة اه قال في شرح التسهيل
وهذا اسهل المذاهب الخ وابيه فيه بان الاعراب انما جي به ليبيا
فمقتضى العامل والحروف الظاهرة واضية بالدلالة المطلوبة
فلا معنى للغايرها وجعل امر هذه متنازع فيه ليلا قال
الفاكهاني ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة
اذا صح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسها وهو على ضة
النظلية والجمع ثم انقلبت الواو والفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وبهذا ولي لم يرد عليه ان حركة هذه الفا عارضة
فلا تنهض موجبا لقلب الواو والمتحركة الفا واجيب بان
حركة الياء في الاصل غير عارضة والحكم بذهابها بها والانبان
بحركة اخرى للاتباع فرضي تقدير بها او جبه جريان الباب
على سنن واحد وعلى تسليم عروضها يقال لما كانت عوضا
عن حركة اصلية اعطيت اصلها حكمها وذكر في التسهيل
ان هذه المذاهب اصح اي لان الاصل في الاعراب ان يكون بحركة
ظاهرة او مقدرة فاذا تعذر الاصل لتقدير مرض وجود النظير لم يجز

عنه وقد امكن في هذه الاسماء افاده الوصابيني قيل ويمكن
تمشية كلامه بيت عليه بان يجعل الباء في قوله وارفع بواو المصاحبة
لا للاستعانة قال بن هشام قلت يابى ذلك قوله وغيرها
ذكر بنوب بخوجا الخ وانه ذكر بهذا الباب في عداد ابواب
النيابة لا فيما قدر اعرابه افاده البهوتي من جملة عشرة
مذاهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
والحروف اشباع وعليه المازني والزجاج ورد بان الاشباع
انما يكون للضرورة وانه يلزم بقاء فيكن وذي مال اعراب حرف
واحد الرابع كالثالث والحركات منقولة من الحروف
ورد بان شرط النقل الوقف وسكون المنقول اليه وصحته
وصحة المنقول عنه وبانه يلزم عليه جعل الاعراب في غير
الاخر مع وجوده الخامس كذلك ولا نقل بل هي الحركات
التي كانت قبل وثنيت الواو في الرفع لاجل الهمة وقلبت
الفا لاجل الفتحة وياء لاجل الكسرة ورد بانه هذه الحروف
ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد بين فساده
وان كانت لاما فانه يلزم جعل الاعراب في البنى مع وجود اللام
السادس انها معربة بالحركات والحروف مما ورد بانه
لا نظير له السابع انها معربة بالتغيير والانقلاب بحالة النصب
والجر وبعدم ذكر حالة الرفع ورد بان عامل الرفع لا يكون

موثرا

موثرا وبان العدم لا يكون علة الثامن انه فاكر وذا عالم
مربان بحركات مقدرة في الحروف والبقية معربة بالحروف
ورد بان الفرق يحكم التاسع انها معربة بحركات مقدرة
بتاثر حروف العلة منع هذا ظهور ما طلب حروف العلة لحركات
من جنسها العاشر انها الحروف دلائل اعرابه هكذا راتيه
وانظر ما المراد به الفرق بينها وبين المفرد ان قلت يحصل الفرق
بالعكس قلت انما لم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع
لانها تشبه المثنى الخ اي ولما فيه من الاشارة الى تقسيمها
على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها
بالافراد افاده البهوتي فلا استلزام كما منها اخر لا يظهر ذلك
ان هذا وذا هكذا قال بعضهم وقد يقال الهن يستلزم من
له ذلك وذا يستلزم صاحبا بفتح الحا تامل فيجوز ابي
بالتشديد كقول الشاعر

فلا وابي لا اشكر حتى ينسى الوالد الصب الحنينا

وحصه البعض بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون
جمع سلامة وعلى الجواز فالظاهر ان رفعها بالواو المقدرة لانقلابه
واوها يا والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جمع المذكر السالم اذا
اضيف لياء جاء مسلمي بقي ان النقل اذا اضيف للياء ردت
واوه وقلبت ياء فهل يقال هو معرب بالحروف المقدرة رفعا

ونصبا والظاهرة جرا ومعربة بحركات مقدرة الظاهر الثاني
لا طلاقهم انها اذا اضيفت للياء عربت بحركات مقدرة ولان
الاعراب لو كانا بالحروف لظهرت الالف حال النصب ولم
تقلب بالعدم المقتضي للقلب كما لم تقلب الف التثنية
في نحو يد ايا ونرق في الاشباه والنظائر بين الالفين
بان الف التثنية وجد فيها سبب واحد يقتضي قلبها
يا وهو وقوعها موقع مكسور وعارضه الاخلال بالاعراب
وهنا سببان ما ذكر وانكسارها قبلها بالتقدير من
حيث ان الفا تكون ما دفة لما جورها تحقق بها سبب القلب
فلم يعتد بالعارض بالالف ارفع للمثنى اسوا اضيف
الى ظاهر او مضمر اولم يضف وسواكانت تثنية اسم علم
مذكر كالزيدين او مونث كالهندين او صفة كالمسلمين
والمسلمتين او جمع تكسير كالجمالين او اسم جمع كالركبين او اسم
جنس كالعشرين واشترط الاكثرون لكل ما يثنى ثمانية
شروط الاول الافراد فلا يثنى المثنى والمجموع على حده وجمع التكسير
الزمي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
ذا وتا ان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للدلالة على
اثنين وليست مثنيا نا حقيقة على الاصح عند جمهور النحو يين
وتقدمت ادلته واما قولهم هنانه وهنين فليست الزيادة

فيها للتثنية بالمحاذاة بدليل حذف فرعها وصلة الثالث عدم
التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا تركيب
مزج على الاصح فاذا اريد الدلالة على اثنين مما سمي بهما اضيف
الهما ذو او ذوا تا واما المركب تركيب اضافة فيستثنى بتثنية
المضاف من تثنية للمضاف في البه الرابع التنكير فلا يثنى العلم
باقيا على علميته بل يقصد تنكيره ثم يثنى ولذكر لا تثنى الكنى
عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها تشمل التنكير الخاص
اتفاق اللفظ واما نحو الابوين للاب والام فمن باب التغليب
السادس اتفاق المعنى فلا يثنى الحقيقة والمجاز ولا المشترك
على صحيح اختلاف اصح الاتحاد فلا يمتنع واما قولهم القلم
احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغني بتثنيته عن غيره
عنه فلا يثنى سوعو للاستغنا بتثنية سبي عنه واما قوله
فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا
فشاذ وان لا يستغني بالملحق بالمثنى عنه فلا يثنى اجمع وكلا
استغنا بكلا وكلتا قال الناظم
واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن افعلا ووزن افعلا
لشامل ان يكون له ثاني في الوجود فلا يثنى الشمس والبق
والقمر واما قولهم القمران للشمس والبق فمن باب التغليب وزاد
بعضهم شرطين اخرين احدهما ان يكون له فايقة فلا يثنى كل ولا الاسما

المختصة بالتثنية كاحد ومريب ودياروان لا يشبه الفعل فلا
يثنى افعل من ورده بعض المتاخرين بان الشرط الاول
معلوم من اتفاق المعنى فرجع عنه وان المانع في الشرط
الثاني عارض منشا من التركيب فلا يعتد به اذ هو في
ذاته يصح ان يثنى نيابة عن الضمة انما ناب عنها
لانها لما صلحت للاعراب بتغيرها والرفع اسبق انواعه
جعلت علامة عليه نيابة عن الاصل وهو الضمة
والمثنى اسم اي اصطلاحا واصالحفناه لغة المعطوف
من ثنيت العود اذا عطفته ناب عن اثنين اي دليلهما
وضعا ولا دلالة للفعل في التعريف على الزمان لان الماضي
حيث وقع في التعاريف يراد به الاستمرار فلا يرد ما سمي
به من المثنى اتفقا في الوزن والحروف اي مع اتفاقهما
في المعنى ليخرج المشترك بالنسبة لمعنيين مختلفين كعينه
للجارية والباصرة والحقيقة والمجاز وصح بن مالك الجواز
محللا ذلك بان الاصل في التثنية والجمع العطف وهو في
المتفقين والمختلفين جايز بالاتفاق والعدول عنه
اختصارا فاذا جاز في احدهما فليجز في الاخر قياسا
وبعضهم بنى المسيلة على القولين في استعمال المشترك في معنيين
بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف اي بالواو خاصة

وهو اصل مرفوض لان تلك الالف وقعت كتوله كانه بين فكيها
والفك او لقصد تكثير كقوله لو عد قبر وقبر كانا اكرم
ميتا او تفضل ظاهر كجار رجل طويل ورجل قصير او مقدر
كقولنا لحجاج ان اسه محمد ومحمد يه يوم وارد محمد ابني
ومحمد اخي وقد يكون للتكثير بدون عطف نحو صفا صفا
ودكا دكا واورد عليه اللقاني انه صادق بالضمير نحو انهما
قايمان وباثنين واثنتين اذهبي هنفينة عن انت وانت
ورجل ورجل وامراة وامراة واجيب عن الاول بان المراد
بقوله اسم المعرب بقرينة المقام اذ الكلام في المعربات
وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر العطف والمعطوف
عن لفظه لا عن معناه فاسم ناب عن اثنين الخ يرد ظاهرا
بان مجموع الموصوف والوصف جنس في التعريف والاولى
والاحسن ان يجعل اسم جنسا ناب عن اثنين فصلا اول
مخرجا نحو رجلان اي ما شابه يدل على اقل من اثنين
ولخصوصه فانه يدل على اكثر وليس منه فارجع البصر
كرتين لان دلالته على الكثرة ليس بالوضع كما هو ظاهر
فستقف عليه في الحواشي غير المجرين في عمر وعمر واذ قلت
عمرو اخفض من عمر ستكون عينه فلم لم يراع ذلك التقليب
قلت لشرف الثاني بدلالته على الاشرف كما قيل به في قوله تعالى

افضل الصلاة والسلام اشهر الاسلام باحد الحرمين وقيل
انما عطف عمر على احد في الشريف للاشارة بطريق الكشف
العيني الى انه سبقت له السعادة الازلية وبالثاني
نحو الحرمين زانى بكر وعمر فقد اعاد بهو خارج بالاول
للاختلاف في الوزن ايضا فلا حاجة لاخراجه بالتقيد
الظاني وبالثالث كلا وكلتا الخ اي كما خرج به نحو
شفع وزوج لان التثنية الزيادة المذكورة بصدق بصورتين
صالا زيادة فيها صلا كزوج وشفع وصافيه زيادة لا فيهما
كاثنين واثنتين في كلت رجليها سلامي واحدة
تمامه كلتاهما مقرونة بزيادة السلامي بضم السين وتخفيف
اللام وفتح الميم واحدة السلاميات وهي العظام التي
تكون بين كل مفصلين من مفاصل اصابع اليد او الرجل
وكلا بهذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى مما خرج
بقيود التعريف واقتصر على المشهور منه واصل كلا كلو
قلبت الواو الفا واصل كلتا كلوا قلبت الواو تاء والالف للتا
ولزم ان لام الكلمة وهي الالف المنقلبة عن الواو في الاولى
والف التانيث في الثانية يتحقق اعراب افاده البهوتي وقيل الالف
في الاولى والتا في الثانية منقلبتان عن ياء وقيل التا زايدة
للتانيث ورد بوقوعها حشوا وجود ساكن غير الواو بعدها

وقفت

وقفت حشوا في نحو قاعة هنلا لدفع التباس المونث بالمذكر
واكتفى على كون اصل الواو الاولى يا بقلبها ما في التثنية
عند سيبويه اذا سمي بهما مضافا حارصوكة لان
كلا مبني وصل بمحض لا يكون الا مضافا اليه وقيل موسسة
واحترز بها عن نحو المدبجا كلاهما بازيدا وكلا فعل امر
من كال ورد بانه لا يقال كلا وانما يقال كيلا كبيعا وعلى
التنزيل وارخا العنان فكلا هنا في اعراب الاسماء فكلا التفعلية
لم تدخل حتى تخرج افاده الشاوي ثم قال وقال شيخنا
التواتي احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه
كقولك زيد وعمرو وبهما وكلا الرجلين فانه الانفصال يشمل
القبلي والبعدي وهو ظاهر لا محيد عنه اي وارفع بالالف
كلا الخ اشار به الى انها معطوف المثنى وانه مضافا لحال
من نائبه فاعل وصل وانه متعلق مضافا محذوف لدلالة
اللام عليه وكلتا كذلك يحتمل ان يكون مبتدا وجرا وان
يكون كلتا معطوف على كلا وكذلك حال وبعضهم يعربهما
اعراب المثنى لانهما في هذه الحالة ايضا اي حالة الاضافة الى
ظاهر وهي لغة كنانة ودليلها دلالة على ضعف القول بانهما
في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما
جرا ونصبا كانقلاب الف الذي فانه لو كان كذلك لم تقلب يا

مع الظاهرية لفتة تثنين الحاقها بما تشبهها به افوى
وهذه تفهم الغنى الخ الشاهد في كلتا فانه تاكيد لما
المجرور بالباء لم يلحقه الياء اضافة للضمير فزعم انه
مفرد اعرب ابن المقصور وعليه فيظهر كون الف كلا الف
عصى والف كلتا كالف حبلى ملازمان للاضافة اي
الى ما دل على اثنين نحو كلاهما وكلا الرجلين اوصاحبي
قوة ذلك نحو كلانا واصاقوله
ان للخير والشر مدا وكلا ذا كر وجه وقبل فعلى التاويل
بالمذكور وسياتي بيانه ذلك في شرح قول الناظم
لمعهم اثنين مع ذ بلا تفرق اضيف كلتا وكلا وقد
اجتمعا اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى كلاهما حين
جد الجري بينهما الخ الضمير للفرسين وجد الجري بينهما
من المجاز العقلي اي جدا في الجري واختار لافادة لما لفظ
في شدة الجري كما لا يخفى واقلما كفاورايي من زي الوكس
بس بوار بوا اذا انفتح من عدوا وفرح والشاهد فيه
حيث اعتبر فاقلما المعنى فثنى وفي رايي اللفظ فافرد
وبه جا القران ظاهره ان القران لم يجي باعتبار المعنى
وليس كذلك قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها فراعى اللفظ
ثم قال خلالهما نهرا فراعى المعنى وتمكين

ان يقال مراد الشارح وبه جا القران نصا والضمير خلالهما
يحتمل رجوعه للجنتين فلم يكن رجوعه لكلتا هنيئا وان
كان مرجوع الضمير للمضاف اكثر من رجوعه للمضاف اليه
اسما من اسما التثنية اي هي من الاسما الدالة بالوضع على
كون المدلول اثنين ولما لم يكن صريحا في المقصود عبر بقوله
وليسا بمثنيين حقيقة بخلاف مطلقا اي سوا فردا
كقوله فما حيين الوصية اثنان اي شهادة اثنين ليصح الاخبار
به عن شهادة بينكم او ركبا نحو فاتجرنا منه اثنا عشرة
عينا او اضيفا نحو اثناكم وثناكم ولا يقال اثنيكم لان
ضمير التثنية نصب لان اثنين فاضافة اثنين اليه اضافة الشي
الى نفسه وهو لا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نصا في عدد
مخصوص فاضافة اثنين اليه من اضافة الخاص الى العام
ويجاب ان كلا وكلتا فانهما ليسا بنصين في التثنية حتى يقال
بهما ضمير التثنية لان لفظهما مفرد ومعناهما هنيئي
تخصيص الفرق بينهما وبين اثنين وتخلف اليا الخ اي تكون
في موضعها وقايمة مقامها من حيث ارتها والفتح مستحق
العامل لا في النوع الخاص الذي يشتملها وهو كونها علامة
للرفع في لبيك ونحوه خلقت اليا الف فقد يراقا الربق في
قد يورد نحو لبيك فانه هنيئي منصوب باليا ولا يقال خلقت

الیا الالف لانه لم یستقم رفوعا واجوابه خلفتهما فی التقدیر
فان قلت بهذا صثنی فایها مفرده قلت فذا تشدد دعوته
فنالبی اذا بهدرت لهم نعم بینی لا یرد شبیها بالمثنی
لانه لا یدل علی اثنین بل علی التکثیر وکلام الناظم بشکل
بقول الشاعر

ان من صاد عقعقا لمشوم کیف من صاد عقعقان ویوم

والجواب ان العرب قد ترفع الفاعل والمفعول هما لفهم
المعنی نص علیه صاحب البسیط واستشر علیه هذا البیت
وعندی اجوده هذه وهو ان الاول جاء علی لغة قصر المثنی
فتبعه المعطوف علی ظاهر اللفظ فهو علی التوهم فی هذه
الالفاظ جمیعا یوهم ان لفظ جمیع فی کلام الناظم توکید حذف
صوکده وهو ممنوع کما قال الشارح فی خاتمة التوکید لا یحذف
الموکد ویقوم الموکد مقامه علی الاصح ای لان الموکد من بد
للمقلوب بل واحد فی من بد للاختصار فتنافیا واجاز الخلیل
مخومررت بزید واتانی اخوه انفسهما وقدره بهما صاحبا
انفسهما فیحتمل ان یکون الشارح بهذا جری علی هذه هب
الخلیل ویحتمل ان یکون حل معنی لبیا ما رجع الضمیر تامل
بعد فتح قد الف قیل انه حشو لا فایدة فیه قال فی التلخیص
ولیس کذلک بل فیه فایدتان احداهما التنبیه علی ان ما قبل

یا المثنی والملحق به مفتوح بخلاف الجمع والملحق برفانه
مکسور الشابنة قبل الفتح وهو انه لما کان ما قبل الیا صحیحا
مع الالف لمناسبتها ابقوه مع الیا علی ما کان مالوفا
فیه قبل مجیبها العدم ما یقتضی زواله نصب علی
الحال الاولی جعلها منصوبین علی اللفظیة الاعتباریة
ای وقت جر ونصب لان مجی المصدر حالا وان کان کثیرا
مقصورا علی السماع کما سبقت لک غیر مرة وقلارة التمرین
مفعول لاجله ای ارادة نصب وجر فیکون قلیبا وبعضهم
نصبها بنزع الخافض وهو مردود لانه لا ینقاس الا مع
ان واو کی لا غیر کما سیاتی من المجرور فی ضرورة المجرور
بفی هذکر فکما ان الظاهر مجرورا وهنصوبا الا ان یقال الکتب
الثانیث هی المضاف الیه وسبب فتح ما قبل الیا ایجابها
فتحه الاشعار بانها خلف الالف ای وکیلا تقع الیا بین
کسرتین لو کسر ما قبل الیا مع کسر النون وذلک مستثقل جدا
وهی لزوم الالف ای وقوعها بحرکات هتدرج ظاهرة
علی النون اجراء مجری المفرد حکی الشیبانی فی هذا خلافا
لصمما بالصاد المهملة ای عض وبیت کما فی القاموس
وحمل هنه ان هذا لساحران لا دلالة فیه علی ما ذکر
لاحتمال ان یکون اسم ان ضمیر الشان وساحران خبرها

محذوف اي لهما ساحران وجملة يريدان لهما ساحران جران
وان تكون ان بمعنى نعم كقول ابن عمران وراكبها حين قال
له اعرابي لمن انته ناقة حملتني اليك وعينه الحرف اي
للعلمية وزيادة الالف والنون كما شهدا بان اسم
للستين المحذ بتثنى المتواليتين لعدم المطير فيهما كما في القاموس
وبيا تنازعه كل من الفعلين بعده واعمل الثاني لا الاولى
على ما قيل كما سبق بيانه عن الكسرة والفتحة هو المحذوف
وجوبا اي فابن اليا فيما ذكر بيانه او عوضا عما ذكر باليا
وفتح بيانه اولاجل النيابة ولا يضر عمل المذكور فيه لتقديرها
سبق لكونه الاسما الستة قول بعض ارباب الحواشي اي
حال كونها نايبة عن الفتحة والكسرة غير سديد لوجهين
الاول لزوم كونه معمولا للمذكور وهو غير صحيح لما علمت الثاني
ان بيانا بمعنى مصدر وصحيحه حالا سماعي وقدم الجر لانه الاصل
والنصب محمول عليه سالم جمع الخ من اضافة الصفة الى موصوف
او الاضافة على معنى من وشرطها موجود والاحتراز بالعالم
عن المكسر وهو ما تغير فيه بناء واحده باحد كتد هو بزيادة
فقط كصنو وصنوان او نقص فقط كتخمة وتخم او بتبدل شكل
فقط كاسد واسد او بالثلاثة كغلام وغلمان او باثنين منها
كرجل ورجال وركول ورسل ولا فرق في التغير بين الظاهر كما

هنل

هنل والمقدر كذلك وشمل فانه بانواعه معرب بالحركات
الظاهرة وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في بابه وسيجيء
هذا الجمع جمع المذكر السالم اي باعتبار معناه لا لفظه
فلا يرد نحو زيدون وجبلون ومذكرين فانها بتقدير فيها
زيدون وجبلون ولم يجده اكتفا بحد المثنى لانه يعلم
منه بالمقايسة وحده الفاكهي بما دل على اكثر من اثنين
مع سلامة بناء مفرده وشروطه شروط المثنى وبعبارتي
لسلامة بناء واحده اي الا اعلال فلا يرد نحو الاعلون
وقاضون لان كلامنا الخ علة للثالث او لمحذوف اي
انما كان على حد المثنى وطريقه لما ذكر ما كان كما هو على
اي شخصيا لان العلم الجنسي يستغنى باسما الاجناس
افاده المنوفي قال ابن الشرح ودخل في قوله على ما كان عليه
على التوكيد نحو اجمعون فانه يقال اجمعون واشترطت العلمية
لان هذا الجمع غير العلمية الزايدة لاجله فانه قيل اذا ثنى العلم
او جمع زال هذا العلمية منه لان تثنيته وجمعه يقتضيان
ذلك اذ العلم دال على الوحدة كما يوخذ من حده والتثنية
والجمع يدلان على التعدد وبهما منتفيان وحينئذ فلا
معنى لذكر الاشتراط واجيب بان ما ذكر من العلمية شرط
للاقدام على الحكم وزوال هذا العلمية شرط لبقوة ذلك الحكم

بالفعل قال الدماميني وقد عن لي ان انظم ذلك لغز فقلت

يا علما الهند لازال فضلكم ... هذا الدهر ما دام يعلو له منار
الم يكم شخص غريب لتحسنوا ... بارشاده عند السؤل لقصده
فيسارها امر بشرطة وجوده ... حكم فلم تفق النجاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا ... منعتم ثبوت الحكم لانتفاء
وهذا المرمى في الغرابة غاية ... فهل من جواب تحبون برده

وجوابه ما تقدم وقد نظمه بعضهم ضمنا المدح فيه الاشارة الى الجواب ايضا فقال

امام العلا ابد بنت من غزر الحجا ... سؤالا جعلت الفضل درة عقده
وفي جمعه اي السبق فزت ناصبا ... له علما يهدي الى سبل رشده
وزدت بما ضي الفكر وحقه ما اتقنت ... مبادية اذ ابنت احكام حده
والغرة في جمع السلامة ما حكت ... اشعة مبنى الشهر الغارة
اذ شرطوا في جمعها علمية ... لتجويز اقدام لدى روم طرده
وفقدانها شرط البتوة فهاك ... جوابا بوجهيه يري عند قصده
فلا زلت في اوج المعارف رافيا ... مع الشرف الاسنى صفا زلال سعده

وقد اجاز في العلم بكونه غير معدول فانه صيغ تثنية عمر وجمعه نضخها وتكسرا وقالوا قول جاني رجلاي كلاهما عمر وكلهم عمر فقال ابو حيان ولا اعلم احدا وقفه لمذكر اي في المعنى لا في اللفظ فلو سميت رجلا بزينب

وسعدي قلت زينب وسعدى كما انك اذا سميت
برزيد هشلا مونثا جمعته بالالف والتا وقلت زيدات
عاقل لا يرد عليه جمع اسماء الله وصفاته لانه مقصور
على السماع لكونها توقيفية وخص اولوا العقل بجمع
التصحيح لانهم اشرف من غيرهم والصفة اشرف من
التكسير قارنه التعميل وكون العقل لبعض هنثى او
مجموع كاف وكذا التذكير مع اتحاد المادة اي لاصح اختلفا
فلا يقال رجلان في رجل وامراة خالية من تا
التانيث فيد بها لان المونث بالالف كحبلى وحمراء يعم
المذكر بجمع بهذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة
واوا فيقال حبلون وحمراوون قال ابو حيان فلو سميت
رجلا بزينب او سلمى او اسماجمع بالواو والنون
باجماع اعتبارا بمسمياتها الان اي لا باعتبار اللفظ
قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات
فاعطى حكم المونث اعتبارا باللفظ وقيل انه العدد ثلاثة
طلحات بالحاق عدده حرف التاء اعطاه حكم المذكر
اعتبارا بمعناه ولاي شيء قيل زينب فلم تزد التا
فيه التصغير تنتزيلا للحرف الزايد منزلة تا التانيث ولم
يقل في زينب منقولا الى المذكر زينبانة تنزيلا له

فرها

صافيتقال غلاموالزيدين وغلاهي الزيدين بكسر الدال فيهما
فيهما او الاعراب بحرفين كالزيدين او الزيدين اي ان التثنية
كل منهما اعراب قبل التسمية لاستلزامها اجتماع اعرابين في
كلمة واحدة فاذا اعرب باحركات جاز جمعهما لانهما لا يختلفان
بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة احرف خالية
من تا التانيث اي الموضوعة له واذا استعملت في غيره يصح
اخراج علامة فاذ ناه للتاكيد المبالغة لا للتانيث
ليست من باب افعل فعلا بالاضافة لاذني علابسة اي افعل
هذكر فعلا ومثله ما جوده وما ذكره بمعنى قول صاحب
التوضيح قابلة للتا او تذرع التفضيل وانما اعتبر في الصفة
قبول التا لان قبولها يدل على شبه الفعل وانما يجمع بهذا
الجمع ما اشبه الفعل الحاقا به في لحوق واو لاخره اذا وصف
به هذكر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه وهو نوع
التنكير فاشبه الفعل كصبور وجريح الاول بمعنى فاعل
والثاني بمعنى مفعول فان جعلا علمين لمذكر جمعا بهذا الجمع
اجاز الكوفيون ان يجمع نحو طلحة اتبع ايهما فيه التا من
اعلام المذكر فيقال طلحون بحذف التا واثبتوا عاذلك
بالسماع والقياس اما السماع فقولهم لغلامة الرجل المشهور
وربيعة للرجل المعتدل علامون وربيعون واما القياس فعلى

عنزة طلحة واجاب الفرزدي بان المراعي عندهم اولا وبالذات
انما هو المعنى فتتقيد مراعاته اذا لم يوجد مانع منها
والا روعي اللفظ فقي باب العدد ليس هناك ما يمنع من
مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وقالوا ثلاثة طلحات بالتا
وفي جمع المذكر السالم وجدما يمنع من مراعاة المعنى في طلحة
وهو تا التانيث فلم يقولوا طلحون وراعوا اللفظ فجمعوه
جمع المونث العالم ليلا يقولوا للمعنى بان افاده البهوتي
وهن التركيب وهن الاعراب بحرفين الاولى حذفهما لانهما
شرطان لمطلق الجمع صحيحا او مكسرا ولا منافي شرطا جمع
السلامة بخصوصه ولذلك حذفهما المرادي معللا بما ذكر
واجازه بعضهم اي مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا
وعلى الجواز في المختوم بويه فقيل تلحق العلامة باخره فيقال
سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول وتحذف في الثاني
فيقال سيبون او الاسناد الى كبرى نحو اي لم عنقه وفتل
اجمع التثنية فان اريد الدلالة على اكثر من اثنين ما سمي به
اضيف اليه ذو او اضافة المسمى الى الاسم كذا ذا مرة وكذا
بخلاف المركب المزجي وسكت عن المركب الاضافي اذا جعل علما
وحكمه ان يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقال في غلام
زيد علما غلاموا زيد وغلاهي وعند الكوفيين اجازة جمعهما

ما ورد من جمعه جمع تكسير قالوا في عقبه اعقاب وورد بان
عاسمع شاذ وجمع التكسير يعقب تانيثه التا المحذوفة
وجمع السلامة لا تانيث فيه فلا يجمع القياسي لوجود الفارق
على ان جمع التكسير لم يرد منه الا ما ذكر فلا يقاس عليه
يستثنى مما فيه التا الخ ولا يا فيه ما سيأتي من انه ما ذكر
ملحق بالجمع لا جمع لانه ما هنا فيما اذا جعل علما وما سيأتي
في علم العلم وبينهما فرق لا يخفى لكن سيأتي عن الشريح ان محل
جواز جمعه بتاء اذا كان علما والا كان جمعه شاذا وقد يقال
ما سيأتي فيما شذ فيه سالما يعرف به الشارح فكلام الشريح
صريح فيما ذكر فتامل قال نعم يجوز جمعه بهذا الجمع اي على
مذهب الجمهور وخالف المبرد فقال لا يكون نعتا عنه الاعداة
ولا يجوز عدوة يقوم مقام الصفة التصغير اي لانه يوقع
في الوصف في المعنى فتقول لنا رجيل معناه رجل حقير لا غير
ذلك مما يقتضيه المقام منا الزمي هو ما ان طرشا وبه
الخ ما نافية وان زايدة وطر بالفتح اي هيئت يطرطر وكامر يمر
مرورا ويقال طر بالضم ايضا بهذا المعنى وعجني قطع وهو
طر البنات والعانسون جمع عانس وهو الزمي بلغ اوان الزواج
ولم يتزوج والمرد جمع امرد وهو من لم يبلغ اوان الانبات فليس
بمكرر مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد هنا بلوغه اوان الانبات

فلا

فلا يحتاج في دفع التكرار لجعل ما بمعنى حين وبعشرون
الخ بهذا شروع في ذكرها الحق بالجمع وبهواربعة انواع
اسما جموع كعشرون والولو او جموع لم تستوف الشروط
كاهلين وعالمين وجموع جعلت اعلاما كعلبين وجموع
تكسير كارضين وسنين والمراد ببيان عشرين الجاري
على سننه وطريقته من اسماء الاعداد المعربة بالواو واليا
والنون وكلها في التنزيل قال تعالى ان يكن منكم عشرون
صابرون ووعدنا موسى ثلاثين ليلة فتم ميقات ربه
اربعين ليلة قبلت فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام
ستين مسكينا زرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين
جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نججة فهذه اسما جموع
لانها لا واحد لها من لفظها ولا من معناها الحق خبر
المبتدا قال المعرب وكان حقه ان يقول الحقا بالتثنية
ولكنه افرد على ارادة ما ذكر والا لزم عود ضمير انطلق الخ
وذلك لانه المفرد على تقدير جميعة ما ذكر ثلاثة وعشرة
واقلها يصدق عليه الجمع ثلاثة وهو باطل اي اللازم
المذكور وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم وهو كونه
جمعا فاهل ليس بعلم ولا صفة اي بل هو اسم جنس
جامد واورد عليه قولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب

بان الكلام في الاهل بمعنى ذي القرابة بمعنى المستحق للتسليم
لانه اسم جمع اي لذي وقيل جمع عاجز لفظه قال تعالى نحن
اولو قوة ولو لا نوا اولى قدرتي الى قوم اولي باس شديد
قال السندوبي وكتابته بالواو اي جود الهمزة لمنا بسنة الفتحة
رفعا والفرق بينه وبين الى الجارة اي في الرقم نصبا وجرا
اما ان لا يكون جمعا للعالم بل يكون اسم جمع له او يكون
جمعا له اي عاجزا مستوفى للشروط بدليل ما بعده والمراد عنه
اصناف العقلاء عاريا عن صاحب الكشاف قال العالم اسم لذوي
العلم من الملائكة والثقلين وانما جمع ليشمل كل جنس مما
سمي به او اصناف العقلاء وغيرهم عاريا عن الحس وعليه
جرى الشارح ولذا قال باعتبار تغليب من يعقل وهو حينئذ
مساو لمفرده والمحذور انما هو كون المفرد اوسع دلالة
من الجمع ولا ينافيه قول الشارح ويجب ان يكون اجمع اعم
من مفرده لانه ناظر الى الغالب فرب جمع لغير علم ولا صفة
وسوغ اجمعية المذكور ما فيه من معنى الوصفية وهي
الدلالة على معنى وانما هو اسم لاعلى الجنة فيه
ان الاية تدل على انه اسم للكتاب المرقوم الا ان يقدر مضاف
اي محل كتابة مرقوم ليلائم قوله ان كتاب الابرار لفي عليين
وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه كل ما تحفظه

الملائكة

الملائكة وصلحا الثقلين وقيل جمع ثم اختلف في معناه فقيل
هو اسم مكان وعليه فهو جمع غير مستوف للشروط لفوات
شرط العقل وقيل هو اسم ملك فيكون جمعا حقيقة وعليه
فيقدر مضاف في الاية اي لفي حفظ عليين اي ملائكة اسم
كل واحد منهم علي وارضون مبتدا خبره شذ اي من باب
سنين لعدم استيفاء ضابطه لانه لا حذف ولا تعويض
فيه وليس ارضون معطوفا على ما قبله وجملة شذ
حال لا تقتضي انه من جملة اللفظة من الملحقات وليست
داخلة تحت ضابط وليس كذلك لما علمت افاده سم
والظاهر انه افادة ما ذكر بناء احد الاعرابين دون الاخر
تحكم قال ثم ان جملة الملحقات لا شذوذ فيها كما لا شذوذ
في ملحقات المثنى وجعل الشنوائي شذ جر محذوف اي
شذوذه شرح الجملة للمضمر ما ملخصه ان عالمين وارضين
مستويان في الشذوذ وان ارضين وسنين اشد منهما افاده
السندوبي ثم قال وبقي من الملحق ما يلحق المذكر وليس جمعا
ما اجراه تعالى به عن نفسه تعظيما نحو فعلنا ما ربما
ونحن انوارثون وكنا به عالمين افاده الناظم في شرح
الجملة بفتح الراء وقد تسكن لغة اجمع ضرورة كقوله
لقد هبطت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر

واما فتحت الراى فى الجمع تشبيها بما ان حفقة اذا جمع على ارضاة
ولم يقع فى التنزيل مجموعا بل ورد فى حديث من غصب
قيد شبر من ارض صوته من سبع ارضين يوم القيامة
افاده السمين وقيل جمع ارض بسكونها وجمع ارض هذا
الجمع لانه ربما يورد فى مقام الانتظام كما ليس
قيل سما اى لا استثنا الا وهو منصوب بما التمييز والسناة
قيل سما خارج عن القواعد واستثنا الا فاضل وقوعه
وان دخل تحت ضابط بدليل اربعتهم وبدليل ياعبادى
ان ارضى واسعة كذلك ايها كارضين فى كونه مشتركا سما
فما ذكره بعد بيان لوجه الشبه ولم تكسر اى تكسيرا
تقريبه بالحركات وانما اشترط انتفا التكسير لانه
اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو
والنون او الياء والنون جزء جزء لامه وشرط بعضهم شرطا
اخر وهو ان لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون ليخرج نحو
سنة فان مذكره وهو سنة جمع به فلو جمع به ايضا
التبس المونث بالمذكر اطرد فيه الجمع ايما كان وشاع
استثنا الا فلا ينافى قوله انفا سلمن قبلنا سما سواء كانه
الظاهر ان او للتخيير لان كلا منهما دليل يقتضى كونه
الاصل وليس للنشد العارض من الجمع او من مجى الفعل على

ما ذكر

ما ذكر لا تقتضيه ان للاصل فى الواقع احدهما وشذوذ احد
الجمعين والفعلين لا على التعيين وانما حذفوا لام الكلمة
وعوضوا عنها التاكرابهة تعاقب حركات الاعراب على الواو
لا عتلالها وعلى الها لخفائها لتوالهم فى الجمع سنوات
وسنهات او رد عليه ان قيده دور التوقف الجمع على المعرفة من
جهة التركيبية وقد توقف الحكم باصالة ذلك الحرف فى المفرد
على اصالته فى الجمع واجيب بان توقف التركيبية على ما ذكر
توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف توقف علم
فلم تتحد جهة التوقف وفى الفعل سانيت وسانمت
ايما والفعل المسند لتا المتكلم او المخاطب يرد الاشيا الى اصولها
كما جمع قال الشاطبى واذ رددت اليك الفعل صادفت
منهلا واصل سانيت الى اخره جوابا عما يقال ما ذكرت
من الفعل يرد على ان الاصل فيها الواو فاجاب بان الياء
فى الفعل منقلبة عن واو فمع الاسند لا واما عضة
ويرد له جمعه على عضوات يقال عضيهة وعضوته الاولى
بالتشديد والثانى بالتخفيف اذ لو كان عشرة الفعلت
واوه ياجاوزتها منقرفة ثلاثة احرف وجوز فى عضة
مصدر الفعل الاول وصدر الثانى عضوا بفتح الاول وسكون
الثانى وقوله ايما فرقة تفرقة تفسير لما على ما يلزم من الفاء

لا يلزم فريق اقاويلهم فيه اي القرآن علة لقوله جعلوا
القرآن متفرقا فبعضهم قال اساطير الاولين وبعضهم
قال شعر وبعضهم قال سحر وقد يقال ان هذا الدليل لا يثبت
المدعى لانه انما يدل على كون الاقوال المذكورة لا تحكون
القرآن متفرقا الا ان يقال المراد بتفريقه تفريق الاقاويل
في شانه تامل اوعضه ويدل له تضعيفهم على عضيهة
اعوذ بربي من النافثات في عقد العاضه العضه للنا
فثات جمع نافثة من النفث وهو الصاق المس يقال
نفث في العقدة عند الرقي اي يعلق فيها بصاقا يسيرا
والعضه صيغة العاضه بمعنى الساحر وهي الفرقة
من الناس والعزون الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزب
الى غير ما تعزي له الاخرى عزي والذي في المفتاح اذا اصله
عزيي فلامه يا واصل ثبة ثبو قال في المفتاح ولم يثبه
جمع ثلة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فاتوا ثبات
وهي الجماعة اي لاوسط الحوض لانها ليست مما تحتى
فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب
اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى
الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما
وشذ اثونة بكسر الهمزة وحذف الالف لا يقال فيه شذوذ

اخر

اخر وهو كونه تذكيرا على اضمار ذلك في محذوف اللام لتكون
عوضا عن لامه المحذوفة اما عالم يحذف منه شيء فتكسيره
وعدم تكسيره سيان واحرون جمع احرة اي يجب الا
صل واما في الحال فهي حرة كما في المفتاح قال واحرون بكسر
الهمزة وحكى يونس فتحها وفتح الحاء المهملة وتشديد
الراء جمع حرة بفتح الراء وهي ذات حجارة سود كانها احرقت
بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري وكانها
جمع احرة واورده انه باعتبار ذلك الاصل صار جمع سلامة
وقد مثلوا به لجموع التكسير الملحقة بجمع الصحة واجيب بان
ذلك الاصل ترك وصار شيئا منسيا والاوزون بكسر
الهمزة وفتح الواو فيه وفي مفرده ولاني مخوعدة وزنة
اي عيرا عليين واصلها وعد وزن بكسر اولها وسكون
ثانيها استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها
ثم حذفت الواو وعوض منها الها فان كانا عليين لمذكر جمعا
بهذا الجمع فيقال عدون وزنون كما تقدم التنبيه عليه
وهي الغضة ظاهرة مطلقا وقيدها الطيبي بالدراهم
المضروبة وهي الترة اي المساوية في السن قال في القاموس
الترة التربة والجمع لداتة ولدون والتصغير وليداتة ووليدون
لا لديانة كما غلط فيه بعض العرب اي شذ واخرجه عن

الفتيا كن ولا في نحو يدودم اصلهما يدي ودمي بسكون
عينيهما وشذ ابون واخون اي دهبوت لانها لم
يعوض منى لاما نها شيء ولا في نحو اسم واخت اصلا الا ود
سمو من السمو وهو العلو والثاني اخو بحذف الهمزة
وسكون الخا وشذ بنوت في جمع ابن قال في التقريح
وقياسه جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته
ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تقريبية
ادت الى حذف الهمزة اه قال البهوتي اي لانه ابنا اصله
بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض منها همزة الوصل
واجمع يرد الاشياء الى اصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت
الهمزة وحذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تات
الهمزة واما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما
يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح وهو خفيف وقد
حذفت لا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض
اه وفيه ما تقدم في احرون ابراد اوجوابا فلا عود ولا
اعادة ولا في نحو شاة وشفة اصل الاول شوه بسكون
الواو كصحفة فلما لقيت الواو الها لزم افتتاحها فقلبت
الفا ثم حذفت لامها وهي الها وعوض عنها التانيث
اي قصد تعويضها واصل الثاني شفهة حذفت اللام وهي
الها

الها وعوض منها التانيث عما شياه وشفاه اي با
الها فيهما واصل شياه شواه فقلبت الواو ياء لوقوعها
بعد كسرة في جمع قلة قال في التقريح بكسر القاف المعجمة
وفتح الموحدة طرف السيف او السهم واصلها قبل لتوالي
ثلثة اذا اصبتم بالكلية وقال في القاموس القبيلة كشيه
حد السيف او سنانه او نحوهما يستعمل دهنهما انتهى
قلت يجوز فيها الضم والكسر كسرة فاو ياء في اجل اي
عالم يكن صحيح العين فيبقى عما الفتح كحروف في حرة وقد
يقال ان الكلام في المطرد وحروف مما شذ قياسا واستعمالا
افاده البهوتي عما الاقرع راجع للاهن قوله كسرة فاوه
في اجل وقوله لم يغيروا اجمع بدليل قوله وحكى وحاصل
ما ذكره ان مفرد باب سفنة انه كان صفتو حالفا او مكسورها
جاز في فاجمعه الكسر والضم والكسر افصح وهل كان منه
مضمومها جاز في فاجمعه عما حدسوا لكني رايته في حاشية
البهوتي نقلا عن شارح التوضيح انه الكسر الكثير نحو هاديين
جمع هاية وقضيته ان هاية من باب سفنة وبه صرح في الكشاف
واتظر بهل لاهه المعوض منها الها واوا ويا وهل حين
تقدر ذا الباب اي باب سفنة هل حال من ذا او صفة لمحذوف
اي ورودا مثل ورود حين عما النون اي هنونة وغير

هنونة ولا تسقطها الاضافة دعاني من نجد الخ دعاني
امر وهعناه اتركاني وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين
على عادتهم والرواية في بسنيتة باثبات النون ولم تسقط
للاضافة فعلم ان نصبه بالفتحة لا باليا والا لقال بسنيه
بحذف النون للاضافة وبهذه لغة بني عامر وانهم يعربون
المثنى اللام بحركات على النون مع لزوم اليا لانها اخف الحركات
ولان النون قامت مقام الزايد من الكلمة ولو كان الزايد
موجودا لكان الاعراب فيه فكذا ما قام مقامه
في احدى الروايتين والرواية الاخرى كسنيني يوسف
بسكون اليا مخففة ولا يجوز تشديدها كما لا يخفى اي
مجي اجمع مثل حين الاولى ان يقول اي الورود لان المجي
لم يتقدم له ذكر ص بحا ولا ضمنا بخلاف الورود فهو على
حد اعدلوا هو اقرب للتقوى يطرد في جمع المذكر السالم
لكم هذا ضمير مرجع الضمير يقتضي ركاكة في التعبير فكانه
قال ويجي جمع المذكر السالم مثل حين يطرد في جمع المذكر السالم
فكان الظاهر ترجيع الضمير للاعراب بالحركات مع اليا
المعلوم مما سبق وبهذا ظهر انه لم يرد بمجي الجمع في مرجع
الضمير مجي جمع سنة وبابه والا وهو ظاهر لان الركاكة
في مجي عرندس الخ العرندس الشديد ولذا سميت الناقة

عرندسا والاسد ايضا والدلاز بفتح الطا المهملة الحالة
الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة
وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها
وقد تطلق على ما يتخذ من البنا والشاهد في ضاربة العبا
ويروى ضاربين الرقاب حيث اثبت النون ولم يحذفها
للاضافة فعلم انه معرب بالحركات وقد جاوزن حيد
الاربعين قيل الى الدهر حل وارتحالا ما بقي على ولا اثنين
وما ابتغى الشراحين الم قوله حل اي حلول وهو مبتدا
خبره ما قبله ويجوز رفعه بالظرف للاعتماد وقوله ولا اثنين
اي لا يحتطني من وفي بمعنى وقاية والشاهد في الاربعين
حيث كسر باضافة حد اليه تنبيه ان الاولى قال
البرهوتي نقلا عن شن كان حقه ان يقدم على هذا التنبيه
علة جعل الاعراب تارة بالحركات وتارة بالحروف ولم يجعل
دايما بالحركات او دايما بالحروف ثم يرتب عليه لم خص
بعض المعربات بالاعراب بالحركات وبعضها بالاعراب بالحروف
من حيث ان رفع المثنى الخ بكسر النون على راي الجمهور
من اختصاصها بالجمل وبفتحها على راي الكسائي من عدم
الاختصاص او على انها هو محمولة عليها في قاويل مصدر مبتدا
والخبر محذوف اي من حيث ذلك موجود لزم ان يكون

للفروع من غير عمل الاصل قاد بعضهم فيه نظر من وجهين الاول
انا لا نسلم ان التثنية والجمع فرعان لكل مفرد بل فرعان
لمفرد تلك التثنية والجمع واذا كان كذلك لا تلزم المزية
ح الثاني انه لو كان كسبب اعرابهما بالحروف بجرد المزية
توجيه ان يكونا كجمع مذكر سالم بالحروف وليس كذلك فتامل
واجيب عن الاول بانه يلزم عليه المزية بانه ما ذكر حكمة
فلا يلزم اطرادها ولانهما كانا في احرفها لجعل اعرابهما
بالحروف لانه جواب لما لا يقترنا بالفا اخف منها اي
من الحروف اي الاعراب بها مع الحركة والظاهر اد مراده
الحركة الظاهرة واذا اعرابه بالحروف فقط اخف من اعرابه
بها وبالحركات الظاهرة معا ويدل له ما في بعض النسخ لان
الحروف بغير حركة اخف منها مع الحركة كذا قاله بعضهم وفيه
ان المسبوق عنه انما هو الاعراب بالحروف دون الحركات
لا دون الحركات والحروف معا فلعل المراد اخف منها اي
مع الاعراب بالحركة لان الاعراب بالحركات الظاهرة مع وجود
تلك الاحرف فيه ثقل تامل فلان حروف الاعراب اي في
الاسماء لا صطلاحا والالف والنون في الافعال الخمسة من حروف
الاعراب فلا يصح الحصر ثلاثة هي الواو والالف والياء
والاعراب ستة اي رفع ونصب وجر المثنى ومثله

في الجمع

في الجمع وتحو رايت زيدا ي من كل مثنى او مجموع اضيف سوا
كان مع الالف او الواو او الياء لكونها قد تحولوا بها عما التثنية
الخ اي والكسرة دورانها في الكلام فيها او في ما بالتخفيف وانما كانت
اكثر لشمولها الاسم في العلم او غيرهم والمذكر والمونث لان
كلا منها فضلة ايها اعراب فضلة والمراد لان كلا من محلها اذ
المفضلة هي المجرور والمنصوب لا المجرد والنصب ومن حيث
المخرج حيثية تعليل وهي من عطف علة على علة اولا ذيبنها
تناسبا في المخرج لان الفتح اخف نظرا لان الحركة تابعة
للحرف في المخرج فانه كان اخرف حلقيا كان الفتح في كسته مطلقا
كذلك وقس على ذلك فتامل بحركاته مقدرة على الاحرف
رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء الخفته وبلزوم تثنية
المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب ابوا
حيان عن الاول بانه لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم
واحدا فقدروا الفتحة لما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن
الثاني بان المانع من قلبها تقصد الفرق بين المثنى وغيره ولذلك
لاحظه من يلزم المثنى الالف وذهبا الاخفش الى انهما
معربان بحركات مقدرة على ما قبل الاحرف ورده الناظم
بانه تلك الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت تلميحا كالف
الثانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبانه الاعراب لو كان

للنوع من يقنع الاصل قال بعضهم فيه نظر من وجهين الاول
انا لا نسلم ان التثنية والجمع فرعان لكل مفرد بل في بعض
لمفرد تلك التثنية والجمع واذا كان كذلك لا تلزم المزية
ح الثاني انه لو كان سبب اعرابهما بالحروف مجرد الفرعية
توجيه ان يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك فتامل
واجيب عن الاول بانه يلزم عليه المزية بانه ما ذكر حكمة
فلا يلزم اطرادها ولانهما كانا في احزمها فجعل اعرابهما
بالحروف لانه جواب لما لا يقترن بالفا اخف منها اي
من الحروف اي الاعراب بها مع الحركة والظاهرة مراده
الحركة الظاهرة وانما اعرابه بالحروف فقط اخف من اعرابه
بها وبالحركات الظاهرة معا ويدل له ما في بعض النسخ لان
الحروف بغير حركة اخف منها مع الحركة كذا قاله بعضهم وفيه
انه المسبول عنه انما هو الاعراب بالحروف دون الحركات
لا دون الحركات والحروف معا فلعل المراد اخف منها اي
مع الاعراب بالحركة لانه الاعراب بالحركات الظاهرة مع وجود
تلك الاحرف فيه تامل فلانه حروف الاعراب ابدا في
الاسما لا مطلقا والا فالنون في الافعال الخمسة من حروف
الاعراب فلا يصح الحصر ثلاثة هي الواو والالف والياء
والاعراب ستة اي رفع ونصب وجر في المثنى وشقيقها

في الجمع

في الجمع في نحو رايت زيدا كما اي من كل مثنى او مجموع اضيف سوا
كان مع الالف او الواو او الياء كونها محمولا بها على التثنية
الخ اي والمراد دورانها في الكلام وهي او في بالتخفيف وانما كانت
اكثر لشمولها الاول في العلم او غيرهم والمذكر والمونث لان
كلا منها فضلة اي اعراب فضلة والمراد لانه كلا من محلها اذ
الفضلة هي المجرور والمنصوب لا المجرور والنصب ومن حيث
المخرج حيثية تعليل وهي من عطف علة على علة اولا مبينها
تناسبا في المخرج لانه الفتح الخ عبر ظاهر لانا الحركة تابعة
للحرف في المخرج فانه كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته حلقية
كذلك وقس على ذلك فتامل بحركاته مقدرة على الاحرف
رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته ويلزم ضعف
المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب ابو
حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم
واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للعمل وعن
الثاني بانه المانع من قبلها قصد الفرق بين المثنى وغيره ولذلك
لاحظه من يلزم المثنى الالف وذهب الاخفش الى انهما
معربان بحركات مقدرة على ما قبل الاحرف ورده الناظم
بانه تلك الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت لمعنى كالف
التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبانه الاعراب لو كان

مقدرا فيما قبلها لم يجز الى تغيير وذهب الزجاج الى انهما
هنيئان لمضمنهما واو العطف خمسة عشر وبيطله اعراب نحو
مسلمات ورجالا اتفاقا مع وجود ما ذكر فيهما فالفتح
تحتمل ان تكون الفارقة بين اللفظ وان تكون في جواب
شرط مقدر اي واما نون مجموع وما به التحق فافتح كما قيل به
في قوله تعالى وربك فكبر والاول اظهر واولى لانه فاصل الجزء لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها قاله البهوتي ونون يحتمل رفعه على انها
مبتدا ولا يضر افتقار الخبر بالفا لانها زايدة ولا كون الخبر
طلبيا ولا عدم ذكر الرابط لانه يجوز حذفه وليس مختصا
بالضرورة خلافا للظاهر كلام ابي البقا او مجرور لافتح بنوه وان
قدرت بالفا التي تجتمع من عمل ما بعدها فيما قبله لانها زايدة اه
سم من ثقل اجمع اي لاجل تقله حسن تعليلية وفرق بينه
وبين نون المثنى اي مبالغة في الفرق والا فالفرق حاصل
بحركة ما قبل الياء ولا يضر تخلف ذلك في نحو لمصطفين لحصول
الفرق فيه بحذف الضم في الجمع وقلبها يا في المثنى وقال مر بكسر
نظق اي مع الياء اذ لم يحفظ ذلك بحذف الواو ويبعد ان يجوز
لافراطه في الثقل لغة جزم بذلك في شرح الكافية وحكاه
في شرح التسهيل وقال بن الناظم انه ضرورة وينبغي ان موضع
عرفنا جعفرا الخ جعفرا وبنوا بيه اولا تغلب بن يربوع

والزعانف

والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو الفقير وارادهم
الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا وقيل هم الغرق عنزلة
زعانف الاديم اي اطرافه واخرين جمع اخر بفتح الخا بمعنى
متاير وقد جاوزنا حد الاربعين تقدم الكلام عليه ولا
تنافي بين ما هنا وما تقدم من كون الكسرة اعرابا لان هذين
الامرين يكفي فيها الاحتمال كما صرحوا به وهو انثان واثنتان
الخ كان الاولى ان يقول كاثنين الخ لانه بقية للمحققات التي
فيها النون كذلك بعكس ذاك النون قيل بهذا الا يتمشى
على العكس اللغوي لا المنطقي لان المراد ان بهذا القسم من
كسر فيه اكثر ممن فتح والاول من فتح فيه اكثر ممن كسر ولو قال
ونون ما ثنى وما به التحق فاكسر وقل من بفتحه نطق
لسلم من ذلك افاده البهوتي فائتيه لزلكا اي للفرق
بين النونين على احوذيين الخ تثنية احوذي وهو الخفيف
في المشي حذفه وقيل الراعي المشهر بالرعاية احافظا
ولي واراد بها حاحا في قطاة يسنها بالحفة وهي استعملت
للقطاة وقوله فما هي الا لمحة اي مسافة رويتها الا لمحة
اعرف منها الجيد الخ قبله ان لسلمى عندنا ديونا
اجز فافلان عن فلانا كانت عونا عمرت زمانا
وفي نزي سيرها احسانا الخ والجيد بكسر الجيم الضعف

وهخر بن بفتح الميم وكسر الخا ويجوز ضمهما وفتحهما واما مكسر
الميم وفتح الخا فلم يوجد في كتب اللغة وطبيبا نا اسم رجل
وليس تشنيئة ظبي يا ابنتا ارقبي القذاذ الخ بهذه من عض
برعوث له اسنان والمخموش حولنا بطنانة ارقبي اي اسهري
والقذاذ بكسر القاف وبالذال المعجمة جمع قذة كعنب وهو
البرغوث وقال الخليل جمع قذة والمخوش البعوض يقال
للواحد والاكثر سيمي بذلك لانه يخمش الجلد عوضا عما
فاتها الخ بهذا اجاب سيبويه لان حروف المد عنده حروف
اعراب لا تقبل الحركة فان يا النون بهما عوضا عن الحركات
والتنوين الذي كان للمفرد يستحقها والحركة وان قدر بها
بعض اصحابه لكنها كالعدم لعدم ظهورها ومراده بالتنوين
ما يشمل الظاهر والمقدر فيما لا يصرف واورد عليه ان
حروف العلة قائمة مقام الحركة فيه جمع بين عوضين
وهو لا يجوز واجيب بان الحروف عوض عما فات هي الاعراب
بالحركات والنون عوض عنصر وعن التنوين بهما وحذفت
مع الاضافة الخ حاصله ان قاعدة رجح جانب المقوبهن بها
عن التنوين لحذفت مع الاضافة كما تحذف التنوين عوضها
وتارة جانب التنويض بها عن الحركة فثبتت مع الكما ثبتت
الحركة عوضا ولم يكتس بان يقلب مع الاضافة جانب

الحركة

الحركة ومع اجانب التنوين للزوم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالنون وهو ممتنع بغير الامور الاتية
قوله الناظم فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او
ظرفا اجز ولم يعب فصل بيمين في نحو جاني رجلا يدعوقل
عن التنوين فقط وفي نحو جاني الرجلا نه عوض عن الحركة
فقط كما انها في جاني رجلا نه يا فتى عوض عنهما وهو
الاصل وفي رجلا نه وقفا ليست عوضا عن شيء لعدم وجو
حالة الوقف في المفرد وفي نحو جاني يدا نه ولا رجلين عوض
عن حركة البنا وذهب الرضي الى ان نون المثنى والجمع
عوض عن التنوين في الواحد لان كلا منها دال على تمام الكلمة
لكن الفرق في الواحد بينهما ان الذي هو عوض افاده بهذا
المعنى ينقسم الى اقسام كما تقدم بخلاف النون وانما سقط
التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف
مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التذكير وذلك
قبيح لا يخفى والنون لا تكون للتذكير اصلا فلذلك ثبتا معها
وما ذهب اليه هو الحق لان حرف العلة نائب عن الحركة
تامل لدفع توهم الاضافة في نحو الخ وحمل على الاتوهم
فيه على ما فيه التوهم ليجري الباب على سنن واحد وبهذا
مختار الناظم ودفع توهم الافراد اورد عليه انه لو

اعتبر في ذلك التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص نحو
وجوار أبيت قاعتبك وهيرت بقاعتبك واجيب بالفرق
بانه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوصف عما المضاف
لعود النون ونحوه ولا كذلك ما نحن فيه عما ذكر التقدير في نحو
جاني بهذا ان هيثي عما انه هيثي وتقدم ان الواجب خلافه الا
ان يقال اراد بالمثنى بهذا ما دل على اثنين مطلقا فيشمل ما
الحق به كقوله في نحو المصطفين الخ تقدم لك انه بهذا التخلف
لا يضر حصول الفرق بحذف الالف في الجمع وقلبها ياء في التثنية
كما سيأتي نعم يأبى تثنية المقصور والممدود وجمعهما بالنون
اذا كانت الفرق بحركة النون المتخلف للمذكور ورد عليه حال
اضافة المصطفين لسقوط النون التي حصل بحركتها الفرق
وكان يكفي ان يقال لم يكتف بما ذكر هبالغة في الفرق
والاول اكثر ينبغي ان هذا بناء كثير على انه لا وجود له الا في
موضع واحد وهو ما لا ينصرف ولعل كثرته باعتبار افراده
فتدبر وهذا بناء بالنقض للضرورة وبالتنوين وحذفه هنا
للوصل بنية الوقف سايغ وشل سايغ لغة وهو هنا احسن
واخف افاده البهوتي قد جمعا اي تحققت جمعيته بما ذكر
فهو وصف للجمع فنستفيد هنا بقاء الزيجمع بالف وتاء هو للمفرد
وهو لا يرد بهذه الاعراب وقدم التاء على الالف للضرورة النظم

وبهذا

وبهذا الجمع هيئس في خمسة امور الاول هاؤه التانيث
مطلقا الثاني هاؤه الف التانيث كذلك الثالث صحة مذكره
صالا يعقل كوريهم الرابع صونه لاعلاقة فيه كزينب الخامس
وصف يعقل كايام معدودات ونظمها الشاطبي فقال
وقسه في ذي التا ونحو ذكري ودريهم معصفر وصحرا
وزينب ووصف يعقل وعيرة اعسلم للشافعي
ويستثنى من الاول اربعة اسما لا يجمع بهذا الجمع وان كانه
فيها التا وهي امراة واهة وشاة وسنة استغنا بتكسيرها
عن تصحيحها ومن الثاني فعلا افعل وفعلى فعلا لم يجمع مذكرها
بالواو والنون لم يجمع مونثها بالالف والتا وافاد الناظم
ان ما عدا الخمسة مقصور على السماع وهو كذلك خلافا
لابن عصفور القايل بانه مذكورها لا يعقل اذا لم تكسر الفرد
يجمع بالالف والتا قياسا نحو حماة وسراة قانه واجب
كسرته استثنى به ورد عليه بانه التصحيح فيها قليل والواجب
الحمل على الاوسط الغالب افاده الشاطبي اي صحا مذكرهما
الخ اشار بهذا التفسير الى دفع ورود نحو ابيات وقضاة والى
ان الباء للسببية وان في الكلام مضافا محذوفا وبهما انما
يكونان سببا في الجمعية اذ الكلمة من بيتين قال البهوتي وفي

كلامه شبه تناقض فانه قوله اولا بسبب ينتفي كونها لبيا
للسببية وقوله ثانيا بيانا ملابسة ينتفي كونها للملابسة الا
ان يدعي ان قوله ملابسة ليس بيانا لمعنى الباء بل بيانا للمتعلق
وفيه ان ظاهر كلامه انه لغو متعلق فحقه لا يحذوف ويمكن ان
يقال مراده المتعلق المعنوي وهو الواقع مستقرا متعلق
بمحذوف على انه حال من الضمير في جمع اي حال كونه
ملتبسا بالفاء والتاء او بقي المتعلق على حاله ويكون قوله
ملابسة ليس بيانا لمعنى الباء بل بيانا لجهة السببية كما يرمز
اليه قول الشارح اي كانت لهما دخل الخ يكسرة الجر وفي النصب
ساكنة عن الرفع لانه داخل في الكلية السابقة في قوله فارفع
بهم واها الجر فانما ذكره وان كان كالرفع فيما ذكر ليبين
ان النصب محمول عليه ولذا فوضه مما ضبوب على الحال
بمعنى جميعا اي حال كونهما مجتمعين نه هذا الحكم فسقط
اعتراض ابن هشام بانه هذا التقدير فاسد لان الجر والنصب
لا يمكن اجتماعهما على الفاء لو تركنا وسلمنا افادة مع ما ذكره
ذلك العلاقة كان مجازا قريبة استحالة اجتماع حالتي النصب
والجر ولا يقول عاقل بفساد التجوز اذ لا موجب لبنائهم
اي لا سبب موجب من الاسباب المارة اي محوز مما يأتي التنبيه
عليه نه باب الاضافة ولا يصح اعتبار تضمن معنى حرف العطف

لما سلف لك ولانه لو صح ذلك لبني حالتي الرفع والجر ايضا
اه لا فرق تامل ليجري على سنن اصله الخ اي على طريقة
ولانه لو جعل النصب على الجر فيه لزم من بنية الفرع على اصله
ولم تحمل تلك المزية كما تحملت مزية كون جمع المؤنث
السالم معربا بالحركات لانه تحملها ثم تعرض ويعود فيه
النقل الناشئ من اجتماع الحركة والحرف ولا غرض هنا هنا
تامل مطلقا اي سواء كان محذوف اللام ام لا وهشام
فيما حذفت لامه لعل وجهه انه لما شابه المزيد حيث لم
يجر عامين نوعه عومل معاملة المزيد او ما يلزم عليه
من الاجحاف بالكلمة حيث يجتمع عليها تغييران اذا نصبت
بالكسرة ولعل الاول اوجه افاده المنوفي قال في الفرع وانما
نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهنة التاء بالتاء التي
تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف لامه كما
اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه
ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم اي بفتح التا
ورايت بناتهم كذلك حكاه ابن سيدة كقوله
فلما جلاها بالايام تحيزت ثبتا تا عليها ولها واكتنفها
والايام الدخان وثبتا اي جماعة متفرقة منصوب على
الحال بالفتحة والكثيرة ينصب بالكسرة كقوله تعالى

فاثروا ثبانة والضمير المونثة للمحل باحا المهملة والراء بيا ن
حالها حين يوخذ عسلها افاده ابن القطيع واللغات جمع لغة
واصلها لغوا ولغي حذفت لامها وعوض عنها الها وزعم ابو
علي انها همزة ردت لامه وقلبت الفا وردبان التاء عوض عن
المحذوف ولا جمع بين العوض والمعوض عنه الا ان يقال تلك
التاء المحض التانيث لا للعوض عن اللام لانها حاء تانيثة
لم يعرف جمع المونث السالم الا قد يقال من عرفه نظر الى انه
لشهرته من بين تلك الانواع صار علما بالغلبة فجاء جمعه بالف
وتا مزيدتين ونظير ذلك تغيرهم بالمفعول الذي لم يسم
فاعله فانه اشتهر بكثرة بنائه عن الفاعل فلذا يشكون
ذكروه من بنائه للمفعول الثاني من بابه ظن حالة بنائه الاول
كما سياتي نحو بنات واخوات انما ردت اللام في جمع اخت
حيث قالوا اخوات ولم ترد في جمع بنت بل قالوا بنات حملا
للمونث على المذكر المومنين ويوضحه ان ابنا اصله بنو
حذفت لامه حذفا لازما وعوض عنها الهمزة ولم يردوها
حيث قالوا ابنا حملا عليه في عدم الرد واخ اصله اخو حذفت
لامه حذفا غير لازم لجيء بغير تعويض فردت في الجمع حيث
قالوا اخوه فحملوا المونث عليه وقالوا اخوات لا دخل لما
في الدلالة في الجميع اي لان الدلالة عم ما ذكر تها بالصيغة فهما

خارجان بقوله جمع بالف وتا لان معناه ما استدل على جمعيته
بهما كذا اولات يجوز تنوينه نظرا الى الاصل وعدم تنو
ينه نظرا الى ان المراد به لفظه فهو صرفة ممنوع من الصرف للعلمية
والتانيث اللفظي و نظرا الى حكايتها مرفوعة حال الاضا فة
قال البهوتي وفي حكايتها من غير تنوين اشارة الى سقوطها
بالاضافة لا واحد له من لفظه اي بل من معناه وهو ذات
فهي في المونث نظير اولو في المذكر قال المكودي الا ان اولو
مختص بالعاقلين جملا ان اولات واصله اولوا بضم الهمزة
وفتح اللام قلبت الفا التقت ساكنة مع الالف والتا
المزيدتين فوزنها فعلات وان كن اولات حمل اولات حركات
وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة
في نونها واصل كن كون يعود النقل الى باب فعل بضم العين استثقلت
الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها فصار سلب حركته ثم
حذفت الواو لالتقاء الساكنين والذي اسما قد جمع ايضا
اسما هو ان كان جمعا او اسما علما فلا يرد ان جمع بجمعي
غير واو ذرعان لم يكن غير اسم ثم صار اسما ثم افرد بجمعي
يكونا لذكور او انثى كما مر به ابن عقيل في شرح التسهيل فقال
كرسنات علم رجل او امراة ونقل فيه سم وتبعه هاشم الطرم
ساني شرح التوضيح من ان قضية صنيع ابن هشام في اختصاصه بما اذا

سمي به هو نث قال البهوتي اقول اعتماده ذلك استناد
لقول الشارح في شرح التوضيح للعلمية والتانيث وقد
يقال لا مستند له في ذلك جواز حمل التانيث على الاسم من
المعنوي واللفظي فقط ايضا اي كما قيل في اولات ونحوه
ويحتمل كما قيل فيه ان هذا الاعراب فيكون فيها على الاعرابين
الاخرين والثاني اولى لافادته ما ذكر قبل اي قبولا
قياسا لانه انما يتكلم في الاصول القياسية وكم يحذف
التنوين لانه تنوين مقابلة وهو يجامع من الحرف
ومن العربية من يمنعه التنوين الخ اي لانه وان كان للمقابلة
مشبه لتنوين الحرف في الصورة وبه يوجه ترك التنوين
فيه الوجه الثالث وبعضهم يعلله بالتخفيف فيهما ويجره
وينصبه بالكسرة وتكون الكسرة في حالة الجر نائبة عن الفتحة
لانه غير منصرف عندهم للعلمية والتانيث تنورتها
من اذرعات الخ اي قطرة بقربي لا بعيني الى ناريها الغرة شوقي
واذرعات هذه بلدة بدمشق وقوله وناريها بيثرب جملة حالية
ويثرب هذه البلد صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها
من العمالقة وهو يثرب بن عبيد وورد في اطلاق هذا
الاسم عليها انه من مادة التثريب وهو الحرج واما قوله
تعالى يا اهل يثرب لا مقام لكم فحكاية عن قائله من المنافقين وقوله

ادبي ناريها يحتمل ان يكون بدلا من يثرب ونقل جزء هذه الجزء في
ابيه وهو نقل عال ويحتمل ان يكون مبتدا خبره ما بعده والجملة
حال من الضمير في تنورتها جاز عند الكوفيين بهذا
الخفة لوجود العلمية فيه ورود السماع به فلا وجه لمنعه
قد تقدم بيانه حكم اعراب المثنى الخ وكذا تقدم حكم اعراب
ما جمع بالواو تا اذا سمي به وظاهره انه اعرابا جمع واحد
المثنى اذا سمي به لم يتقدم حكمه وليس كذلك لتقدمه
في قول الناظم وعليون الا ان يقال مراده لم يتقدم بسابق
وجه بل المتقدم وجه واحد وهو اعرابه قبل التسمية
ان يكون كمسلمين الخ وهو ما سيل من جلود اهل النار
والاعراب بالحركات الثلاث على النون هنونة اي اذا لم يكن
مجيئها كزيدون وعليون فانه كان مجيئها عن التنوين واعرابه
اعرابها لا يعرف كمشركين فاطلاقه مبني للناظم في قوله
وضل حين قدروه الباب محمولا على المنصرف وعدل عن التشبيه
بمسلمين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين
الياء والنون انه يجر بما يجر به الخ وهو يجي هوبره وفيه
ست لغات فتح العين والراء وهي فصحاهن وضم العين وسكون
الراء وعربانة بالضم والاسكان ايضا وابو الهيثم بهمزة مع
الثلاثة واضافة العين واسكان الراء فشى لحن العوام